



مطبوعة بيداغوجية تحت عنوان:

محاضرات في المالية الدولية

موجهة لطلبة: الماستر تخصص: مالية وتجارة دولية

قسم: العلوم التجارية

من إعداد الدكتور: جاري فاتح

مطبوعة المالية الدولية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد.....
يعتبر موضوع التمويل الدولي من الموضوعات الجديدة الاهتمام من قبل دول العالم في الوقت الحالي وفي إطار التغيرات الحديثة والتطورات المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية تحت مظلة ما يعرف بالعملة التي أصبحت سمة مميزة للأسواق الدولية والمعاملات الخارجية بين الدول، وأصبحت دراسة التمويل الدولي تشكل إحدى أهم مرتكزات العلاقات الاقتصادية بين الدول، لأن عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والبشرية لن تتم بشكل تام ما لم يرافقها التمويل الدولي وخصوصا في الدول النامية .

وقد نمت التجارة الخارجية مع نمو الحضارات وكان تشكل السوق العالمي لمنتصف القرن التاسع عشر نتيجة للثورة الصناعية، وقد أدى نمو الإنتاج إلى المؤسسات الصناعية والتجارية، والبنوك، والنقل والمؤسسات الأخرى، ومع التطور الصناعي في وسائل النقل والمواصلات وحركة المواصلات وحركة رؤوس الأموال والأشخاص أصبحت العلاقة بين الاقتصاديات إلى حلقات متماسكة في جسم الاقتصاد العالمي، وكذلك يتزامن الاهتمام المتزايد بمسائل التمويل الدولي وذلك لمواصلة مسيرة العلاقات الاقتصادية.

وتتضمن دراسة العلاقات الاقتصادية موضوعات على جانب كبير من الأهمية منها دراسة وإدارة نظام النقد الدولي، والأزمة الاقتصادية العالمية للديون الخارجية، وكذلك ظاهرة الشركات المتعدية الجنسيات ونفاذها إلى دول العالم الثالث، كما يتناول الموضوع أيضا دراسة المساعدات والمعونات الخارجية وآثارها في الدول المتلقية، على معدلات التنمية وعلاقات هذه الدول بالدول الدائنة، وفي ظل العولمة فإن العالم كله يصبح كيان واحد، ويزيد الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم وذلك نتيجة لعمليات تحرير التجارة، وتحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول، وسهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية، وذلك في ظل انفتاح الدول والتقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات والفضائيات.

لذلك فإن العلاقات الاقتصادية الدولية هي دراسة للعلاقات والتفاعلات والمعاملات والأنشطة المختلفة التي تتم بين مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية، وكذلك الشركات دولية النشاط، والمنظمات الاقتصادية الدولية ومؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومجموعة الدول الصناعية الكبرى (G 5) ومجموعة السبع (G 7) ، ولجنة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية وإلى جانب مؤسسات برتن وودز القائمة بمثابة التنظيمات الأكثر أهمية في تحديد العديد من المؤثرة على الحياة الاقتصادية الدولية.

وتهدف هذه المطبوعة لتسليط الضوء على قضية التمويل الدولي التي أصبحت ذات أهمية كبيرة، خصوصا في الوقت الحالي، حيث نجد أن غالبية الدول النامية وجزء من الدول المتقدمة تقصد الأسواق الدولية وهيئات الاقراض الدولية لتوفير السيولة اللازمة لتحقيق متطلباتها سواء الداخلية أوالخارجية، وقد أشرفت مؤسسات التمويل الدولية على هذه العملية وغيّرت في تدخلاتها حسب الأوضاع الدولية السائدة وبما يخدم الليبرالية التي أوجدتها. وللإجابة على العديد من الانشغالات في هذا الباب تم تقسيم هذه المطبوعة إلى سبعة فصول كمايلي:

المقدمة

مفهوم التمويل الدولي وعناصره

المبحث 1: ماهية التمويل الدولي

- المطلب 1: مفهوم التمويل الدولي
- المطلب 2: التفسيرات النظرية للحاجة للتمويل الدولي
- المطلب 3:مراحل التمويل الدولي (حركة رؤوس الأموال)
- المطلب 4:مصادر التمويل الدولي

المبحث الثاني: أهمية التمويل الدولي

- المطلب 1: أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقترضة (المتلقية)
- المطلب 2: أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة
- المطلب 3: أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي

المبحث الثالث : عناصر النظام المالي

- المطلب 1: المتعاملون
- المطلب 2: الأسواق

– المطلب 3: الأدوات

الصندوق النقدي الدولي

المبحث الأول: ماهية الصندوق النقدي الدولي

– المطلب 1 : مفهوم ونشأة الصندوق النقدي الدولي

– المطلب 2: هيكلية الصندوق

– المطلب 3: موارد ومصادر تمويل الصندوق

المبحث الثاني : مهام، سياسات ودور صندوق النقد الدولي

– المطلب 1: مهام وأهداف صندوق النقد الدولي

– المطلب 2 :خدمات الصندوق النقدي الدولي

– المطلب 3: دور صندوق النقد الدولي في تقوية النظام الدولي المالي والنقدي

المبحث الثالث: أثر سياسات صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول النامية (مثال الجزائر)

– المطلب 1: دور الصندوق النقد في برنامج الإصلاح الاقتصادي للبلدان النامية

– المطلب 2: لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي

– المطلب 3: إعادة جدولة الديون الخارجية وآثارها على الجزائر

البنك الدولي

المبحث الأول: ماهية البنك الدولي

– المطلب 1: مفهوم البنك الدولي

– المطلب 2: تاريخ ونشأة البنك الدولي

– المطلب 3: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

– المبحث الثاني: أساسيات البنك الدولي

– المطلب 1: مهام البنك الدولي

– المطلب 2: أهداف البنك الدولي

– المطلب 3: مؤسسات البنك الدولي

المبحث الثالث: مصادر تمويل البنك الدولي

- المطلب 1: رأس مال البنك الدولي
- المطلب 2: القروض والمنح
- المبحث الرابع: تقييم البنك الدولي وعلاقة الجزائر به
- المطلب 1: انجازات البنك الدولي
- المطلب 2: إخفاقات البنك الدولي

المنظمة العالمية للتجارة

المبحث الأول: ماهية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

- المطلب 1: النشأة والتعريف
- المطلب 2: مبادئ الجات
- المطلب 3: جولات الجات
- المبحث الثاني: ماهية منظمة التجارة العالمية

- المطلب الأول : تعريف المنظمة
- المطلب 2 : الهيكل التنظيمي للمنظمة
- المطلب 3: أهداف ومبادئ المنظمة
- المطلب 4: الانضمام إلى المنظمة

الأسواق المالية

المبحث الأول : ماهية الأسواق المالية

- المطلب 1 : مفهوم السوق المالي ومكوناته
- المطلب 2: شروط تكوين الأسواق المالية
- المطلب 3 : تطوير الأسواق المالية
- المطلب 4: العوامل المؤثر في الأسواق المالية

المبحث الثاني : سوق الأوراق المالية

- المطلب 1 : تعريف سوق الأوراق المالية ومكوناته
- المطلب 2: خصائص ووظائف أسواق الأوراق المالية

المبحث الثالث: الأوراق المالية محل التعامل في الأسواق المالية ومخاطرها

– المطلب 1: السندات

– المطلب 2: الأسهم

– المطلب 3 : المخاطر التي تتعرض لها الأوراق المالية

– المطلب 4: معلومات اضافية للأسواق المالية

سعر وسوق الصرف

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

– المطلب 1: مفهوم سعر الصرف

– المطلب 2: أنواع سعر الصرف

– المطلب 3: أهمية سعر الصرف ووظائفه

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

– المطلب 1 : نظرية تعادل القوة الشرائية

– المطلب 2 : نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

– المطلب 3 :نظرية الأرصدة

– المطلب 4: نظرية كفاءة السوق

المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

– المطلب 1: التطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف

– المطلب 2: أنواع أنظمة سعر الصرف الحالية (1971- إلى الآن)

– المطلب 3: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

الديون السيادية والمخاطر السيادية

المبحث الأول: ماهية الديون السيادية والمخاطر السيادية وأسباب نشأتها

– المطلب 1: تعريف الديون السيادية والمخاطر السيادية

– المطلب 2: أسباب نشأة الديون السيادية

المبحث الثاني : مخاطر الديون السيادية والمخاطر السيادية

–المطلب 1: مخاطر الديون السيادية

–المطلب 2: المخاطر السيادية

الخاتمة

الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الدولي

سنختصر هذا الجانب في النقاط التالية:

المبحث 1: ماهية التمويل الدولي

يشير المصطلح لوجود كلمتين الأولى التمويل والتي تشير إلى وجود ندرة المعروض من رؤوس الأموال في دولة ما مقارنة بالمطلوب منه خلال فترة زمنية معينة وهو ما يتطلب البحث عن رؤوس أموال لسد هذه الفجوة، وبات هذا المفهوم شائعاً منذ العقود الأولى من القرن العشرين، أما الكلمة الثانية والتي شاع استخدامها بعد الحرب العالمية الثانية فتعني انتقال رؤوس الأموال دولياً؛ أي خارج الإقليم بالمفهوم الاقتصادي وهذا انطلاقاً من وجود دول بها فائض في رؤوس الأموال وتجدها عادة تبحث عن مجالات لاستخدامها، ودول أخرى تعاني عجزاً في رؤوس الأموال ولتمويل متطلباتها الداخلية والخارجية تجدها تبحث عن مصادر لتمويل ذلك .

المطلب 1: مفهوم التمويل الدولي

التمويل ويعني توفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأسمالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والأجل، أما الدولي فيقصد بها مجموعة الدول، وقد شاع استخدامه بعد الحرب ونشأت على إثره المؤسسات الدولية؛ مثل الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي.

يقصد به كذلك الآليات التي يوفرها النظام النقدي الدولي بمؤسساته المختلفة (المتعددة الأطراف، الرسمية، الخاصة) لتلبية متطلبات حركة انتقال رؤوس الأموال الدولية سواء تلك المتجهة لأغراض تسوية الاختلالات في موازين المدفوعات، أو لأغراض تمويل التنمية¹.

كما يقصد به ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً، ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي، الجانب النقدي أو المالي، الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم، التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صورته.²

¹ شلال عبد الهادي عمار، التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1974-2009)، العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد 7، السنة 2011، ص 193.

² البسيوني عائشة يوسف محمود، إسهامات التمويل الدولي في تطوير قطاع الرعاية الصحية في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر المدراء العاملين فيها، مذكرة ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2014، ص 31.

كما تشير مصادر أخرى للتمويل الدولي بأنه ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دوليا ويتخذ ذلك جوانب عديدة منها:³

✓ الجانب السلعي (الحقيقي) للاقتصاد الدولي؛

✓ الجانب النقدي أو المالي الذي عادة ما يرافق انسياب السلع والخدمات فيما بين دول العالم؛

✓ التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صوره.

ويندرج التمويل الدولي ضمن البعد الثاني، وتظهر أهميته كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدولي، ويمكن تصنيفها إلى المجموعات التالية:

➤ الحسابات المترتبة على المبادلات التجارية بشقيها (الصادرات والواردات السلعية والخدماتية) بين البلدان المختلفة؛

➤ التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات... إلخ)؛

➤ الإلتزامات المالية على البلدان المترتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم (كما في حالة التعويضات عند حصول حرب.... إلخ).

وعلى ما يبدو، أن التمويل الدولي، وفق الضروريات المطروحة، يعد حاجة لوجود واستمرار أي اقتصاد سواء كان ناميا أو متقدما، وهو حاجة جوهرية لاقتصاديات البلدان النامية، حيث تتطلب عملية التنمية الاقتصادية- الاجتماعية، توفير احتياجات عديدة، للوصول إلى مستوى ملائم لمعدل النمو الاقتصادي " ويأتي في المقدمة منه رأس المال بوصفه أحد عناصر الإنتاج الأساسية، وفقدانه أضعفه في البلدان يجعلها مضطرة للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص الحاصل في العملية التنموية في هذه البلدان، وهكذا فإن البحث عنه هو من أهم التحديات التي تواجهه البلدان النامية بغية رفع معدلاتها للنمو الاقتصادي.

كما يعرف بأنه توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها، إذ أنه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات وأن يكون بالقيمة المطلوبة، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها والخاصة وفي الوقت المناسب.⁴

وبهذا المعنى تتضمن الآليات والوسائل المتاحة لتسوية المدفوعات الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية بإشكالها المختلفة، فضلا عن أنه يمثل المستوى الإجرائي لعمل النظام النقدي وأدائه.

³ عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص 29.

⁴ شلال عبد الهادي عمار، التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1974-2009)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011، ص 193.

أيضا من يعرفه بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يدرس ديناميكيات أسعار الصرف والاستثمار الأجنبي وتأثيراتها على التجارة الدولية، ويدرس كذلك المشاريع الدولية والاستثمارات الدولية وتدفقات رؤوس الأموال، والعجز التجاري، ويشمل أيضا دراسة العقود الآجلة والخيارات والمقايضات المالية.

ويعرف بأنه التدفق المالي الذي تستخدمه دولة ما في عملية تنمية شاملة (نمو متوازن) أوقطاعية أولتنمية البنى التحتية والارتكازية أوالمركزات الأساسية (نموغير متوازن) لديها اعتمادا على مصدر خارجي لهذا التدفق وذلك بسبب قصور في الموارد التمويلية في تلك الدولة مما لايمكنها معه أن تفي بمتطلبات التنمية لديها، ولهذا التمويل ميزات وأضرار ولديه أشكال متعددة. وبذلك فإن هذا التمويل لا يتم اللجوء إليه إلا لأغراض إجراء تنمية شاملة، تشمل جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء أي قطاع (أي نمو متوازن)، أوتنمية قطاعية، قد تشمل قطاع دون قطاعات أخرى أوريما مشروع دون مشاريع أخرى (أي نموغير متوازن)؛ كأن يكون تنمية في القطاع الصناعي أوتنمية في القطاع الزراعي.⁵

من أهم عوامل نشوء قصور التمويل الدولي نجد:⁶

- ✓ نقص الموارد التمويلية لدى دولة ما: غالبا ما تكون دولة نامية واللازمة لها لغرض إنشاء مشاريع استثمارية ضخمة أو مشروع استثماري ضخم وفقا لنظرية النمو المتوازن؛
- ✓ الرغبة في امتصاص العمالة التي تحسب كبطالة في دولة ما: من خلال استخدامهم في إنشاء وتشغيل المشاريع الاستثمارية بصفة عمال مهرة وغير مهرة؛
- ✓ رغبة الدول الصناعية المتقدمة والغنية في كسب قواعد لها في الدول النامية الفقيرة: من خلال ربطها بالعملية التمويلية وماسيتتبع ذلك من محاولة نقل التكنولوجيا والخبراء والمنظمين والمهندسين الفنيين إلى تلك الدولة وما إلى ذلك من أثر يجعل الدولة المقترضة تدور في الفلك الاقتصادي وأحيانا السياسي للدولة المقترضة؛
- ✓ التنافس بين دول غنية معينة متعارضة مع بعضها في مواقفها السياسية والاستراتيجية على تمويل مشاريع استثمارية في دول العالم الثالث: لغرض كسب هذه الدول إلى جنبها في المحافل الدولية؛ كهيئة الأمم المتحدة، وغيرها بناء على الارتباط الحاصل بينها في المصالح الاقتصادية.

ونشير إلى أنه تتعدد دوافع مانحي المساعدات كمايلي:⁷

⁵ فرحان أحمد خالد، محاضرات عن التمويل الدولي، العراق، كلية دجلة الجامعة، نظام المحاضرات الإلكتروني، ب س، متاح على الإنترنت:.....، ص 5.

⁶ المرجع السابق، ص 7.

✓ دوافع سياسية؛

✓ دوافع اقتصادية؛

✓ دوافع إعلامية (تحسين الصورة أمام المجتمع الدولي)؛

✓ دوافع إنسانية؛

✓ أهداف أخرى للمساعدات (تحقيق الأمن والاستقرار، دعم الحلفاء، شراء المواقف السياسية...).

المطلب 2: التفسيرات النظرية للحاجة للتمويل الدولي⁸

تشير العديد من البحوث الاقتصادية إلى وجود نماذج نمووية عديدة تطرقت لتفسير مشكلة حاجة البلدان النامية

إلى التمويل الخارجي ومنها:

نموذج هارود-دومان (Harrod-Domar Model): الذي استهدف بيان مدى الترابط الوثيق بين الناتج الوطني

ومعدلات استثمار رأس المال؛ أي على الفجوة ما بين الاستثمار المرغوب ومستوى الادخار المحلي، والتي أطلق عليها

فجوة الادخار (Saving Gap) أو فجوة الموارد المحلية (Domestic Resources Gap) وتجسد هذه الفجوة

النقص في المدخرات المحلية للبلد - المقترض - وهي تساوي حجم رأس المال الأجنبي "كالقروض مثلاً" اللازم توفيره

تحقيقاً لمعدل النمو المطلوب؛ أي أن رأس المال الأجنبي سيستخدم بجانب الادخارات المحلية لتغطية مستوى الاستثمار

المطلوب، ويعد هذا النموذج من أكثر التحليلات، أهمية في إبراز الدور الحيوي لرأس المال الأجنبي في عملية التنمية

الاقتصادية.

أما نظرية والت روستو "Walt Rostow" فقد جاء التركيز على ضرورة رفع معدل الاستثمار، بغية وصول

الاقتصاد إلى مرحلة الانطلاق "Take Off" ليصبح قادراً على تسيير ذاته بذاته أو ما يسمى بـ "مرحلة النمو الذاتي

"Self-Sustained Growth".

⁷ البسيوني عائشة يوسف محمود، إسهامات التمويل الدولي في تطوير قطاع الرعاية الصحية في وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر المدراء العاملين فيها، مذكرة ماجستير غير منشورة، فلسطين، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، 2014، ص 32.

⁸ علي المبروك خالد حسين، التمويل الدولي المفهوم، الأهمية، الأهداف، العراق، جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2013، متاحة على موقع الجامعة (نظام التعليم الإلكتروني)، ص 5.

شنتوف خيرة، تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر دراسة حالة فريق وداد أمال تلمسان، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، 2011-2012، ص ص، 11، 12.

ومما يلاحظ على كلا النظريتين هارود - دومار + نظرية روستو، تفترضاً "وجود الشروط اللازمة للتنمية في البلدان النامية، والواقع عكس ذلك، يضاف إلى ذلك، ان العامل الخارجي أو العوامل الخارجية غير الملائمة" وهي خارج عن ارادة هذه البلدان، وذلك بحكم تبعية اقتصادياتها إلى النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الدول المتقدمة"

كما يرى البروفسور سامولسن "Samuelson" انه طالما هناك معوقات كثيرة إما التكوين الرأسمالي "Capital Formation" من المصادر الحقيقية فلا بد من الاتكال على المصادر الخارجية، حيث أوضح، أن المشكلة الرئيسية في العديد من البلدان النامية، هو النقص الشديد في المدخرات وخاصة في المناطق الفقيرة، حيث تتجلى ظاهرة تنافس الاستهلاك الجاري المتزايد اما الحاجة إلى استثمار الموارد التي تعاني من الندرة Scarcity والنتيجة هي توجه قدر ضئيل جدا من الاستثمارات للإسراع من عملية التنمية الاقتصادية.

كما ويقول، بول باران (Paul Baran) في ذلك "تتولد الحاجة إلى النمو الخارجي جراء فقدان المجتمع لفائضه الاقتصادي عن طريق تحويله إلى الدول الاستعمارية، وهو بذلك له الفضل (كما يقول عرفان الحسيني) في تمييزه بين الفائض الحقيقي "الفعلي" Actual Surplus وهي الادخارات المتحققة فعلا، والفائض الكائن " Potential Surplus" وهي الادخارات غير المستغلة بعد وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون الفائض الكامن أكبر من الفائض الحقيقي، وهنا تبرز المشكلة في كيفية جعل الادخار الممكن متحققا فعلا، وذلك عن طريق إجراء تغييرات جذرية في الاقتصاد الوطني، لتعبئة هذا الفائض، ويؤيد هذا الرأي نيركسه (Wurkse)، حيث يدعو إلى البحث عن أسباب الهدر في الموارد التي تؤثر على الادخار لتكون إحدى وسائل تكوين رأس المال في البلدان النامية، فهي نوعا من الادخار الكامن، وينظم إلى هذا الطرح أيضا بول سويزي Paul Sweezy ودوس سانتوس Dos Santos وسمير أمين وغيرهم الذين يؤكدون على وجود العلاقات غير المتكافئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، الذي يجعل من الصعب أوريا من المستحيل أحيانا على هذه البلدان أن تتحرر اقتصاديا من طوق التبعية.

كما ويشار أيضا إلى أهم أوجه الضياع في الادخارات في البلدان النامية ومنها:⁹

■ البطالة بأنواعها السافرة والمقنعة Disguised Unemployment

■ الاكتناز؛

■ التصرف غير العقلاني بالنقد الأجنبي؛

⁹ المرجع السابق نفسه.

■ الاستهلاك غير العقلاني (العام والخاص)؛

■ التهرب الضريبي؛

■ هروب رؤوس الأموال للخارج "Capital Flight" والتحويلات الأخرى.

وأن تعبئة المدخرات الضائعة من شأنها أن ترفع من معدل الادخار المحلي ومن ثم الاستثمار المحلي دونما إضرار بمستوى معيشة الأفراد وإنما ستعمل على تقليل فجوة الموارد المحلية والحاجة إلى التمويل الخارجي، وأن الادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار، وتظهر عادة على شكلين من التدفقات (Flows).

✓ التدفقات النقدية - موارد نقدية - محلية أو أجنبية اللازمة لتمويل المشاريع في الاقتصاد؛

✓ التدفقات العينية: التي تشمل كافة السلع الانتاجية (الرأسمالية) كغطاء سلعى للاستثمارات المخطط تنفيذها مثل مكائن، آلات، معدات، طاقه، قطع غيار.

ويحدث التوازن الاقتصادي حينما يتطابق الادخارات مع الاستثمارات بيد انه يصعب تحقيقه لعدم تطابق كل منهما بالضرورة، وماتعانيه البلدان النامية في الجانب يمكن تلخيصه بالنقاط التالية:

■ تشوه في البنية الاقتصادية والانتاجية؛

■ ضعف الاستغلال للموارد المتاحة؛

■ انخفاض الإنتاجية؛

■ انخفاض الدخل؛

■ تراجع مدخرات الأفراد؛

■ تزايد الاستهلاك؛

■ ارتفاع التضخم.

ولذلك تعاني هذه البلدان فجوة استثمارية مردها ضآلة حجم رأس المال في قطاعاتها الإنتاجية، وهنا تظهر الحاجة للتمويل الخارجي... وبالتالي تحصل فجوة خارجيه تدعى بفجوة التجارة الخارجية، التي تجسد الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ويطلق هذا التحليل بنموذج الفجوتين "Two Gaps Model".

ووجود التوازن الداخلي على الطرف الأيسر منها، والتوازن الخارجي على الطرف الأيمن، والاختلال الحاصل في أي منها سينعكس على التوازن الآخر؛ أي إذا أريد زيادة الاستثمارات بقدر يفوق ما يمكن تديره من مدخرات محلية، لابد من وجود فائض في الواردات، يتأتى من تدفق نقدي اجنبي صافي إلى الاقتصاد، وهنا ينبغي توضيح حقيقة

عدم اشتراط تعادل هاتين الفجوتين منظورا إليهما في فترة مستقبلية (Ex-ante) طالما أنه ليس هناك مايضمن تحقيق ذلك، كما يشير إلى ذلك (د. رمزي زكي في "ازمة الديون الدولية، رؤيه في العالم الثالث - القاهرة - 1978، ص44").

فالسبب يعود إلى عدم ضمان تعادل وتطابق قرارات الاستثمار أو الادخار في فترة زمنية محددة، حيث أن قرارات الادخار وكذلك قرارات الاستهلاك مرتبطة بالأفراد والعوائل والتي تعتمد على دخولهم الشخصية بصفة أساسية، أما قرارات الاستثمار فأنها مرتبطة بالتبادل الخارجي (Foreign Exchange) أي حصيلة الصادرات (السلع والخدمات)، أي تعتمد على الأغلب على عوامل الطلب الخارجي، وهي ظروف الأسواق العالمية وحاجاتها لمنتجات البلدان المصدرة، ولذلك فهي تختلف عن العوامل التي تحدد حجم الاستيرادات، مثل حجم الاحتياجات الدولية المتوفرة والموارد المحلية المتاحة، وهذا ما يذهب إليه الاقتصادي "Healey" في تحليله* "عادة ماتكون هاتان الفجوتين بمستويات مختلفة طالما أن هناك تفاوتاً في حجم معدل النمو المستهدف" حيث يشير الأستاذ "عرفان تقي الحسيني" إلى أنه "من الممكن تطابق الفجوتان المذكورتان في حالة تحديد حجم معين لمعدل النمو، وهكذا فإن المستوى المنخفض عن ذلك المعدل يترتب عليه وجود فجوة التجارة الخارجية تفوق فجوة الموارد، الأمر الذي يستلزم توفير نقد أجنبي بمقدار ذلك الانخفاض، والعكس عندما يزداد المستوى المطلوب من النمو، حيث يستدعي ذلك وجود صافي من رأس المال الأجنبي، وبالتالي فإن المشكلة تدور حول عجز ميزان المدفوعات...".

المطلب 3: مراحل التمويل الدولي (حركة رؤوس الأموال)

يمكن تقسيمها إلى المراحل التالية:¹⁰

الفرع 1: حركة رؤوس الأموال من الفترة 1870 إلى الحرب العالمية الثانية

كانت حركة رؤوس الأموال الدولية في هذه الفترة تجري في عالم يؤمن بحرية التبادل؛ إذ لم تكن هناك حدود فاصلة وحواجز بين الدول، خلال هذه الفترة اتخذ تصدير رؤوس الأموال إلى البلدان النامية بشكل الاستثمار الأجنبي الخاص الذي اتجه إلى إنتاج المواد الخام؛ إذ من المعلوم أنه مع زيادة درجة الاحتكارية في الاقتصاد الرأسمالي، ترتفع بسرعة أحجام رؤوس الأموال الباحثة عن الربح والتراكم في حين تنخفض إمكانيات استثمارها بالداخل بسبب اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض.

¹⁰ شلال عبد الهادي عمار، مرجع سابق، ص 193، 194.

وكان لبريطانيا باعها في هذا المجال؛ إذ انفردت وحدها على الصعيد العالمي بمهمة الاستثمار في الخارج من خلال سيطرة سوق لندن كمصدر لرأس المال للبلدان الأخرى؛ إذ خلقت الثورة الصناعية في أوروبا طلبا قويا على الأغذية والمواد الخام أمكن إشباعه فقط بالاستثمار في أنحاء كثيرة من العالم.

ويتضح من هذا أنه كان الاتجاه هو تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج إذ الموقع الخصب لها والمناخ الاستثماري المجزي والمتمثل في الثروات والمواد الطبيعية للبلدان الأقل تقدما، يضاف إلى هذا رخص الأيدي العاملة وانخفاض أسعار الأراضي والأهم من ذلك هو وجود الأسواق الاستهلاكية الواسعة.

وشهدت المدة التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى؛ أي في عشرينيات القرن المنصرم أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما الاستثمارات الأمريكية في أوروبا، وبلغ هذا الاستثمار الدولي 47.5 مليار دولار تمثل حصة الولايات المتحدة الأمريكية منها ما يقارب 16 مليار دولار؛ إلا أنه عقب أزمة الكساد العالمي 1929 انخفض الاستثمار الأجنبي بسبب تراخي سوق رأس المال وانخفاض أسعار المواد الأولية، وتفاقم الاضطراب السياسي وفرض القيود على الصرف الأجنبي. ورغم ذلك اتبعت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إجراءات لإعادة الحياة لحركة رؤوس الأموال المختلفة، وتبعاً لذلك قامت الكثير من مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولاسيما في قطاع الخدمات.

الفرع 2: حركة رؤوس الأموال بعد الحرب العالمية الثانية

حدد مؤتمر بريتون وودز النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب بإنشاء الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ففي الفترة 1945-1972 استمرت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها البلد الدائن الرئيسي في العالم وأصبح دولارها هو عملة الاحتياطي الرئيسية عندها أعلنت وفي عام 1937 برنامج الإنعاش الاقتصادي (مشروع مارشال) الذي يهدف إلى تعمير أوروبا إذ أن رؤوس الأموال بعد انتهاء الحرب أصبحت شحيحة نتيجة للدمار والنفقات الحربية التي أنهكت أوروبا.

وشهدت الفترة 1947-1985 اجتماع بعض الدول الكبرى لوضع نظام نقدي عالمي جديد وتأسيس مؤسسات تمويلية جديدة وإعطاء المساعدات للبلدان النامية، وفي هذه الفترة ساءت علاقات المساعدات متعددة الأطراف والقروض الميسرة من قبل مؤسسة البنك الدولي.

بعد هذه الفترة تسارعت عمليات الابتكار المالي والتجديد في أساليب وأدوات التمويل وقد ساعد التقدم التكنولوجي للمعلومات والاتصال على مشاركة المستثمرين الأفراد في العمليات التمويلية والاستثمارية عبر القارات بيسر وسهولة.

وقد قامت العديد من البلدان باتباع برامج تصحيحية اقتصادية وفتح أسواقها المالية وتحريرها من القيود، ووضع البنية الأساسية لتعميقها والسعي لاستيعاب المستجندات في الأدوات والمؤسسات المالية.

المطلب 4: مصادر التمويل

يمكن تصنيف التمويل الذي يحصل عليه البلد إلى نوعين من المصادر وهما الداخلية (التمويل المحلي) والخارجية (التمويل الدولي)

الفرع 1: مصادر التمويل الداخلية¹¹

يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهويضم المصادر المباشرة وغير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها... إلخ)، وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية، وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين من الادخار هما:

- الادخارات الطوعية: وهي مايقققها الأفراد والمؤسسات بشكل طوعي؛
- الادخارات الإجبارية: وهي التي تفرضها الدولة على الأفراد والمؤسسات بشكل إلزامي.

الفرع 2: مصادر التمويل الخارجية:

تصنف تلك المصادر في عمومها إلى:¹²

- حصيلة الصادرات؛
- الاستثمارات الأجنبية؛
- المساعدات الخارجية؛
- القروض الخارجية.

ونجد أن التدفقات الرأسمالية الدولية تنقسم من حيث الآجال الزمنية إلى تدفقات قصيرة الأجل وتدفقات طويلة الأجل وتنقسم حسب الجهات الدائنة إلى مصادر رسمية ومصادر خاصة (غير رسمية).

أ. التمويل الدولي الرسمي:

¹¹ الجابري عمر محي الدين أكبر، مرجع سابق، ص 13-15.

¹² المرجع السابق (الجابري أكبر عمر محي الدين)، ص 12-14.

ويتم تقديمه من قبل الدول والمنظمات الدولية غير الربحية، وعادة يكون على شكل منح ومساعدات وقروض ذات شروط ميسرة، وتتخذ بعض المساعدات أشكالاً متعددة، قد تكون نقدية في صورة عملات قابلة للتحويل أو عينية في شكل سلع استهلاكية وإنتاجية، وقد تأتي المنح في صورة خدمات متمثلة في إيفاء خبراء دوليين وفنيين.¹³ ونوضح أنه يقصد بالتحركات الرسمية لرؤوس الأموال تلك القروض التي تعقد بين حكومات الدول المقرضة، وحكومات الدول المقترضة أو إحدى هيئاتها العامة أو الخاصة، كما تشمل التحركات الرسمية تلك القروض التي تعقد بين الحكومات المقترضة والمنظمات الدولية والإقليمية ومتعددة الأطراف، وعلى ذلك فإن التحركات الرسمية تأخذ أحد الأشكال التالية :

- قروض حكومية ثنائية (مصادر رسمية ثنائية)؛

- قروض دولية متعددة الأطراف (مصادر رسمية متعددة الأطراف).

○ **مصادر التمويل الرسمية الثنائية:** تتمثل في المساعدات والقروض وهي قروض طويلة الأجل يعنى تزيد فترة السداد عن 5 سنوات وقد تصل في بعض الأحيان إلى 40 سنة ويندرج هذا النوع من القروض تحت بنود القروض السهلة (سهلة لأنها تحوى على فترة سماح معقولة وفترة سداد طويلة وأسعار فائدة منخفضة).

○ **مصادر التمويل الرسمية متعددة الأطراف:** تتمثل في مصدرين هما مؤسسات التمويل الدولية ومؤسسات التمويل الإقليمية، حيث تضم مؤسسات التمويل الدولية على الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي، ومؤسسات التمويل الإقليمية تحوى: بنك الاستثمار الأوروبي، بنك التنمية الإفريقية، بنك التنمية الآسيوية، بنك الأمريكين للتنمية، الصندوق النقدي العربي.

وقد بينت التجربة أن التحركات الرسمية لرؤوس الأموال ترتبط إلى حد كبير بالعوامل السياسية، حيث ترى الدول المانحة ضرورة تحقيق أهداف سياسية معينة في المناطق التي توجه قروضها إليها.

ب. مصادر التمويل الدولي غير الرسمية (الخاصة):

يقصد بالتحركات الخاصة لرأس المال كل القروض الممنوحة من جهات خاصة (أفراد ومؤسسات خاصة) إلى حكومات الدول الأجنبية أو المؤسسات العامة أو الخاصة بها، ويأخذ هذا النوع من التحركات أحد الأشكال

¹³ البسيوني عائشة يوسف محمود، مرجع سابق، ص33.

- **تسهيلات الموردين:** يطلق عليها قروض التصدير وهي ائتمان مضمون من طرف الحكومات المقترضة تمنحه الشركات المنتجة والمصدرة في دولة ما للمستوردين في دولة أخرى، ويستخدم حصيلة هذا القرض في شراء سلع وخدمات من الشركات المانحة للائتمان، وعادة ما يتم عقد هذه القروض على أساس فترات زمنية تتراوح بين 360 يوما إلى 10 سنوات بأسعار فائدة يعتمد في تحديدها على أسعار الفائدة السائدة في سوق الاقتراض الدولي طويل الأجل.
- **التسهيلات المصرفية:** هي قروض قصيرة الأجل تمنحها البنوك التجارية للمقترضين في دولة أخرى بهدف تمويل عجز موسمي أو مؤقت ويتراوح أجل استحقاقها ما بين 6 أشهر وسنة.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظة الاستثمارية:** يكون مباشرا حين يملك المستثمر الأجنبي 10% فأكثر من رأس مال الشركة.
- **طرح سندات في الأسواق الدولية**
ويمكن القول أن رؤوس الأموال الخاصة تتحرك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن على هذه الأموال، وقد يشتمل هذا الهدف على الرغبة في زيادة الصادرات كما في حالة تسهيلات الموردين، أو على الرغبة في زيادة الأرباح كما في حالة القروض المصرفية والسندات الدولية والاستثمارات المباشرة.
وعادة ما تتضمن تدفقات رأس المال الدولي تدفقات طويلة الأجل وتدفقات قصيرة الأجل وتتحرك التدفقات الرأسمالية طويلة الأجل لشراء وبيع الأسهم والسندات عبر الحدود السياسية للدول المختلفة ويمكن التمييز في إطار هذه التحركات بين الاستثمار في محفظة الأوراق المالية والاستثمار الأجنبي لأنه يبين الدافع الحقيقي الذي يكمن وراء كل نوع من هذه التحركات.
ويتضمن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية شراء الأصول المالية المختلفة (أسهم وسندات) بهدف تحقيق هدف معين من العائد دون اكتساب الحق في إدارة ورقابة المؤسسات أو الهيئات التي تصدر هذه الأصول.
أما الاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتضمن امتلاك أسهم في إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة ورقابة العمل داخل هذه الشركة أو يتضمن إنشاء شركات جديدة ويقوم بامتلاك كل أسهمها وإدارتها ومراقبتها وتنفيذ العمل بهذه الشركة.

أما بالنسبة للتحركات الرأسمالية قصيرة الأجل فإنها تشتمل على التعامل بيعا وشراء في الأصول المالية قصيرة الأجل؛ مثل السندات الحكومية قصيرة الأجل والقروض المصرفية وأذون الخزانة، بالإضافة إلى الودائع لأجل وشهادات الإيداع القابلة للتداول...إلخ.

ونشير إلى أن المقصود بتحركات رؤوس الأموال هو انتقال رؤوس الأموال في شكل عمليات إقراض واقتراض بين الدول المختلفة وليس انتقال رؤوس الأموال العينية (آلات ومعدات وأصول مختلفة) فهذا يدخل في التجارة الدولية للسلع.

المبحث الثاني: أهمية التمويل الدولي¹⁵

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقرضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي:

المطلب 1: أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقرضة (المتلقية)

تستهدف الدول المتلقية^(*) لرأس المال في الغالب:¹⁶

✓ تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

✓ رفع مستوى معيشة السكان؛

✓ مواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة.

كما يمكن للدول أن تقترض من الخارج لدعم الاستهلاك المحلي والحفاظ على مستوى معيشي معين، فإذا كانت الموارد الخارجية للدولة غير كافية لتمويل الواردات الاستهلاكية، فإن الاعتماد على القروض أو المنح الخارجية يصبح أمرا لا مفر منه لأنه عندما تكون الواردات من الصادرات فإن ذلك يؤدي إلى وجود فجوة في موارد الصرف الأجنبي، ولا بد من سد هذه الفجوة بأحد الأسلوبين :

الأول: عن طريق السحب من الاحتياطيات الخارجية المملوكة للدول.

والثاني: هو الاقتراض الخارجي، وعادة ما يتم اللجوء إلى الأسلوب الثاني إذ كان مستوى الاحتياطيات الخارجية لا يسمح

¹⁵ مفتاح صالح، مطبوعة في مقياس المالية الدولية، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم الاقتصاد، 2005-2006، ص 4، 5.

^(*) كلمة المتلقية ذات مفهوم واسع لكل التدفقات الرأسمالية سواء كانت قروض أو منح أو استثمارا مباشرا أو أي شكل من أشكال التدفق (بدلا من كلمة المقرضة).

¹⁶ الديب خالد، مذكرة التمويل الدولي، متاح على النت.....، ص 3، 4.

بالمزيد من السحب منه.

كما قد تعلق الدولة أهمية كبيرة على التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، وذلك لأن الاستثمارات المباشرة توفر تكنولوجية متقدمة وخبرات إدارية رفيعة المستوى بالإضافة إلى تفاعل المشروعات الممولة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الأسواق الدولية، وهوما يؤدي إلى زيادة الإنتاج من السلع القابلة للتصدير، كما تؤدي إلى توفير فرص توظيف وتحسين جودة الإنتاج.

المطلب 2: أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة¹⁷

من وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف، فيؤكد كل من جريفن واينوس (Griffin & Enos) على دور العوامل السياسية في تحديد الدولة المتلقية من ناحية وفي تحديد حجم تدفقات الرأسماليين المتدفقة إليها من ناحية أخرى. وتحاول الدول التي تمنح قروضا رسمية لدولة أخرى أن تحقق أهدافا عديدة؛ كتصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في أعمال النقل والوساطة والتأمين والمقاولات وبيوت الخبرة المختلفة بها.

كما أن القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة). كما أن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقرضة الحق في استخدامها بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها :

- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم؛
- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بإضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات)؛
- تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين؛

¹⁷ أنظر كل من:

- مفتاح صالح، المرجع السابق، ص 5.
- الديب خالد، المرجع السابق، ص 4، 5.

أما التمويل الدولي متعدد الأطراف: وهو رأس المال الذي يتدفق من المؤسسات الدولية والإقليمية فهو يخضع في تحركه للتيارات السياسية من جانب الدول المسيطرة على إدارة هذه المؤسسات الدولية.

المطلب 3: أهمية التمويل الدولي على المستوى العالمي¹⁸

تكمن أهمية التمويل الدولي من منظور العلاقات الاقتصادية الدولية في تمويل حركة التجارة الدولية من السلع والخدمات وأي انخفاض في مستوى السيولة الدولية لتمويل حركة التجارة يؤدي إلى انكماش العلاقات الاقتصادية بين الدول، وإذا كان القطاع الخارجي في معظم الدول يعد بمثابة القطاع المحرك للنمو فإن انخفاض حجم هذا القطاع وانكماش نشاطه سيؤثر على معدلات النمو ويقلل حجم الإنتاج المخصص للتصدير والسلع المستوردة للاستثمار والاستهلاك.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي، ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية، وتعرف هذه الظاهرة على المستوى الدولي بظاهرة الاقتصاد الرمزي، وأن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (USA) هي وحدها المستفيدة من ظهور ونمو الاقتصاد الرمزي، ويعود ذلك إلى امتلاكها للأدوات القادرة على توجيه عمليات التحرك لهذه الأموال كاستخدام السياسة النقدية لجذب رؤوس الأموال وسياسة الصرف الأجنبي بهدف إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية لديونها الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسات منذ أن أصيب ميزانها التجاري بعجز سنة 1972 وحتى الآن.

وفي الأخير نوضح أنه لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل الوصول إلى رفاهية أفراده، وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتضمن بقائها. ومن هنا تظهر أهمية التمويل الدولي والذي له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق مايلي:¹⁹

¹⁸ المرجع السابق.

¹⁹ الجابري محي الدين أكبر عمر، التمويل الدولي، الدغمارك، الأكاديمية العربية المفتوحة، 2009، ص 5.

- تحقيق والإيفاء بالمبادلات التجارية منها الصادرات والواردات السلعية والخدمية بين مختلف البلدان وذلك عن طريق التمويل الدولي؛
- توفير رؤوس المال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها مايلي:
 - توفير فرص جديدة للعمل لغرض الحد من البطالة أو القضاء عليها كلياً؛
 - تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد؛
 - تحقيق الأهداف المخططة من قبل الدولة؛
 - تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن أو العمل)
- تأمين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأشكالها المختلفة (كالقروض والاستثمارات... إلخ)؛
- تأمين الالتزامات المالية على البلدان المرتبة على الأوضاع السياسية السائدة في العالم، خصوصاً في حالة حصول الحرب أو المطالبة بتعويضات مالية.

المبحث الثالث : عناصر النظام المالي

يمثل النظام المالي الدولي أحد الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي العالمي بالإضافة إلى النظام التجاري الدولي والنظام النقدي الدولي، والنظام المالي الكفؤ هو ذلك النظام الذي يحقق تمويلاً للنظام التجاري الدولي واستقراراً للنظام النقدي، والتنسيق بين هذه الأنظمة يؤدي إلى تعظيم الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق النمو في معظم بلدان العالم.

ويتكون النظام المالي الدولي من أسواق التمويل الدولية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهيئة التنمية الدولية، ومؤسسة (شركة) التمويل الدولية... إلخ، وتتلخص أهم وظائف ومهام النظام المالي بمايلي:²⁰

- تقديم الائتمان: يؤدي تقديم الائتمان اللازم لتمويل شراء السلع والحصول على الخدمات وتمويل الاستثمارات الرأسمالية؛ كإقامة المباني والإنشاءات والطرق وغيرها وشراء الآلات والمعدات والأجهزة إلى زيادة الإنتاجية للموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي رفع مستوى معيشة الأفراد؛
- رفع المستحقات وأداء الالتزامات: يوفر النظام المالي وسيلة الأداء للالتزامات في شكل عملة نقدية وشيكات ووسائل الدفع الأخرى؛ مثل: أسواق النقد وكذلك الحسابات ونظام السحب المشترك ونظام الدفع عن طريق

²⁰ التمويل والمؤسسات التمويلية... مفهوم وأهداف وسياسات، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، متاح على النت:

الهاتف والإنترنت وغيرها من الأجهزة الإلكترونية؛

— خلق النقود: ينشأ عن نظام منح الائتمان وأداء الإلتزامات عن طريق وسائل الدفع المبتكرة (الآلية)
والتعامل بالشيكات وظيفة جديدة وهي خلق النقود؛ أي التعامل بنقد لم يتوفر سابقا ولا يتخذ الشكل
التقليدي المطبوع أو المسكوك؛

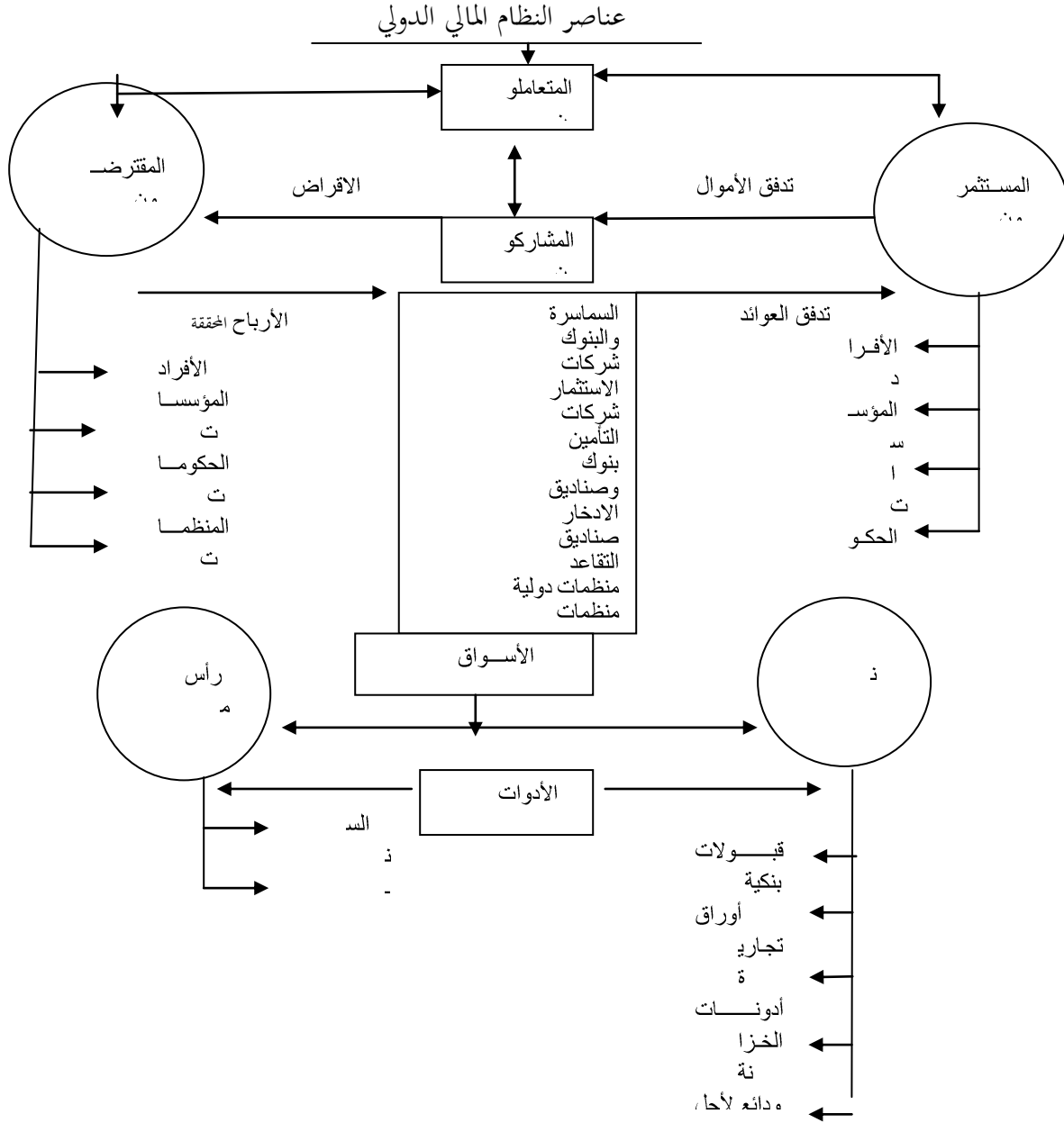
— تجميع المدخرات: يؤدي النظام المالي إلى خلق منافذ للدخار سواء من جانب الأفراد أو المؤسسات مما يؤدي
إلى إرجاء الاستهلاك في الوقت الحاضر والاتجاه نحو الاستثمار في ظل وجود هذا النظام، وكذلك الاستثمار
في الأوراق المالية التي هي جزء من النظام المالي، حيث يمكن للمدخرين إقراض فائض أموالهم والحصول على
عائد مقابل ذلك سواء في شكل فوائد أو توزيعات أو أرباح رأسمالية.

ويوضح الشكل التالي العناصر المختلفة للنظام المالي الدولي: ²¹

²¹ أنظر كل من:

- مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 6-9.
- الديب خالد، مرجع سابق، ص 6-8.

الشكل رقم 1 : عناصر النظام المالي الدولي



المصدر: عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1993، ص.

يتضح من الشكل السابق أن العناصر الأساسية التي يشتمل عليها النظام المالي الدولي تتكون من المتعاملين والأسواق والأدوات والتي نظهرها فيما يلي:

المطلب 1: المتعاملون

هم الركيزة الأساسية للنظام المالي الدولي ويتكون المتعاملون في ظل النظام المالي الدولي من المستثمرين والمقترضين والمشاركين.

أ- المستثمرون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية، والمستثمر هو ذلك الشخص (مهما كانت طبيعته القانونية) الذي يملك أرصدة فائضة من الأموال ويرغب في توظيفها، وهنا يجب أن يفرق بين التوظيف المالي والتوظيف الحقيقي للأموال.

ويشير التوظيف المالي إلى الاستثمار في إحدى الأصول المالية؛ كالأسهم والسندات أو غيرها من الأدوات المالية الأخرى والتي تدر عائدا ماليا لصاحب هذا المال.

وعلى المستوى الجزئي (Micro) يعتبر توظيف حقيقي للأموال لهذه الأصول، أما على المستوى الكلي (Macro) فهذا لا يعتبر توظيفا حقيقيا للأموال ولكنه عملية نقل للملكية من شخص إلى آخر.

أما التوظيف (الاستثمار) الحقيقي للأموال : يقصد به شراء معدات أصول وآلات جديدة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية أو المحافظة على هذه الطاقة من خلال الاستثمار الإحلالي، أما إيداع الأموال في أحد الأوعية الادخارية (كالبنوك) لا يغير من الصفة الاستثمارية لهذا الشخص ويصبح في هذه الحالة بمثابة مدخر وليس مستثمر مالي.

ب- المقترضون:

وهم الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة وحكومات الدول المختلفة والمنظمات الدولية والإقليمية الذين يحصلون على قروض من الأسواق المالية الدولية أو يقومون بطرح (بيع) سندات في هذه الأسواق، أو بالاقتراض المباشر من التجمعات المصرفية أو المنظمات الدولية أو من الحكومات المختلفة.

والمقترض عادة ما يرغب في الحصول على الأموال من مصادر مختلفة بهدف توظيفها في استثمارات حقيقية بشراء معدات والآلات والقيام بعمل مؤسسات ومصانع ومشروعات جديدة، وفي هذه الحالة فإن المقترض يصبح بمثابة الشخص المستثمر.

وتأخذ الأموال في إطار النظام المالي الدولي اتجاهين:

الاتجاه الأول: هوتدفق هذه الأموال من المدخرين (أصحاب الفائض المالي) إلى المقترضين الذين يستخدمون هذه الأموال في الاستثمارات (أصحاب العجز المالي).

الاتجاه الثاني: هوتدفق عوائد وأرباح هذه الأموال من المقترضين إلى المدخرين.

ج. المشاركون:

والمشاركون بالنظام المالي الدولي هم في الواقع السماسرة والوسطاء الذين يتعاملون في الأسواق لحساب الغير أو لحسابهم؛ مثل البنوك وشركات الاستثمار المالي وشركات التأمين وبنوك وصناديق الادخار... إلخ، بالإضافة إلى صناديق التقاعد والمنظمات الدولية والاقليمية المختلفة والحكومات والشركات دولية النشاط (متعددة الجنسيات) والأفراد من مختلف دول العالم... ويقوم هؤلاء بالتعامل في الأسواق المالية الدولية باستثمار الأموال الفائضة لديهم لتحقيق عوائد وأرباح على هذه الأموال، كما يقومون بالحصول على قروض من الأسواق المالية أو يقومون بطرح سندات دولية في هذه الأسواق.

المطلب 2: الأسواق

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتنقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الآجال الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market وأسواق رأس المال Capital Market.

وفي أسواق النقد: يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة، وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المختلفة، كما تعكس الأدوات ديناً محدداً. أما أسواق رأس المال: فإن الأدوات المستعملة تعكس غالباً حقوق الملكية مثل الأسهم كما تعكس كذلك ديونا طويلة الأجل مثل السندات، وتؤثر أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في حركة الأموال في هذه الأسواق وبدرجة أقل تغيرات أسعار الصرف.

المطلب 3: الأدوات

تختلف الأدوات باختلاف نوعية السوق، ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل؛
مثل:

- أذونات الخزينة.
 - القبولات المصرفية.
 - الأوراق التجارية وشهادات الإيداع القابلة للتداول.
 - شهادات الإيداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة.
- أما الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال وهي الأدوات طويلة الأجل؛ مثل:
- الأسهم التي تصدرها الشركات الصناعية.
 - السندات الدولية التي تقوم بطرحها هذه الشركات وتلك التي تطرحها حكومات الدول المختلفة في أسواق المال الدولية.

الفصل الثاني: المؤسسات المالية الدولية

قيل نهاية الحرب العالمية الثانية وفي ظل أوضاع اقتصادية متدهورة جدا وأوروبا كلها تقريبا مدمرة فكان التفكير جاد حول نقطتين أساسيتين، الأولى كيف يتم إعادة الاستقرار الاقتصادي والنقدي العالمي والثانية كيف يتم إعادة بناء وتعمير أوروبا المدمرة شبه كليا، وفي هذه الأثناء تم عقد مؤتمر دولي في جويلية من سنة 1944 بريتون وودز بمدينة نيويورك بواشنطن والذي شاركت فيه 44 دولة تمثل أغلب شعوب العالم المستقلة كون العديد من الدول الأخرى كانت مستهدمة وتحت سلطة دول أخرى، وفي هذه الأثناء تم الاتفاق على إنشاء مؤسستين الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وكان التركيز منصبا حول تجنب تلك الاضطرابات الاقتصادية التي خلفتها تلك الحرب وضمان استقرار مالي ونقدي دوليين إلى جانب إعادة إعمار أوروبا المدمرة.

المبحث الأول: ماهية الصندوق النقدي الدولي

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن نشأة الصندوق

قبل تقديم الصندوق

أولا: أهم الاقتراحات المقدمة في مؤتمر بروتون وودز

نشير إلى أن الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تميزت بإتباع سياسات اقتصادية التي عرفت "بإفقار الجار" تلك السياسات استهدفت حل المشاكل الاقتصادية الداخلية؛ مثل البطالة على حساب الدول

الأخرى، ولقد تضمنت هذه السياسات إجراء تخفيضات تنافسية في قيمة العملات الوطنية، وذلك لتحقيق تنافسية على حساب الدول الأخرى، وكما ساندت هذه السياسات فرض العديد من القيود على التجارة الدولية .
كما تميزت الفترة ما بين الحربين بـ:

- ✓ انخيار قاعدة الذهب وتحويل البنوك المركزية من نظام الصرف بالذهب إلى نظام النقد الورقي الإلزامي؛
 - ✓ الاعتماد على نظام أسعار الصرف المرنة لتصحيح العجز في موازين المدفوعات؛
 - ✓ إتباع سياسات نقدية تضخمية من أجل إعادة بناء اقتصادياتها، مما أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية شديدة؛
 - ✓ فشل الدول الصناعية في العودة إلى نظام الذهب وذلك في محاولة للاستفادة مما يتمتع به من تلقائية في إعادة التوازن في موازين المدفوعات؛
 - ✓ إنشاء العمل بنظام الرقابة على الصرف الأجنبي كأحد أدوات تقييد التجارة الدولية.
- ولقد كان مؤتمر "بريتون وودز" بالولايات المتحدة الذي ضم مندوبين من 44 دولة في عام 1944م، والذي مهدت له دراسات كل من الاقتصاديين كينز البريطاني، وهوايت الأمريكي، والذي استمر لمدة 03 أسابيع من أول يوليو إلى 22 يوليو عام 1944م لبحث أسس نظام النقد الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقواعد التعاون الدولي والذي انتهى بتوقيع اتفاقية "بريتون وودز" التي تعد بمثابة إعلان للنظام النقدي العالمي الجديد،

مشروع كينز:

قدم هذا المشروع من طرف الاقتصادي الشهير جون مينارد كينز ممثلاً عن المملكة المتحدة بتاريخ 07 أبريل 1943 ومن أهم ما جاء فيه مايلي:²²

- إنشاء مؤسسة مالية ذات مركز عالمي اصطلاح عليها اسم اتحاد المقاصة الدولية ويكون دورها شبيها بالبنوك المركزية المحلية، حيث تتم التسويات المالية من خلال الدفع بالرصدة بين البنوك المركزية وذلك من خلال فتح حسابات دائنة ومدينة تتساوى من خلالها أرصدها في الأخير، على أن يعتبر الرصيد الدائن للبلد العضو قرض منه لصالح هذا الاتحاد؛
- يتم خلق عملة جديدة سماها كينز بالانكور تكون مستقلة مرتبطة بالذهب؛
- أن يتم فرض قيود على العرض النقدي، بحيث يتم إصدار كمية النقود بما لا يتجاوز حجم التجارة الدولية لا على أساس كمية الذهب التي يحوز عليها البلد؛

²² عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1992، ص 107-110.

— أن يتم فرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تسجل فوائض في موازين مدفوعاتها وتقدم النصح والمشورة لتلك التي تسجل عجزا.

مشروع هوايت:

- تقدم به الاقتصادي هوايت بتاريخ 05 أبريل 1943 ممثلا عن الولايات المتحدة الأمريكية وأهم ماجاء فيه:²³
- تجميع السلطات النقدية المحلية في يد سلطة نقدية دولية وحيدة، قصد تحقيق استقرار في أسعار الصرف ومحاربة مختلف القيود على المدفوعات الدولية؛
 - اقتراح تثبيت قيم عملات الدول الأعضاء في الصندوق؛
 - خلق عملة جديدة للتعامل الدولي سماها هوايت اليونيتاس بحيث ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب؛
 - تحدد الدول قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس وتتحدد حصص الدول في رأس مال الصندوق وقوتها التصويتية بما تحوزه الدولة من ذهب ونقد أجنبي وحجم دخلها الوطني ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها.
- وبعد اللقاءات والمشاورات تم دعم وإقرار مشروع هوايت على حساب مشروع كينز باعتبار أن الأول يخدم المصالح الأمريكية والتي كانت قوة اقتصادية كبيرة بعد الحرب، بالإضافة لمديونتها الكبيرة على العديد من الدول الأوروبية إلى جانب قوتها العسكرية مما سمح بتمرير المشروع الأمريكي.
- وعلى هامش هذا الأخير قرّرت الأمم المتحدة في عام ألف وتسعمئة وخمس وأربعين ميلادية إنشاء وكالة متخصصة، وهي الصندوق النقدي الدولي، وذلك سعيا لتحقيق السلامة للاقتصاد العالمي وتعزيزه، وتتخذ هذه الوكالة من واشنطن مقرا لها، وينضم لعضويتها مئة وثمان وثمانون دولة.
- حيث يقوم الصندوق بدور مؤثر في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء، وغالبا ما تكون لتوصياته وتوجيهاته آثار مباشرة على الواقع المعيشي للسكان، خاصة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل والفقيرة. وإذا كان دوره هذا قد تراجع خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، فإنه ما فتئ يسترجع تأثيره وهيمنته على الصعيد العالمي، مستغلا الظروف الطارئة التي نجمت عن دخول الرأسمالية المعولة في أزمة بنيوية عميقة لا زالت ترخي بظلالها على العالم بأسره إلى يومنا هذا. ولعل الجديد في العودة القوية لصندوق النقد الدولي، هوتدخله المباشر في معالجة أزمة منطقة اليورو، عبر فرض تبني سياسات تقشفية صارمة أضرت كثيراً بشعوب المنطقة، من دون أن تقود إلى تحسن محسوس في المؤشرات الاقتصادية، كمعدل النمو وعجز الموازنة العامة ومستوى الدين العمومي. وما

²³ عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 109، 110.

لبحث المجال الجغرافي لهذا التدخل يتسع مع اشتداد تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية، خاصة في بلدان الجنوب. هكذا أصبح صندوق النقد الدولي يؤثر بقوة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية في عدد من البلدان العربية، حيث يبرز بشكل جلي طابعها التقشفي مع ما يصاحبه من تداعيات سلبية على المسألة الاجتماعية بصفة عامة والحماية الاجتماعية ودعم المواد الأساسية بصفة خاصة.

المبحث الأول: ماهية الصندوق النقدي الدولي

سنقتصر في هذا المبحث على دراسة العناصر التالية:

المطلب 1 : مفهوم ونشأة الصندوق النقدي الدولي

كانت البدايات الأولى لإنشاء أهم مؤسسة مالية دولية في العام 1944

1-تعريف الصندوق النقدي الدولي:

تتعدد التعاريف فيما يخص الصندوق النقدي الدولي حيث يعرف على أنه "وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة أنشئ بموجب اتفاقية "بريتن وودز" عام 1945 للعمل على تعزيز وسلامة الاقتصاد العالمي وهو يعد مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي هدفه الرئيسي منع وقوع الأزمات وأطلق عليه اسم صندوق حتى يتمكن أن يستفيد من موارده الدول الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات طارئة في ميزان المدفوعات"²⁴.

كما يعرف بأنه "مؤسسة نقدية دولية تأسست عام 1945 بموجب اتفاقية "بريتن وودز" وهو يعتبر بمثابة بنك مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وهونتيجه للأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية المتردية التي حصلت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية"²⁵.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل للصندوق بأنه يعتبر منظمة دولية أنشأت بموجب معاهدة دولية عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي والسعي إلى استقرار النظام النقدي الدولي بالإضافة إلى أنه يعمل على مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة ما يتعرضون له من مشاكل تخص ميزان المدفوعات وأعلى مستوى الاقتصاد الكلي من خلال توفير موارد الصندوق لهذه الدول وتبني سياسات وبرامج خاصة بالتصحيح والتثبيت الهيكلي.

²⁴ كريمة محمد الركي، "آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي" الإسكندرية، منشأة المعارف، 2004، ص45.

²⁵ زايد عبد العزيز، "تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989-2005"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2006، ص35.

المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه.²⁶

2- نشأة الصندوق النقدي الدولي:

أنشئ الصندوق النقدي الدولي مع نهاية الحرب العالمية الثانية في سياق السعي لبناء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر استقراراً وتجنباً لأخطاء العقود السابقة التي أسفرت عن خسائر فادحة، وعلى مدى السبعين عاماً الماضية ظل الصندوق في حالة تغير وتكيف دائمة، غير أنه تشكل منذ إنشائه بفعل أحداث التاريخ وتأثر بالأفكار الاقتصادية والسياسية السائدة على مر السنين.

وحين اجتمع أعضاء وفود 44 بلداً في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير في يوليو 1944 لإنشاء مؤسستين تحكمان العلاقات الاقتصادية الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان تركيزهم منصبا على تجنب تكرار الإخفاقات التي بني بها مؤتمر باريس للسلام الذي وضع نهاية للحرب العالمية الأولى، فرؤوا أن تأسيس بنك دولي للإنشاء والتعمير من شأنه العمل على استعادة النشاط الاقتصادي، وأن إقامة الصندوق النقدي الدولي من شأنه المساعدة في استعادة قابلية تحويل العملات والنشاط التجاري متعدد الأطراف، وبالنسبة لكل من جون ماينارد كينز، رجل الاقتصاد الذي ترأس وفد بريطانيا، وهاري ديكستر هوايت، صاحب الإسهام الأكبر في صياغة اتفاقية تأسيس الصندوق ممثلاً للوفد الأمريكي، كان المبدأ الحافز لإنشاء الصندوق هو تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء مؤسسة تحول دون الانعكاس إلى هوة الانغلاق والحماية، وليس فقط تجنب تكرار أزمة الكساد الكبير.²⁷

المطلب 2: هيكلية الصندوق

نصت اتفاقية "بريتون وودز" على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم شريطة المساهمة برأس مال واتباع تعليماته، وتقوم بإدارة الصندوق أجهزة مسيرة وأخرى استشارية كما يلي:

الفرع الأول: الأجهزة المسيرة

تسير الصندوق الأجهزة التالية:²⁸

²⁶ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2007، ص 252، 253.

²⁷ ويكيبيديا

²⁸ أنظر كل من:

- ماهو صندوق النقد الدولي، مقال متاح على النت.....

1. **مجلس المحافظين:** يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية، وجرى العادة أن تقوم كل دولة عضوبتعيين محافظ ومحافظ منابو يمثلها في مجلس المحافظين ويحتل هذا المنصب عادة وزير المالية أو محافظ البنك المركزي أو أحد الشخصيات البارزة في البلاد وأهم مهام وصلاحيات مجلس المحافظين:

✓ قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم ؛

✓ انتخاب المديرين التنفيذيين؛

✓ التعديلات على اتفاقية التأسيس ونظامه الأساسي؛

✓ الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء؛

✓ تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق؛

✓ مطالبة دولة ما عضوفي الصندوق بالانسحاب من الصندوق؛

✓ استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين.

2. **مجلس المديرين التنفيذيين:** يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات ويضطلع بمهمة تسيير أعماله اليومية ويمارس الصلاحيات المخولة له من مجلس المحافظين، ووفق اتفاقية الصندوق يجب أن لا يقل عددهم عن اثني عشر مديرا، ويتألف حاليا من 24 عضوا كاميلي:

✓ خمسة أعضاء دائمين يمثلون الدول الخمسة التي تملك أكبر الحصص في الصندوق وهي في الوقت الراهن:

الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، اليابان إلى جانب الصين وروسيا والسعودية ؛

✓ ستة عشر الباقيين يتم انتخابهم من البلدان الأعضاء الأخرى مرة كل سنتين، ويعين كل مدير تنفيذي مديرا

تنفيذا منابو ينوب عنه ويمارس جميع سلطاته في حالة غيابه.

ويرأس مجلس المديرين التنفيذيين مدير الصندوق الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس لهيئة الموظفين والخبراء

العاملين في الصندوق ولا يحق له التصويت في المجلس إلا في حالة التصويت المرجح .

3. **المدير العام:** يعد المدير العام رئيسا لهيئة الموظفين ورئيسا للمجلس التنفيذي، ويعينه على أداء عمله ثلاثة نواب

يتقاسمون مهام الإشراف على علاقات الصندوق مع الدول الأعضاء ويرأسون اجتماعات مختارة للمجلس التنفيذي،

- وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الإسكندرية، دار الجامعة المصرية، 2001، ص 340.

- عمر عبد الله مها رياض، تقوم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، الأردن، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، يومي 01 و02 ديسمبر 2010، ص 2،

وشرّفون على عمل هيئة الموظفين في مجالات معينة. ومن واجبات المحافظين تعيين مدير للصندوق لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد على أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية والمصرفية ولا يجوز أن يكون المدير محافظاً أو مديراً تنفيذياً، وعادة يتم اختياره بتوافق الآراء.

4. **هيئة الموظفين:** يشرف على الصندوق عدد كبير من الموظفين من عدة بلدان وهم مدنيون مسؤولون أمامه وليس أمام سلطات بلدانهم وأغلبهم اقتصاديون يقدمون المشورة والمساعدة للبلدان في رسم السياسة الاقتصادية.

الفرع الثاني: الأجهزة الاستشارية

يتلقى مجلس المحافظين المشورة من لجتين وزارتين هما:²⁹

1. اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية:

مكلفة بإعداد وتقديم تقرير إلى مجلس محافظي الصندوق فيما يخص تسيير وتكييف النظام النقدي والمالي الدولي، كما تهتم بمراقبة تطور السيولة الدولية وتحويلات الموارد إلى الدول النامية، وهي تقوم بدراسة مايتعلق بالاقتصاد العالمي وتقدم الاقتراحات والنصائح فيما يتعلق بسير أشغال الصندوق؛

2. لجنة التنمية:

تضطلع بتقديم المشورة لمجلسي محافظي البنك الدولي والصندوق حول القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وتعمل على تحقيق توافق للآراء بين حكومات الدول الأعضاء فيما يخص القضايا الإنمائية، وتتكون من 25 عضوا وزراء المالية أو التنمية.

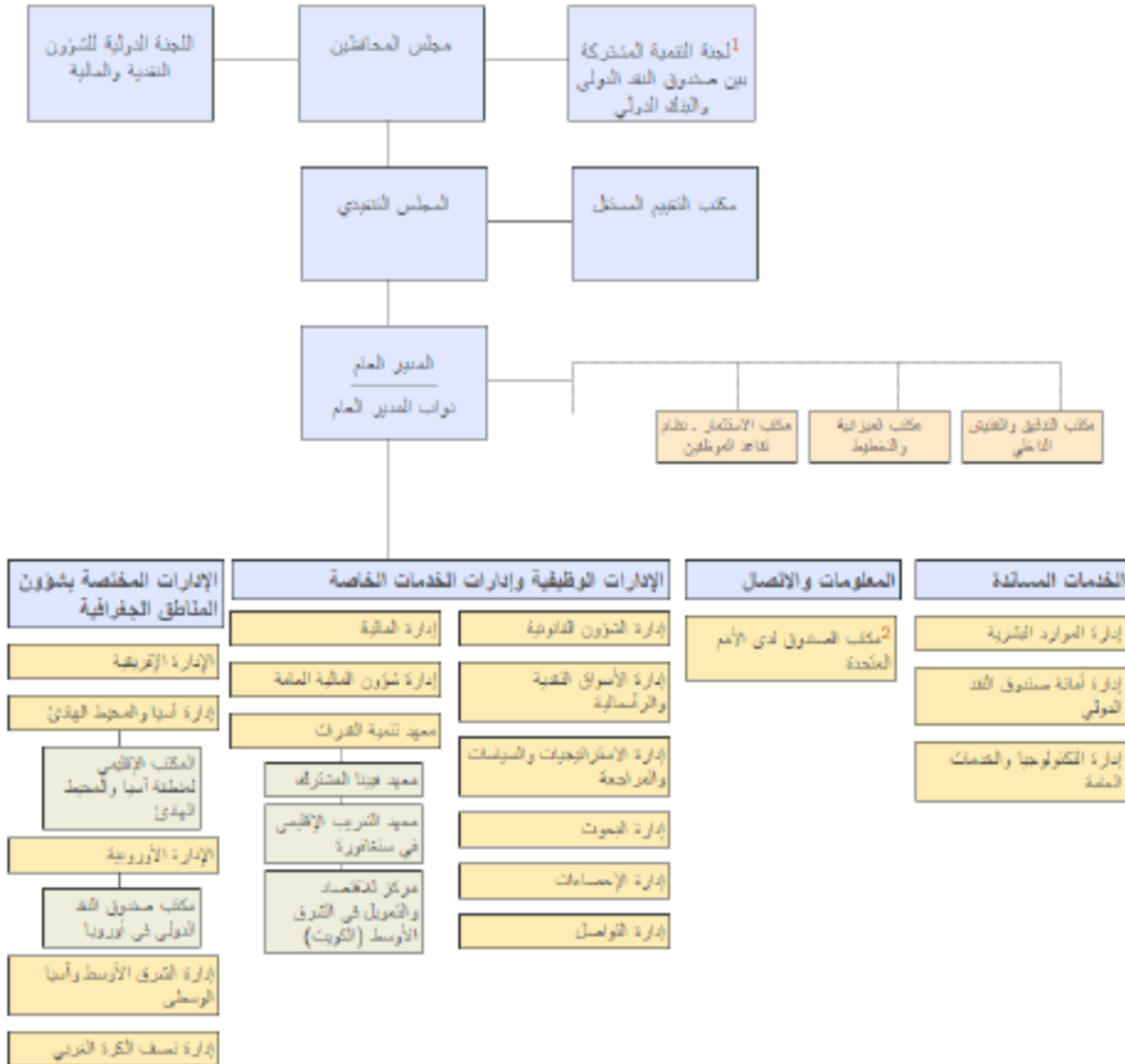
ويوضح الرسم البياني الهيكل التنظيمي للصندوق والذي يتكون من مجالس ولجان منبثقة³⁰.

²⁹ أنظر الموقع الرسمي للصندوق.

³⁰ مجلة شبابيك، محمد ربيع، صندوق النقد الدولي <http://shbabbek.com/show/101103>

الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

اعتباراً من 5 أغسطس 2013



المطلب 3: موارد ومصادر تمويل الصندوق

تتمثل موارد الصندوق فيما يلي:³¹

1. الحصص:

³¹ ماهو صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره.

المصدر الرئيسي لموارد الصندوق هو اشتراكات الحصص (أورأس المال) التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص، وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة أو بإحدى العملات الرئيسية؛ مثل الدولار الأمريكي أو الين الياباني، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي، الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الاقتراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضا عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

والهدف من الحصص عموما هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. والولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في الصندوق.

2 - الاقتراض:

يجوز للصندوق الاقتراض، عند الضرورة، من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه، ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تحديد للنظام النقدي الدولي:

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا وأبنوكها المركزية)؛
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة.

وبموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة حوالي 46 بليون دولار أمريكي.

المبحث الثاني : مهام، سياسات ودور الصندوق النقدي الدولي

سيتم التطرق إلى المطالب التالية:

المطلب 1: مهام وأهداف صندوق النقد الدولي

يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل - وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي. ويشمل هذا الأداء الإنفاق الكلي وعناصره الأساسية (مثل

الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال) والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع بقية العالم.

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان - أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف - وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها، وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، ويقدم الصندوق المشورة لكل بلد عضواً حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار - أي النمو الذي يمكن أن يستمر بغير أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات.

حيث تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي: ³²

- ✓ تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهتئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية؛
- ✓ تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياستها الاقتصادية؛
- ✓ العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات؛
- ✓ المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرفة لنمو التجارة العالمية؛
- ✓ تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي؛

³² من المادة الأولى في اتفاقية تأسيس الصندوق النقدي الدولي، الموقع الرسمي للصندوق.

✓ العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاحتلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته.

حيث يسترشد الصندوق، في تصميم سياساته واتخاذ قراراته، بالأهداف المرسومة في المادة الأولى من اتفاقية تأسيسه.

المطلب 2: خدمات الصندوق النقدي الدولي

يساعد الصندوق أعضائه عن طريق ما يلي³³:

✓ استعراض التطورات المالية والاقتصادية الوطنية والعالمية ومتابعتها، وتقديم المشورة للأعضاء بشأن سياساتهم الاقتصادية؛

✓ إقراض الأعضاء بالعملة الصعبة لدعم سياساتهم المعنية بالتعديل والإصلاح التي تستهدف تصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.

✓ تقديم مجموعة كبيرة ومتنوعة من أشكال المساعدة الفنية وتوفير التدريب للعاملين في الحكومات والبنوك المركزية، وذلك في مجالات اختصاص الصندوق وخبراته.

أولاً: تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي:

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة" الدقيقة - أي الإشراف - على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء. وطبقاً للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف.

وعلى نحو أكثر تحديداً، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية منظمة، وتجنب التلاعب في أسعار الصرف لتحقيق ميزة تنافسية غير عادلة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال. وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار

³³ عمر عبد الله مها رياض، تقويم أداء صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة واستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني.

ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصاديات حسبما تقتضي رقابة الصندوق، وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى الأخطار قبل تحققها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب.

ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث³⁴:

1- الرقابة القطرية : وهي تتخذ شكل مشورات شاملة منتظمة (تعقد على أساس مستوى في العادة) معفرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة. ويطلق على هذه المشاورات اسم "مشاورات المادة الرابعة"، لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق. (كما تسمى أيضا مشاورات "ثنائية"، ولكن هذه التسمية تسمية خاطئة إذا ما توخينا الدقة التامة، ذلك أن الصندوق يعتبر ممثلا لجميع البلدان الأعضاء فيما يعقد من مشاورات مع أي بلد منفرد، ولذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف).

ولكن كيف تتم مشاورات المادة الرابعة؟ أولا، يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطورات. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف)، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكلي. ويقدم الفريق بعد ذلك تقريراً إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة، ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس. وبهذه الطريقة تكتسب آراء المجتمع الدولي والدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزنا مؤثرا على سياسات البلد المعني.

³⁴ ماهو صندوق النقد الدولي، مقال متاح على النت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>

ومع زيادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشر ملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لعدد كبير من مشاورات المادة الرابعة، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء الصندوق في إطار نشرات معلومات معممة والواقع أنه يتم في حالات كثيرة نشر التقارير الكاملة التي يعدة خبراء الصندوق عن هذه المشاورات، وهي تقارير يمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت، شأنها شأن نشرات المعلومات المعممة.

ويكمل الصندوق مشاوراته المعتادة سنوياً مع البلدان الأعضاء بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما دعت الحاجة، كما يعقد المجلس التنفيذي العديد من الاجتماعات غير الرسمية لاستعراض التطورات المالية والاقتصادية في بلدان أعضاء ومناطق مختارة.

2- الرقابة العالمية: وهي تستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير "آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدة خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس. ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضاً. كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواتراً حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق.

3- الرقابة الإقليمية: وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي. كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (أي مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ (APEC).

ثانياً: الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، ومن شأن هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات. كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وآفاق النمو على أساس دائم.

ويمكن لأي بلد عضواً يلجأ إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي. وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطاً شديداً، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضاً حاداً. وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي. ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقها.

1- البرامج المدعمة بموارد صندوق النقد الدولي:

عندما يتوجه أحد البلدان إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إما أن يكون في أزمة اقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها؛ فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفدة ونشاطه الاقتصادي راكداً أو آخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة. ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد واسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار فيه، ينبغي الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي و/أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية. ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج في "خطاب نوايا" توجهه الحكومة إلى مدير عام الصندوق.

وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراء الصندوق في صياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمماً لمواجهة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني. ويعد هذا أمراً أساسياً لتحقيق فعالية البرنامج وحتى يتسنى للحكومة اكتساب التأييد الوطني له. ومثل هذا التأييد – أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الشعور بالملكية المحلية" للبرنامج هو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه.

ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف. والواقع أن كثيراً من البرامج يجري تعديلها أثناء التنفيذ.

2- أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي:

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو "التسهيلات" التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني:

❖ تسهيلات إقراض مختارة لدى صندوق النقد الدولي:³⁵

➤ **اتفاقات الاستعداد الائتمان:** وتمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهراً في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

➤ **تسهيل الصندوق الممدد:** يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقاً لتسهيل الصندوق الممدد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

➤ **تسهيل النمو والحد من الفقر:** الذي حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999) هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات

³⁵ صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، اسامة محمد إبراهيم احمد، جامعة الاسكندرية.

الماضية للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

➤ **تسهيل الاحتياطي التكميلي**: هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

➤ **خطوط الائتمان الطارئ**: هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

➤ **مساعدات الطوارئ**: استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

أما المقترضون الحاليون من الصندوق فجميعهم إما بلدان نامية، أو بلدان تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظم قائمة على اقتصاد السوق، أو من بلدان الأسواق الصاعدة التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية. وكثير من هذه البلدان لا يملك إلا إمكانية محدودة للنفوذ إلى أسواق رأس المال الدولية، وهو ما يرجع في جانب منه إلى المصاعب الاقتصادية التي تواجهها. ومنذ أواخر السبعينات، أصبح بمقدور جميع البلدان الصناعية تلبية احتياجاتها المالية من أسواق رأس المال، ولكنها كانت تستأثر بأكثر من نصف التمويل الذي يقدمه الصندوق خلال العقدين الأولين من إنشائه.

3- أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق:

من أهم سمات الإقراض نجد:

✓ صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكاً للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار. ويتم إيداع النقد

الأجنبي المقدم، الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطياته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات. وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها.

✓ قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لا بد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات. وتساعد الشرطية المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض. ولا بد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة. كذلك فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات. وخلال الفترة 2000-2001، عمل الصندوق على ترشيد هذه الشرطية - بجعلها أكثر تركيزاً على سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي وأقل تدخلاً فيما تختاره البلدان من سياسات، مما يزيد من شعور البلد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها.

✓ قروض الصندوق مؤقتة؛ فحسب تسهيل الإقراض المستخدم، يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات. وتتراوح فترة السداد بين 3.25 إلى 5 سنوات للقروض قصيرة الأجل (بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني) أو 4.5 إلى 10 سنوات للتمويل متوسط الأجل (بموجب الاتفاقات الممددة). ولكن المجلس التنفيذي وافق في نوفمبر 2000 على استحداث آلية توقع السداد المبكر - (Early Repayment Expectation) أي في فترة تتراوح بين 2.25 إلى 4 سنوات لاتفاقات الاستعداد الائتماني و 4.5 إلى 7 سنوات للاتفاقات الممددة. أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل الإقراض الميسر المعروف باسم تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF) فهي 10 سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض.

✓ يتوقع الصندوق من المقترضين إعطاء أولوية لسداد قروضه. فالبلد المقترض يجب أن يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد، حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان

المدفوعات. ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة. ولكن الأهم من ذلك كله هو الوزن الذي يعطيه المجتمع الدولي لوضع صندوق النقد الدولي كدائن ممتاز؛ فهو يضمن أن يكون الصندوق من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم، رغم أنه في العادة هو آخر مقرض يقدم على تقديم الأموال إلى البلدان بعد أن تصبح قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح.

✓ جدير بالذكر أن البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق - فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل - تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقترض استرداده. ويمكن فرض رسم إضافي إذا تجاوز القرض مستوى حدي معين لإنشاء البلدان الأعضاء عن الاستخدام المفرط لأموال الصندوق. وتنطبق الرسوم الإضافية أيضاً على المسحوبات بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي، أما البلدان منخفضة الدخل التي تقترض بموجب تسهيل النمو والحد من الفقر فتدفع سعر فائدة ميسر هو 0.5% سنوياً.

✓ تعزيزاً للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط اعتباراً من مارس 2000 إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية للممارسات المستصوبة فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق. وفي الوقت نفسه، قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من الصندوق على أساس معلومات خاطئة، والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية.

✓ عندما يقرض الصندوق، فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني. ولكن لأن موافقة الصندوق على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على الطريق الصحيح، فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضافي من هذه المصادر. وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أوحافراً مهماً لاجتذاب مزيد من التمويل. وتستند قدرة الصندوق على القيام بهذا الدور الحافز إلى ثقة المقرضين الآخرين في عملياته، وخاصة في مصداقية شرطية السياسات المرتبطة بالإقراض.

4- معالم بارزة في تطور عمليات الإقراض بصندوق النقد الدولي: ³⁶

1952 تم استحداث اتفاقات الاستعداد الائتماني في عام 1952، وكانت بلجيكا أول مستخدم لها عندما طلبت 50 مليون دولار أمريكي من الصندوق لتعزيز احتياطياتها الدولية. وتعني كلمة "استعداد" أنه يحق للبلد العضو سحب الأموال التي تتاح للاستخدام عند الحاجة - وفقاً لقواعد الشرطة. وفي معظم الحالات، يقوم العضو بسحب هذه المبالغ بالفعل.

1963 أنشأ الصندوق في عام 1963 تسهيل التمويل التعويضي لمساعدة البلدان الأعضاء التي تنتج سلعاً أولية على مواجهة أي نقص مؤقت في حصيلة الصادرات، بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار. وفي عام 1981، أضيف عنصر إضافي لمساعدة البلدان على مواجهة الارتفاعات المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب. السبعينات إبان أزمة الطاقة في السبعينات حين ارتفعت أسعار النفط بمعدل أربعة أضعاف، ساعد الصندوق في إعادة تدوير فوائض العملات الأجنبية لدى البلدان المصدرة للنفط عن طريق تسهيل النفط المؤقت الذي استمر من 1974 إلى 1976، فكان الصندوق يقترض من البلدان المصدرة للنفط وغيرها من البلدان ذات المراكز الخارجية القوية، ويقدم القروض إلى مستوردي النفط لمساعدتهم في تمويل العجز المرتبط باستيراده.

1974 أنشئ تسهيل الصندوق الممدد في عام 1974 بهدف تقديم مساعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهون مشكلات في ميزان المدفوعات ترتبط بجوانب ضعف هيكلي في اقتصاداتهم، مما يتطلب إصلاحات هيكلية لفترة زمنية ممتدة. وعادة ما تكون فترة الاتفاق الممدد ثلاث سنوات، مع إمكانية مدها لسنة رابعة. وكان الاتفاق الذي أبرم مع كينيا في عام 1975 هو أول اتفاق يعقد بموجب هذا التسهيل.

الثمانينات قام صندوق النقد الدولي في الثمانينات بدور محوري في المساعدة على حل أزمة الديون في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية، والمجتمع المصرفي الدولي. وقد ساعد الصندوق البلدان المدينة على وضع برامج متوسطة الأجل لتحقيق الاستقرار، وقدم مقداراً هائلاً من التمويل من موارده الخاصة، ورتب برامج للتمويل من الحكومات الدائنة والبنوك التجارية والمنظمات الدولية.

1989 يقوم الصندوق منذ عام 1989 بتقديم مساعدة فعالة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق لتحويل اقتصاداتها من نظام التخطيط المركزي إلى النظام

³⁶ حشيش عادل وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1998، ص 320. موجود في nemdilwahid في المؤسسات

القائم على السوق .وقد تعاون الصندوق مع تلك البلدان لمساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة اقتصاداتها - بما في ذلك، على سبيل المثال، مساعدتها في بناء الإطار المؤسسي والقانوني لنظام السوق. ولتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحول، أنشأ الصندوق في عام 1993 التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية الذي انتهى العمل به في عام 1995.

1994-1995 واجهت المكسيك في الفترة 1994-1995 أزمة حادة عندما أدى حدوث تحويل في الشعور السائد بالأسواق إلى تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج بشكل مفاجئ. وقد سارعت المكسيك باعتماد برنامج قوي للتصحيح والإصلاح أثبت نجاحه في نهاية المطاف .ودعماً لهذا البرنامج وافق الصندوق بسرعة على صرف أكبر قرض في تاريخه حتى الآن بما يعادل 17.8 بليون دولار أمريكي. وهداً ذلك بالصندوق إلى إنشاء الاتفاقات الجديدة للإقراض (NAB) لضمان توفر أموال كافية للصندوق لمواجهة ما يقع من أزمات كبرى في المستقبل.

1996 اشترك الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996 في إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعروفة باسم مبادرة "هبيك"، بهدف تخفيض الدين الخارجي لأفقر بلدان العالم إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. وتم تعزيز هذه المبادرة في عام 1999 لإتاحة تخفيف أسرع وأعمق وأوسع نطاقاً لأعباء الديون. وفي نفس الوقت، بدل الصندوق تسهيله الميسر الذي كان يطلق عليه اسم التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي بتسهيل أشمل هو تسهيل النمو والحد من الفقر، الذي يولي اهتماماً أوضح إلى جهود الحد من الفقر.

1997-1998 خلال الأزمة المالية الآسيوية في الفترة 1997-1998، قدم الصندوق قروضاً ضخمة بدرجة استثنائية-وصل مجموعها إلى 36 بليون دولار أمريكي-إلى إندونيسيا وكوريا وتايلند لدعم سياسات تحقيق الاستقرار والإصلاحات الهيكلية فيها. وأنشأ الصندوق تسهيل الاحتياطي التكميلي في عام 1997 خصيصاً لمساعدة البلدان في مواجهة احتياجاتها الكبيرة للتمويل قصير الأجل الناجمة عن فقدان ثقة السوق على نحو مفاجئ كما يتضح من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج.

1999 أنشأ صندوق النقد الدولي أداة جديدة لمنع وقوع الأزمات هي، خطوط الائتمان الطارئ وهي تمثل خط دفاع ضد عدوى الأزمات المالية وتتاح للبلدان التي تطبق سياسات اقتصادية قوية

2000 اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في نوفمبر 2000 مراجعة شاملة لتسهيلات الصندوق المالية من أجل تقييم ما إذا كانت أساليب تقديم المساعدة المالية إلى البلدان الأعضاء بحاجة إلى تعديل. وأسفر هذا الجهد عن ترشيح ملموس للأساليب المتبعة عن طريق إلغاء أربعة تسهيلات. وتم تنفيذ عدد من التغييرات المهمة الأخرى التي من شأنها إتاحة دور أكثر فاعلية لتسهيلات الصندوق في دعم جهود الأعضاء الرامية إلى منع وقوع الأزمات وحلها وللمساعدة في ضمان استخدام موارد الصندوق على نحو أكثر كفاءة.

ثالثاً - المساعدة الفنية والتدريب:

يساعد صندوق النقد الدولي بلدانه الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياساتها الاقتصادية وتنفيذها بدرجة أكبر من الفعالية عن طريق تعزيز قدراتها البشرية والمؤسسية من خلال المساعدة الفنية والتدريب. ويهدف الصندوق إلى الاستفادة من أوجه التضافر بين المساعدة الفنية والتدريب - وهما يُطْلَق عليه تنمية القدرات - لتحقيق الحد الأقصى من فعاليتيهما.

وتُقدِّم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء حتى تنشئ مؤسسات، وأطر قانونية، وسياسات أكثر فعالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو الاحتوائي. والتدريب من خلال الدورات العملية التي تركز على السياسات، والحلقات التطبيقية العملية، والندوات، يعزز قدرات المسؤولين على تحليل التطورات الاقتصادية وصياغة وتنفيذ سياسات فعالة. وتدار أعمال المساعدة الفنية والتدريب من المقر الرئيسي لصندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة ومن شبكة من مراكز مساعدة فنية إقليمية ومراكز وبرامج تدريب إقليمية وصناديق استثمارية والعديد من الأنشطة الثنائية المدعومة من الجهات المانحة. ويعمل الصندوق بالتعاون الوثيق مع مقدمي المساعدة الفنية والتدريب الآخرين وكذلك مع الشركاء المانحين.³⁷

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي³⁸:

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكليته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها؛

³⁷ الموقع الرسمي ل ص.ن.د.

³⁸ ماهو صندوق النقد الدولي، مقال متاح على النت: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm>

مرجع سبق ذكره.

- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمن حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية، وإدارة الإنفاق، وتصميم شبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الدين الداخلي والخارجي؛
 - إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها؛
 - صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.
- وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء، وذلك في مقره بواشنطن العاصمة وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان وبرايليا وسنغافورة وفيينا، ويقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانيا أيضا من خلال زيارات خبراءه إلى البلدان الأعضاء التي تكملها زيارات الاستشاريين والخبراء المكلفين من خارج الصندوق. وتتلقى برامج المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق تمويلا تكميليا من بلدان مثل اليابان وسويسرا، وهيئات دولية؛ مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. يلخص

المطلب 3: دور صندوق النقد الدولي في تقوية النظام الدولي المالي والنقدي

تنص اتفاقية تأسيس الصندوق إلى قيامه بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء وطبقا للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضوا بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجودة ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر بحيث توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساته نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم والمتوازن، بالإضافة إلى إرساء أوضاع مالية واقتصادية أساسية متوازنة، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى مختلف السياسات والبرامج التي وضعها الصندوق من أجل تحقيق النمو إلى مختلف الإصلاحات التي طرأت في الصندوق وذلك بموجب الأزمات المالية والنقدية الدولية وما خلفته من آثار سلبية على معظم اقتصاديات العالم والتي يمكن تلخيصها في ثلاث مراحل أساسية:

- اختيار نظام بروتن وودز وتراجع دور صندوق النقد الدولي؛
- الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل نظام التعويم وانتشار العولمة المالية وبرامجه

لمواجهة أزمات العولمة المالية؛

- دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة

أولاً: انهيار نظام بروتن وودز وتراجع دور صندوق النقد الدولي

عكس الدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة حيث كان العملة المهيمنة على المعاملات التجارية والمالية العالمية، غير أن التخفيض الذي أقدمت عليه بريطانيا عام 1967 للجنينة وفرنسا للفرنك عام 1969 جعل الدولار يتعرض لضغوطات المضاربة حيث ازدادت طلبات التحويل إلى ذهب، إضافة إلى استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي من بداية الخمسينيات إلى بداية السبعينيات، حيث سجل في البداية ضعفاً بمتوسط 25.1 مليار دولار ليتفاقم العجز منذ 1958 إلى غاية 1970 إلى أكثر من 2.3 مليار دولار مولته الحكومة الأمريكية باحتياطها من الذهب التي انخفضت من 24 مليار دولار إلى 11 مليار دولار خاصة بفعل الحرب على فيتنام وبالإصدار التضخمي وبحلول عام 1971 ولمواجهة هذا العجز الهائل والمستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي، ساد الاعتقاد بأن اليوم سوف تحدث انخفاضاً في قيمة الدولار الأمريكي وهو ما ولد أزمة ثقة لدى الأفراد في اليوم حيث لجأت بنوك مركزية أوروبية إلى تحويل احتياطياتها الدولارية إلى ذهب من بنك الاحتياطيات الفدرالية الأمريكية، الأمر الذي جعل البنوك الأمريكية عاجزة عن الاستجابة إلى طلبات التحويل إلى ذهب، هذه الوضعية الحرجة دفعت الرئيس الأمريكي إلى اتخاذ قرار في أوت 1971 يقضي بإنهاء قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب وإحداث تخفيض في قيمة الدولار لإعادة الاستقرار في الاقتصاد الأمريكي، مع فرض ضريبة على الواردات بنسبة 10% وتخفيض المساعدات الأمريكية الخارجية بـ 10%.

وفي ديسمبر 1971 أحدثت تخفيضاً لسعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة 89.7% بالنسبة لذهب مما سمح بارتفاع سعر الأونصة من الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار، كما قررت الدول العودة إلى أسعار الصرف الثابتة بزيادة حدود تقلب أسعار الصرف إلى 25.2% غير أن استمرار عجز ميزان المدفوعات الأمريكي إلى غاية 1973 وتدفق رؤوس الأموال اليابان جعل اليوم تضطر إلى إجراء تخفيض ثانٍ في قيمة الدولار بنسبة 10% من قيمة الذهب، ليرتفع بذلك سعر الأونصة من الذهب إلى 38 دولار بدلاً من 22.42 دولار.

ثانياً: الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي العالمي في ظل نظام التعويم

وانتشار العولمة المالية وبرامجه لمواجهة أزمات العولمة المالية:

في عام 1976 م عقد مجلس محافظي صندوق النقد الدولي مؤتمرا في جامايكا تم فيه تعديل اتفاقية بريتون وودز، وتم وضع عدد من البنود الأساسية للنظام المالي الحديث، وكان لذلك أثرا واضحا على نظام الصرف الدولي وتمثلت تلك البنود بالآتي:³⁹

- حرية الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي في إختيار ما تشاء من نظم الصرف بما فيها التعويم؛
- إلغاء السعر الرسمي للذهب ونزع الصفة النقدية عنه ومعاملته معاملة أي سلعة يتحدد سعره بناء على العرض والطلب؛
- التخلص من جزء من مقادير الذهب التي توجد بحوزة صندوق النقد الدولي؛
- تكون وحدات حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي هي الأصول الإحتياطية الأساسية في نظام النقد الدولي.

وعلى أثر ذلك تباينت نظم الصرف في الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فمنها من إعتمد نظام التعويم ومنها من ربط عملته بالدولار أو الجنيه الإسترليني أو الفرنك الفرنسي أو نظم أخرى. وقد أثرت الأزمات الاقتصادية والنقدية وحالة الفوضى في نظام النقد الدولي بعد إيقاف العمل بنظام بريتون وودز على وضع الإحتياطيات النقدية الأجنبية في الدول النامية من خلال تقلب أسعار صرف العملات القوية على الصعيد العالمي للمدة من 1976 – 1980 م.

وبذلك تم الإعلان رسميا عن انهيار وخرق قواعد نظام بروتون وودز التي كانت تلزم بتحويل الدولار إلى ذهب وإلى عملات أخرى وباستقرار تلك العملات في الأسواق العالمية والتوجه إلى نظام التعويم هذا التوجه أدى إلى سيادة الاعتقاد بأن صندوق النقد الدولي فقد وظيفته الأساسية ولم تعد هناك جدوى من استمرار تواجده، غير أن معطيات تلك الفترة سرعان ما سمحت بتجديد دوره وبروز وظائف جديدة له، حيث أسهمت الطفرات البترولية التي شهدها عقد 70 في ظهور فوائض نفطية لدى العديد من الدول المصدرة للبترول وعجز في موازين مدفوعات الدول المستورد جعلت هذا الأخير يقوم بإعادة تدوير هذه الفوائض النفطية من دول الفائض التي يحصل عليها في شكل قروض وإعادة إقراضها بشروط ميسرة إلى دول العجز. ومع بداية ثمانينيات القرن الماضي وانفجار أزمة المديونية في العديد من دول النامية وجد الصندوق لنفسه دورا جديدا في مجال الوساطة المالية بإقراضه الدول المدينة

³⁹ حسين عباس حسين الشمري، كلية الادارة و الاقتصاد، العراق، مرحلة تحليل نظم بريتون وودز مرحلة النظام المالي الحديث، (موقع الكلية)

وإشرافه على برامج إعادة جدولة ديونها المشروطة بتبني البلد لبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي التي يقوم الصندوق بإعدادها وصياغتها ومتابعة ومراقبة مدى التزام البلد بتنفيذها (مثلا حالة الجزائر)، وهي برامج تدعوي جوهرها إلى التحول الاقتصادي بإجراء تعديلات وإصلاحات تمس جميع جوانب السياسة الاقتصادية للبلد (السياسة المالية، النقدية، التجارية). غير أن عقد التسعينيات من القرن الماضي الذي شهد تفاعل واتساع ظاهرة العولمة المالية الرامية إلى إلغاء الرقابة والضوابط والقيود على حساب رأس المال سمح بزيادة درجة الترابط والتشابك والاعتماد المتبادل بين مكونات سوق المال من أسواق مالية ونقدية، أدت إلى انفجار العديد من الأزمات المالية التي أحدثت انخيار كبيرا في البورصات والبنوك وامتدت آثارها الجانبية لتمس الكثير من الاقتصاديات بسبب الترابط الوثيق لهذه الأسواق، محدثة خسائر معتبرة، جعلت الاقتصاديات تقف عاجزة عن إيقاف حمى العدوى المالية، ما دفعها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي والاستشارة الفنية لتدعيم أنظمتها المالية وضمان سلامتها من الصدمات الخارجية. هذا ما عزز دور الصندوق بإعداد برامج لتخطي الأزمات ومحاولة التنبؤ بها قبل حدوثها.

من أهم البرامج التي اعتمدها الصندوق لتصحيح الاختلالات هي برامج التثبيت والتكييف الهيكلي، برامج الإنذار المبكر، برامج اختبار الإجهاد:

أولاً: برامج التثبيت والتكييف الهيكلي وهي برامج تحاول تصحيح الاختلالات الناتجة عن الإفراط في الطلب الكلي المحلي والخارجي على المدينين القصير والمتوسط التركيز على أدوات السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية (أسعار الفائدة، تخفيض قيمة العملة، الضرائب، فتح المجال للقطاع الخاص وتقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية، تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي

ثانياً: برامج الإنذار المبكر وهي برامج قام بإعدادها الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها حيث لجأ إلى نماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد في التنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية (المدة 12 إلى 24 شهر) التي إلى حدوث الأزمة، وهذه المتغيرات متمثلة في: نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي، الارتفاع في سعر السعر الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد، العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية

ثالثاً: برامج اختبار الإجهاد تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية، وتقدير نقاط القوة ونقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها الصندوق بالتعاون مع البنك

العالمي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلاً) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة 2 الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.

ثالثاً: دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة

يمكن القول أن هذا الدور برز منذ ظهور بؤابر الأزمة، ويتجلى ذلك من خلال سعي الصندوق لإحداث جملة من الإصلاحات الإدارية ب إصلاح هياكله وآليات عمله وأدواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية ودعمه لخطط الإنقاذ المالي التي اعتمدها الكثير من الدول، حيث اجتمعت اللجنة التنفيذية للصندوق في 21 جوان 2009 لدراسة آلية تعزيز الإصلاح الإداري لهذه الهيئة المالية العالمية لتفعيل دورها في إدارة النظام المالي العالمي، وخلص البيان إلى التركيز على 5 قضايا جوهرية منها: النظام العادل للحصص، والمستوى العالمي للمشاركة وفعالية اتخاذ القرار والتمثيل في الهيئة التنفيذية، إضافة إلى عملية إدارة الصندوق وتحديثها، والتي تعد قضية رئيسية وجوهرية خاصة في ظل الأزمة المالية الراهنة، ذلك أن الكثير من التحليلات أكدت أن استجابة وتفاعل الصندوق مع الأزمة لم يكن كافياً بدرجة كبيرة وأن آلية اتخاذ القرار تتأثر بمواقف القوى السياسية والاقتصادية الكبرى مع إقصاء وتهميش الدول النامية في اتخاذ القرارات بالرغم من أنها لا تتحمل تبعات الأزمة السلبية. لذا فإن جهود الهيئة التنفيذية الحالية للصندوق تركز على إعداد تقرير حول الإصلاحات الإدارية لهيكل الصندوق من أجل زيادة القوة التصويتية للدول النامية ومستوى تمثيلها ومشاركتها في إدارة النظام المالي العالمي، لاسيما وأنها اعترفت أنه بالرغم من أن دور الصندوق في الأزمة الحالية اظهر أن أجهزة اتخاذ القرار يمكن أن تقدم استجابة مبتكرة وسريعة تتوقعها الدول الأعضاء إلا أنه يجب القيام بالكثير من أجل تعزيز شرعيته وفعاليته إلى أبعد من الإطار الزمني للأحداث الحالية، كما يتطلب الوضع التحديد السريع لخطة توفير موارد إضافية لعمليات الإقراض الخاصة بالصندوق وتسهيلاته وطلب مراجعة على الشروط والأحكام المرتبطة بها لتلبية الحاجات المالية للدول الأعضاء خاصة الطارئة منها على المدينين القصير والمتوسط، وهنا تعتبر مجموعة العشرين أن الأسلوب المفضل لزيادة موارد الصندوق هو توسيع إجمالي الحصص للاستجابة لطلبات وترتيبات الإقراض الجديدة وتركز على خيارين مهمين هما -اعتماد حقوق السحب الخاصة - إصلاح نظام الإقراض وزيادة حجمه . مما سبق يمكن القول أن أهم أوجه تدخل الصندوق في حل الأزمة تجلى من خلال:

- إصلاح نظام الإقراض وزيادة حجمه؛
- إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة؛

- إصلاح نظام الحصص والأصوات في الصندوق؛
- إعادة النظر في آلية إدارة المخاطر النظامية؛
- التنبؤ بالآزمات

3-1 المساعدات المالية التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء لمجابهة الأزمة المالية الراهنة⁴⁰

مارس الصندوق دوره التقليدي في تقديم المساعدات المالية للدول الأعضاء خلال الأزمة المعاصرة حيث قدم قروضا وتمويلات عاجلة لبعض الدول بالقدر الممكن حسب مصادر تمويلاته التي في متناوله وهوما أشارت إليه قمة العشرين 20 في 2009، نذكر منها النماذج التالية:

- 24 أكتوبر 2008، توقيع مذكرة تفاهم مع إيسلاندا لدعم برنامج اقتصادي بقيمة 2.1 مليار دولار بموجب إجراءات التمويل السريع الطارئ.

- 15 نوفمبر 2008، اتفاق مع حكومة باكستان يتم من خلاله تقديم دعم مالي لباكستان بحوالي 8.6 مليار دولار بموجب إجراءات آليات التمويل السريع.

- 25 مارس 2009، اتفاق مع حكومة رومانيا على تقديم تسهيل مالي لدعم برنامجها الاقتصادي بمبلغ 18.51 مليار دولار مقترنا بدعم دولي مالي متعدد الأطراف

- 18 افريل 2009، موافقته على تقديم تسهيل مالي بمبلغ 48 مليار دولار للمكسيك بموجب خط الائتمان المرن.

- 29 ماي 2009 تقديم تسهيل ائتماني لتنازانيا بمبلغ 366 مليون دولار.

- في 6 ماي 2010، دعم البرنامج الإصلاحي لليونان بمبلغ 40 مليار دولار في ظل أزمة الديون السيادية.

تجدر الإشارة في هاذ السياق ان هناك عددا من الدول الأعضاء اتخذت مواقف سلبية منه خلال الأزمة المعاصرة من أبرزها إندونيسيا وذلك نتيجة تعرضها لأضرار فادحة لالتزامها بإجراءات إصلاحية أقرها عليها الصندوق كشرط أساسي لحصولها على دعم مالي أثناء أزمة النمرور الآسيوية، حيث تمثل رد فعل الصندوق اتجاه أزمة النمرور الآسيوية في العلاجات المقدمة من خلال برنامج عاجل فرضه خبراء الصندوق، فقد قدم الصندوق 57 مليار دولار لكوريا الجنوبية، ووقعت تايلاند اتفاقية مع الصندوق بمقدار مالي ضخمة، ومن بين ما تضمنت البرامج أيضا :

⁴⁰ بيان من موقع صندوق النقد الدولي بتصرف

خفض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب وأسعار بالخدمات العامة وزيادة أسعار الفائدة وتقييد الائتمان المصرفي . كما فرض الصندوق على الدول المعنية بالأزمة سياسات كانت ترفضها سابقا مثل : تحرير التجارة الخارجية من خلال خفض التعريفات الجمركية - إلغاء القيود على ملكية الأجانب للشركات والبنوك المحلية - إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية في مجال الأسواق المالية.

المبحث الثالث: أثر سياسات صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول النامية (مثال الجزائر)

المطلب الأول: دور الصندوق النقد في برنامج الإصلاح الاقتصادي للبلدان النامية

يمنح صندوق النقد الدولي - وذلك حسب دوره بمتابعة سياسات الاقتصاد الكلي للدول - توصياته للدول المقترضة وغير المقترضة على السواء. ولهذه التوصيات أهمية خاصة في الدول التي تعتمد على تمويل الصندوق وعلى "ختم اعتماد" المؤسسة الذي يفتح لها آفاق التمويل من جهات أخرى، في حين أن مصير هذه التوصيات هو التجاهل من جانب الدول الأعضاء "المتقدمة". وعلى الرغم من انكماش أثر الصندوق في السنوات القليلة الماضية وذلك نتيجة لاتجاه الكثير من الدول متوسطة الدخل نحو سداد ديونها أوفرض الدخول في برامج جديد مع صندوق النقد الدولي، إلا أن الصندوق مازال يشجع على تخفيف الإجراءات، ومعدلات التضخم المنخفضة، وفرض القيود على الإنفاق العام. وفي نفس الوقت أصيب عدد ليس بالقليل من الدول العربية بالإرهاق والتعب من الالتزام بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي حيث أن عمليات الإصلاح التي جاءت نتيجة لهذه التوصيات أدت إلى ظهور اتجاهات معارضة، وعواقب سياسية وخيمة. ومن ذلك على سبيل المثال أن قامت حكومة الأردن عام 1996 بإلغاء الدعم على القمح في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي قامت به تحت رعاية صندوق النقد الدولي مما أدى إلى تضاعف سعر رغيف الخبز إلى ثلاثة أضعاف وكانت النتيجة تفجير موجة من الشغب، والاضطرابات في منطقة جنوب الأردن قتل فيها 5 أشخاص. وقد شهدت اليمن أحداثاً مماثلة عام 2005 عندما نفذت مشورة الصندوق، وقامت بإلغاء الدعم على الوقود جزئياً، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً شديداً، وسادت أحداث الشغب والاضطرابات في الدولة التي نتج عنها بعض الوفيات. حسب ما هو ثابت تعتبر الجزائر من آثار الدول اقتراضاً من صندوق النقد الدولي من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث وصلت قيمة إجمالي القروض إلى ما يقرب من 3 مليار دولار كما كانت من آثار الدول معاناة من العواقب السياسية المترتبة على الاشتراطات التي يضعها الصندوق، وقد تمثلت هذه العواقب في حدوث عدد من الوفيات وصل إلى 200 حالة

أثناء أحداث الشغب التي اندلعت عام 1988 نتيجة لزيادة الأسعار وارتفاع معدلات البطالة التي جاءت عقب التعديل الهيكلي. وتأقي كل من المغرب، والأردن، واليمن في المراتب التالية من حيث حجم الاقتراض من الصندوق في المنطقة. وبداية من نهاية عام 2007 أصبحت آل من العراق ولبنان الدولتين الوحيدتين من بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تقترض من صندوق النقد الدولي في إطار برنامج قروض المعونة للطوارئ عقب النزاعات. وقد تمكنت غالبية الدول في المنطقة من سداد أصل ديون الصندوق السابقة إلا أنه مازال هناك عدد كبير من الدول التي ما زالت تسدد الفوائد أو غيرها من الرسوم.⁴¹

وهكذا نجد الصندوق في قضايا العالم الثالث وخاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة الديون Resthelduling، وتقديم قروض للدولة المدينة. وإلزامها بعدد من السياسات عرفت بالمشروطية (Conditionalities) وتدور شرطية الصندوق حول القضايا التالية:

تخصيص عجز الموازنة العامة، -العودة إلى حقيقة الأسعار) بتحرير الأسعار الداخلية والأجور وكذلك أسعار الصرف، -إلغاء الدعم عن طريق الأسعار، -تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ومن أهم المآخذ على السياسات الاقتصادية لصندوق النقد هي الآتي⁴²:

تسعى وتهدف هذه المؤسسة إلى فرض ما يسمى بسياسات الإصلاح الاقتصادي وتحت عناوين ومسميات متعددة ومنها سياسة الانفتاح الاقتصادي، وسياسة العلاج بالصدمة...، وان هذه السياسات ماهي الا سياسات منحازة لصالح الطبقة البرجوازية في البلدان النامية وحلفاؤهم في البلدان الرأسمالية، وان هذه السياسات غير ديمقراطية لأنها مفروضة ومشروطة وتعمل بالضد من مصالح الغالبية العظمى من شعوب البلدان النامية، وكما تهدف هذه السياسات إلى اضعاف ثم تصفية دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والغاء دور ومكانة قطاع الدولة وبنفس الوقت تعزيز دور ومكانة القطاع الخاص الرأسمالي وربطه بالاقتصاد الرأسمالي حيث ان سياسة القروض وما يسمى بالمساعدات المالية الممنوحة من قبل ص.ن.د للبلدان النامية دائما تكون مشروطة بشروط صعبة وقاسية ومعظم هذه القروض تتوجه نحو تطوير قطاع الخدمات وقطاع الاستخراج بالدرجة الأولى وليس تطوير القطاعات الانتاجية اي القطاع الصناعي والقطاع الزراعي، وهذه السياسة تصب في خدمة مصالح الشركات الاحتكارية لرأسمالية العالمية في البلدان الرأسمالية، ناهيك عن ارتفاع سعر الفائدة على القروض المقدمة للبلدان النامية، مما حمل

⁴¹ المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : ورقة للمنظمات غير الحكومية. بنك مركز المعلومات

⁴² احمد فرحات, مقل عن صندوق النقد الدولي و دوره في تحديد سياسات الدول

هذه البلدان اعباء مالية كبيرة وادخلها في مآزق مالية مرعبة، واصبحت هذه الدول تواجه صعوبات جدية في دفع خدمة الدين ناهيك عن الديون نفسها، وكما تمارس هذه المؤسسة في تكريس سلطتها الدكتاتورية من خلال استخدامها للادوات السياسية والمالية والاقتصادية الكبيرة على البلدان النامية الراغبة في الحصول على القروض أو ما يسمى بالمساعدات في فرض (حق) الاشراف والتدخل المباشر على طريقة وتوجيه وانفاق هذه القروض وحسب اهدافها ومصالحها، وهذا يعد تدخلاً مباشراً في الشؤون الداخلية لهذه الدول وهو ايضا مخالف لمبدأ الديمقراطية والتكافؤ في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومما يؤكد ذلك ((فيما يتعلق بالمؤسسات المالية والتجارة العالمية يوجد اجماع واسع للثناء على فقدانها للشرعية الديمقراطية)) وان هذه المؤسسة واقعة ((تحت تأثير الأوساط المالية الأمريكية وعقدة ولستريت والخزينة الأمريكية)).

يقدم الصندوق النقدي الدولي التسهيلات المالية فيما يتعلق بالقروض و((المساعدات)) واعطاء الأولوية للدول السائرة في ركبها ونهجها السياسي والاقتصادي اي للدول ((الحليفة - الصديقة)) التي تقوم بتنفيذ السياسة الاقتصادية لهذه المؤسسات الدولية بهدف تطبيق وتبني سياسة اقتصاد السوق الرأسمالي هذا من جهة، ويتم عرقلة وتنفيذ القروض وما يسمى بالمساعدات المالية للدول الراضة لنهج هذه المؤسسات الدولية المالية وتحت مبررات وذرائع واهية ومنها غياب الديمقراطية، وحقوق الانسان...، وكما تعطي هذه المؤسسات الدولية اهمية كبيرة لمصالح الشركات المتعدد الجنسية والعمل على ضمان حقوق هذه الشركات القانونية بما فيها ضمان الارباح وتحويلها للخارج وعلى هذا الاساس ((يلجأ الامبرياليون إلى مختلف الاساليب ومنها (المساعدات) الاقتصادية وخصوصا العسكرية منها، ولا تقدم هذه المساعدات ولا تباع الاسلحة الابشروط تؤمن مصالح السياسة الخارجية للامبرياليين)).

هناك علاقة ترابط وتشابك في المصالح والاهداف بين البلدان الرأسمالية الصناعية المتطورة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبين المؤسسات الدولية، فالدول الامبريالية وخاصة الامبريالية الأمريكية هي التي تهيمن وتوجه وتسيطر على نشاط وعمل هذه المؤسسات الدولية وفقا لمصلحتها ومصلحة النظام الرأسمالي، وتعتبر هذه المؤسسات الدولية ادوات فاعلة ورئيسة للتعبير عن المصالح السياسية والاقتصادية والايديولوجية للبلدان الرأسمالية بشكل عام وللولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص وان هذا الترابط والتفاعل والتشابك يتم على حساب مصالح شعوب البلدان النامية، وبهذا الخصوص يؤكد بريجينسكي لقد "كانت أمريكا... قوة توسعية شرهة اقليميا ومتعطشة للارض ولا تعرف معنى الرحمة في السعي إلى تحقيق مصالحها المادية وامبريالية في طموحاتها الدولية، ومنافقة على صعيد نزعتها الديمقراطية"، واخيرا شهد شاهد من اهلها.

ان سياسة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية من بينها صندوق النقد الدولي قد ساعدت ولا تزال تساعد على هروب رؤوس الاموال الوطنية من البلدان النامية إلى البلدان الرأسمالية وباساليب متعددة وغير مشروعة، مما ساعد هذا النهج الخطير على تعمق ظواهر خطيرة الا وهي تنامي ظاهرة الفساد المالي والاداري وعملية غسيل الاموال، وتنامي معدلات البطالة والفقر والجريمة والتلوث الاجتماعي... وكما ساعد هذا النهج اللاشعري على اضعاف وتدهور وتخريب الاقتصاد الوطني للغالبية العظمى من البلدان النامية، واضعاف السيادة الوطنية وتكريس التخلف والتبعية للبلدان الرأسمالية، وبالتالي تم تكريس وتعميق الاستقطاب والتمايز الاقتصادي - الاجتماعي بين البلدان النامية لصالح البلدان الرأسمالية، بدليل يشكل الشمال الغني 15 بالمئة من مجموع سكان العالم الا ان نصيب

المطلب الثاني: لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي

مباشرة بعد الاستقلال انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 حيث قدرة آنذاك حصتها بـ: 623.1 مليون وحدة سحب خاصة لترتفع في أوت 1994 إلى 941.4 مليون وحدة سحب خاصة وقدر صوتها في ذلك الوقت بـ 9393 صوت، ويمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر وذلك في مجلس المحافظين الذي ينعقد سنوياً.

أولاً: اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

لقد اضطرت الجزائر إلى التوقيع على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي من اجل فك الحناق على الديون الخارجية وذلك بإعادة جدولتها ومحاربة الركود الاقتصادي، وقد تم التوقيع على مرحلتين: الأولى تمثلت في اتفاقية الاستقرار الاقتصادي في أبريل 1994 وامتدت إلى مارس 1995، والثانية: اتفاقية التسهيل التمويلي الموسع في أبريل 1995 وامتدت إلى مارس 1998⁴³.

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (أفريل 1994 - مارس 1995):

على مستوى إعادة الجدولة تم حصول أول عملية إعادة الجدولة في أعقاب اتفاق مع الصندوق منه 1994 أعيد فيها الجدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، وعليه فان خدمة الديون لا تستأنف إلا في شهر ماي 1998.

⁴³ ماجدة ملوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة بسكرة 2003/2002 ص

بحيث يتم تسديد 52% من المبالغ المستحقة خلال 9 سنوات و 45% خلال الثلاث سنوات الأخيرة وتندرج أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في خطط متوسط المدى يهدف لاسترجاع النمو الاقتصادي وقد تضمن هذا البرنامج المشروط النقاط التالية:

- تخفيض سعر صرف الدينار في أبريل 1994 بنسبة 40.17% (1 دولار = 36 دج).
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف.
- الضغط على عجز الموازنة إلى 0.3% من النتائج الخام خلال فترة البرنامج.
- تقليص من الكتلة النقدية، وهذا شرط أساسي للتطور السليم والصحيح.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمة الديون⁴⁴
- إدخال معدل فائدة 3.5% على القروض الموجهة للبنك المركزي الموجهة للحكومة.
- إدخال احتياطي بنسبة 3% على الودائع البنكية بفوائد 11%.
- قانون جديد للاستثمار يسمح بمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك المحلية
- خلق وكالة وطنية للاستثمار.

2- برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995 - مارس 1998):

جاء هذا البرنامج اثر نهاية البرنامج الأول مباشرة وهونتيحة اتفاق للقرض التمويلي الموسع بمبلغ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 127.8% من حصة الجزائر وكان البرنامج المشروط المسمى برنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي من المفروض أن يعمل من خلال بنوده وإجراءاته على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد تعمل الجزائر على إدخاله⁴⁵. من الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج ما يلي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لكل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة ومنع استقلالية أكثر البنوك التجارية في تقييم القروض.
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي.
- ومن الإجراءات ذات الطابع الهيكلي ما يلي :
- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

⁴⁴ نجاة مشمس، فعالية السياسة النقدية و المالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر 1986-2004)، مذكرة ماجستير ،غير منشورة ،جامعة بسكرة، 2004، ص 173.

⁴⁵ نفس المرجع السابق ص 76

- العمل على توزيع الصادرات من غير المحروقات.
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخصخصة والحصول على مصادر جديدة لتمويل الاستثمارات.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي وتهيئة قطاع البنوك وإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخصخصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.
- طلب الانضمام إلى الأنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار الشراكة⁴⁶.

المطلب 3: إعادة جدولة الديون الخارجية وآثارها على الجزائر

قد وجدت الجزائر نفسها مضطرة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية ولكنها لم تستطع القيام بها إلا من مقابل اتفاق مع الصندوق الذي ألزم البلاد بتنفيذ برنامج الاستقرار والتصحيح والسؤال المطروح هو معرفة ما إذا كان تنفيذ هذا البرنامج تنفيذا قد سمح بتحقيق الأهداف الأصلية أي توفير الشروط لتحقيق استقرار دائم وإنعاش متواصل

ثم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 في أعقاب اتفاق تحقيق استقرار لمدة سنة مع الصندوق، تم في هذه العملية إعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها 04 سنوات معفاة من الدفع وعليه فان خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا يستأنف إلا في شهر ماي 1992، وتعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة وتتمثل في سداد استحقاقين في السنة أحدهما في 30 ماي والثاني في 30 نوفمبر وهي تدريجية لأن المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الدين عند انقضاء فترة الأعباء سترتفع تدريجيا وهكذا نسبة 52 % من المبالغ سيتم دفعها على مدى 09 سنوات ونسبة 48 % الباقية ستدفع خلال السنوات الثلاثة الأخيرة. ومن ناحية أخرى فان الصندوق يقدم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وفترة سدادها هي 05 سنوات، ثلاثة منها معفاة من دفع خدمتها وعليه فان مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرر فورا لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار، وقد ساعدت إعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الدين حسب جدأول المديونية إلى 35.5 % بدلا من 96 % ولأن هذا الاتفاق لم يبرم، وابتداء من 1995 ارتفع هذا القسط إلى 84 %

قدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جويلية 1995، وتقدمت المرة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة ولم تتحقق هذه الأخيرة إلا في جويلية 1996 وقد وسلت المبالغ المثبتة بموجب اتفاقين إلى 07 ملايين و 2.3 مليون دولار على التوالي وعليه فان مجموع 14 مليار دولار كان موضوع إعادة الجدولة

⁴⁶ نجاة مشمس، مرجع سابق ص 173-174.

وساهمت عمليات التمويل الاستثنائية التي منحتها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الأطراف في رفع هذا الرقم إلى 20 مليار دولار لإعادة الجدولة هي عملية تتمثل في تخفيف عبء الديون وكذا تلطيف مفعول الاستحقاق.

وضع المتأزم الذي شهدته الجزائر قبل 1994 دفع السلطات الجزائرية إلى عقد اتفاق ثالث في افريل 1994 مع الصندوق مدته سنة كاملة يتم من خلاله إعادة جدولة الدين الخارجي حيث جددت رسالة القصد والتي تتضمن استراتيجية اقتصادية تتماشى مع الصندوق والتي تضمنت النقاط التالية * : العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام (P.I.B) بين 03 % إلى 06 % وذلك من خلال سنة 1994 – 1995. * تقلص معدل التضخم وخلق مناصب شغل وتوفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء وعليه فان البرنامج يسعى إلى عودة وتيرة النمو وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية. ومن اجل تحقيق هذه الأهداف تم الاعتماد على الإجراءات التالية - :

- إعادة توازن الأسعار من خلال تخفيض مراجعتها ورفع الدعم عنها وفتح المجال أمام ميكانيزم السوق لتحقيق هذه الغاية.

- انخفاض الدينار إذ وصل إلى \$01 مقابل 36 د. ج سنة 1994.

- الاعتماد على تحرير التجارة الخارجية.

- القضاء على العجز الميزاني المقدر بـ: 5.9 % من الناتج الخام سنة 1993 وكذلك عجز الخزينة المقدر بـ:

9.2 % في نفس السنة وذلك من خلال تصحيح الأجور ورفع الدعم عن أسعار الاستهلاك والإنتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية. باعتبار الصندوق لا يهتم إلا بتحقيق النتائج مع غض النظر عن الآثار

نورد أهم الآثار التي ترتبت:

- ارتفاع نسبة السلع المحددة وأسعارها إلى 84 % من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك، كما

تم رفع أسعار النقل والهاتف والخدمات البريدية ما بين 20 % إلى 30 % .

- ارتفاع أسعار المواد الغذائية بـ: 40 % رغم

- ارتفاع أسعار المحروقات وهذا راجع إلى رفع الدعم الذي كانت تتحمله الخزينة وكذلك تخفيض النفقات

بمبلغ 25.7 مليار دولار.

- وصل معدل التضخم إلى حدود 29 % مقابل 38 % كانت متوقعة في البرنامج.

- تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار

- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي إلى 4.4 % مقابل 5.7 % المقدرة في البرنامج الحكومي.

- ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 14.2 % مقابل 10% كانت مقررة في البرنامج.

يعتبر صندوق النقد الدولي محاولة إيجابية لتنظيم العلاقات الدولية في المجال النقدي والمالي ومع مرور الزمن اتسع دوره نتيجة زيادة عدد الدول الأعضاء، وإزدياد حجم التجارة الدولية. وقد استطاع الصندوق أن يحقق العديد من الإنجازات مثل:

- تقديم القروض للدول خاصة الدول النامية وتشجيع الاستثمارات بها.
 - تقديم المساعدات الفنية للدول النامية مثل تدريب الخبراء في مجالات النقد، إدخال إصلاحات على النظام المصرفي وتحسين الخدمات الإحصائية... إلخ، حيث بلغ عدد الدول التي استفادت من خدمات خبراء الصندوق 36 دولة سنة 1970 وبلغ مجموع الخبراء الذين أوفدهم للعمل 71 خبيراً.
 - مواجهة مشكلات موازين المدفوعات خاصة بالنسبة للدول المصدرة للسلع الرئيسية.
 - إشاعة الاستقرار المالي وبالتالي تجنب الأزمات المالية التي شهدتها العالم في فترة الحريين العالمتين.
- وهناك العديد من الجوانب الأخرى التي أظهرت فيها هذه المؤسسة نجاحاً في تحقيق بعض أهدافها الأساسية. رغم هذه الإيجابيات، فإنه لا يخلو من سلبيات والتي يمكن إيجازها فيما يلي :
- التوزيع غير العادل للقروض على المستوى الدولي.
 - التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية للدول.
 - فرض شروط صعبة على الدول خاصة العاجزة عن تسديد ديونها؛ مثل: رفع الأسعار وعدم دعمها، عدم دفع أجور العمال، التقليص من النفقات الاجتماعية، التخلي عن القطاع العام وهذه الشروط تؤثر أكثر على الطبقات المتوسطة الدخل.

- منح القروض للدول لاعتبارات سياسية، ذلك أن الدول الكبرى المسيطرة على صندوق النقد الدولي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تتكفل لتمنع القروض عن الدول التي تتعارض سياستها

من خلال ما تم عرضه كذلك في هذا البحث يتضح أن الأزمة التي آل إليها الاقتصاد الجزائري نتيجة لتتبع سياسات مختلفة لم تنجح إلى حد بعيد في احتواء الأزمة فبعد الاعتقاد الذي كان سائدا والممثل في أن المشكل ظريفي يقتصر على النقص في السيولة خاصة بعد أزمة أسعار 1986 يمكن تجاوزه عن طريق اللجوء إلى القروض القصيرة

الأجل غير أن هذه الأخيرة شوهت بنية الدين الجزائري ومن ثم ترسخت فكرة أن المشكل هيكلي يحتاج إلى إصلاحات عميقة تبلورت أولاً في محاولات إصلاح ذاتية بدأت بالفشل حيث أُلقت الجزائر في الأخير بين حبال صندوق النقد الدولي عن طريق أنواع مختلفة من القروض انتهت بإعادة جدولة ديونها الخارجية وهذه الأخيرة تعبر حسب العديد من الاقتصاديين عن فشل السياسات الاقتصادية القائمة كما أن الأرقام المدعمة لهذه الدراسة توضح مدى مبالغة مسيري الاقتصاد الجزائري لتطبيق البرنامج المفروض في إطار إعادة الجدول.

وخلاصة القول أن سياسات صندوق النقد الدولي هي المسؤول الرئيسي عن تدهور أوضاع الطبقات العاملة والشعبية في دول الجنوب والشرق وهذه السياسات لا تشكل حلاً للأزمة، بل تدفع على العكس نحو تفاقمها.

البنك الدولي:

المبحث الأول: ماهية البنك الدولي

سيتم التطرق للمطالب التالية:

المطلب 1: مفهوم البنك الدولي⁴⁷

البنك الدولي هو مؤسسة دولية وليس بنكا بالمعنى الشائع، يتألف من مؤسستين رئيسيتين هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، إضافةً لثلاث مؤسسات أخرى هي: مؤسسة التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

البنك الدولي هو جهاز متخصص يهدف لمساعدة الدول الأعضاء فيه على تحقيق الانتعاش الاقتصادي والإسراع في عملية التنمية.⁴⁸

بلغ عدد أعضائه مئة وتسعة وثمانين عضواً، يقدمون مساهمات مالية بحسب وضع البلاد الاقتصادي، فما تقدمه الدول المتقدمة يزيد عما تقدمه الدول النامية نتيجة الفجوة الاقتصادية بين هذه الدول، حيث تقدم كل دولة عضوفي البنك اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهباً أو دولارات أميركية بما يعادل نسبة 18% من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، لكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

⁴⁷ محمد سيد عابد ، التجارة الدولية ، جامعة الإسكندرية ، القاهرة 2001، ص174

⁴⁸ فلاح كاظم السنة، العولمة والجدل الدائر حولها، الأردن، دار الورق للنشر والتوزيع، 2002، ص120.

المطلب 2: تاريخ ونشأة البنك الدولي⁴⁹

أنشئ البنك الدولي في السابع والعشرين من شهر ديسمبر عام 1945، تطبيقاً لمقررات مؤتمر برايتونودوز الذي انعقد في العاصمة الأمريكية واشنطن في عام 1944، بغية منح القروض للدول وفق شروط تختلف من دولة لأخرى، حيث كانت أول دولة تحصل على قرض من البنك الدولي هي فرنسا، فكانت قيمة القرض مئتين وخمسين مليون دولاراً، كما كان هذا القرض مشروطاً بـ:

- ✓ الموافقة على إنتاج ميزانية متوازنة بين كل المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية كذلك العسكرية.
- ✓ إعطاء الأولوية لسداد القرض.
- ✓ القبول بأن يقوم موظفو البنك الدولي بمراقبة استخدام أموال القرض الممنوح؛ لضمان تلبية جميع الشروط.
- ✓ إقالة الوزراء الذين ينتمون للحزب الشيوعي من الحكومة الفرنسية، حيث كان للبنك شروطاً سياسية على الدول الراغبة بالاقتراض

المطلب 3: الهيكل التنظيمي للبنك الدولي

- يتألف البنك الدولي كهيئة عامة (بغض النظر عن مؤسساته الخمس) من الأقسام التالية:⁵⁰
- ✓ **مجلس المحافظين:** تقوم كل دولة من الأعضاء بتعين محافظ ونائب له وعادة هم وزراء مالية أو وزراء تنمية الدول الأعضاء لمدة خمس سنوات قصد تمثيلها في اجتماعات المجلس والذي يعقد اجتماعاً سنوياً خلال شهر سبتمبر من كل سنة، ويقوم هذا المجلس برسم السياسة العامة للبنك ويمكن لمجلس المديرين أن ينوب عنه في الشؤون التالية:
 - قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط العضوية، وكذا إيقاف الأعضاء؛
 - زيادة أو تخفيض رأس مال البنك وتوزيع الدخل الصافي؛
 - عقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية؛
 - ✓ **مجلس المديرين التنفيذيين:** يتكون من خمسة وعشرين مديراً تنفيذياً يعين كل بلد من البلدان الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال مديراً تنفيذياً يمثله، في حين يتم تمثيل البلدان الأعضاء الآخرين عن طريق مديريين

⁴⁹ - محمد عبد العزيز عجمية ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة 2000، ص 155.

⁵⁰ أنظر:

- الموقع الرسمي للبنك الدولي؛
- كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2012، ص 423.

تنفيذيين منتخبين، يعقد هذا المجلس اجتماعاته مرتين في الأسبوع على الأقل للإشراف على عمل البنك، ويشمل ذلك:

— الموافقة على القروض والضمانات؛

— السياسات الجديدة؛

— الميزانية الإدارية؛

— استراتيجيات المساعدة القطرية؛

— قرارات الإقراض والقرارات المالية ؛

✓ **رئيس البنك الدولي:** مسؤول عن إدارة البنك بصفة عامة، يشرف على اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين،

حيث يتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المديرين التنفيذيين؛

✓ **اللجنة الاستشارية:** تضم اللجنة سبعة خبراء من ذوي الخبرة والكفاءة في المجال المالي والنقدي، حيث يختارهم

مجلس المحافظين لدراسة مختلف الملفات وطلبات القروض وأوضاع الدول طالبة القرض إلى جانب مختلف القضايا

الاقتصادية والسياسية والإدارية للبنك، وهي تكون — عادة — الحكم في حال الخلاف بين المحافظين ومجلس الإدارة.

المبحث الثاني: أساسيات البنك الدولي

يتفرع هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب 1: مهام البنك الدولي

يمكن شملها فيما يلي: ⁵¹

- تقديم الأموال للمشاريع والبرامج الإنمائية؛
- تقديم النصائح حول السياسات والمساعدات الفنية؛
- تشجيع خدمات تبادل المعرفة؛
- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية؛
- تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ألف دولار سنويا؛
- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة؛

⁵¹ موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 167.

- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق وغيرها؛

- القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات؛

➤ ولقد لعب البنك الدولي دوراً هاماً واتخذ التدابير للمساهمة في التخفيف من حدة الأزمة المالية العالمية فقام بالآتي: ففي السنة المالية 2009، شهد ما تقدمه مجموعة البنك الدولي من قروض ومنح واستثمارات في أسهم رأس المال وضمانات ارتفاعاً غير مسبوق بلغت نسبته 54 في المائة مقارنة بمستواه في السنة المالية 2008. وركزت هذه المساعدات على الحفاظ على الاستثمارات في البنية الأساسية في الأمد الطويل، واستدامة إمكانات تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل التي يستصدرها القطاع الخاص. وطوال هذه الأزمة، ساعد البنك على إبقاء الأطفال في المدارس، واستمرار فتح العيادات الصحية، وتدفق قروض التمويل الأصغر إلى النساء، وخلال الفترة بين جولية 2008 وجانفي 2010، قدم البنك الدولي موارد قياسية بلغت 89 مليار دولار أمريكي دعماً للبلدان النامية والمتوسطة الدخل وشمل ذلك:

➤ 53.1 مليار دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي قدم موارد تمويلية ومساعدات فنية إلى البلدان المتوسطة الدخل حيث يعيش 70 في المائة من فقراء العالم.

➤ 18.3 مليار دولار في شكل ارتباطات من المؤسسة الدولية للتنمية التي تقدم قروضاً بدون فوائد ومنحاً لحكومات أشدّ بلدان العالم فقراً البالغ عددها 79 بلداً.

➤ 15.5 مليار دولار من مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بتنمية القطاع الخاص، التي أطلقت أيضاً طائفة متنوعة من مبادرات التصدي لهذه الأزمة، منها صندوق بمبلغ 3 مليارات دولار لتدعيم البنوك، وبرنامج توفير السيولة للتجارة العالمية بمبلغ 5 مليارات دولار، وبرنامج تسهيلات التصدي لأزمة البنية الأساسية بمبلغ 2.4 مليار دولار.

➤ 1.9 مليار دولار في شكل ضمانات من الوكالة الدولية لضمان الاستثمار وهي ذراع مجموعة البنك الدولي المعني بالتأمين ضد المخاطر السياسية. وتساند غالبية هذه الضمانات استمرار قيام البنوك بتقديم القروض للتصدي للأزمة المالية الراهنة. تستهدف المساعدات التي قدمها البنك: الحفاظ على الاستثمارات في البنية

الأساسية في الأمد الطويل، واستدامة إمكانات تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل التي يستصدرها القطاع الخاص.

➤ زيادة المساندة لبرامج شبكات الأمان بواقع ثلاثة أضعاف (برامج التغذية المدرسية، والتغذية، والتحويلات النقدية المشروطة، والنقد مقابل العمل).

➤ إنشاء برنامج جديد للتصدي لأزمة الغذاء العالمية وافق بالفعل على تقديم 710 ملايين دولار إلى 21 بلداً أفريقياً واستجابة لهذه الأزمة، ولزيادة كفاءة عمله ومرونته، أعد البنك مجموعة متنوعة من أدوات التمويل المبتكرة لتلبية الأولويات الأكثر إلحاحاً في مجال التنمية في عام 2010 وما بعده. ويشمل ذلك على سبيل المثال: صندوق الاستثمار في الأنشطة المناخية (Cis) عباً البنك نحو 6 مليارات دولار لمساندة جهود التنمية في مجالات إعادة التشجير، وكفاءة استخدام الطاقة، والتكنولوجيا، واستقطبت هذه الأموال موارد تمويلية من مصادر أخرى تزيد قيمتها بنحو 10 أمثال صناديق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة. في مارس/آذار 2010، من المتوقع إقفال الجولة الأولى لأحد صناديق الاستثمار في أسهم الشركات غير المدرجة في البورصة قيمته 500 مليون دولار. وقد جرى إطلاق هذا الصندوق بالتعاون مع مستثمرين آخرين من بعض الصناديق السيادية وأحد صناديق المعاشات التقاعدية، وذلك من خلال مؤسسة التمويل الدولية، وهي ذراع البنك الدولي المعني بالتعامل مع القطاع الخاص.

المطلب 2: أهداف البنك الدولي⁵²

المهدف العام من البنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنظمة إليه والتي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيراً وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفعتها. ومساعدة البنك تكون إما بإقراضه الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي.

ويمكن تلخيص أهداف البنك الدولي بمايلي:⁵³

⁵² التقرير السنوي للبنك الدولي، 2017، ص70.

⁵³ زاوي فضيلة، التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية الجزائرية، الجزائر، جامعة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه العلوم غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، 2016، ص 31، 32.

✓ إعادة بناء اقتصادات الدول الأعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية وذلك بتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات الإنتاجية سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي؛

✓ التشجيع على الاستثمار الدولي لتحقيق النمو وفقاً للشروط التجارية في أقاليم الدول الأعضاء وتقديم المساعدة للتحويل من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام، والعمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق؛

✓ تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى مرحلة النمو المتوازنة للتجارة الدولية في الأجل الطويل والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات؛

✓ إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض والتسهيلات الاستثمارية؛

✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض والاستثمارات الأخرى التي يجري بها القطاع الخاص وذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض الإنتاجية.

يعد البنك الدولي مصدراً حيوياً للمساعدات المالية والتقنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم، من أهدافه الأساسية:

✓ مهمته الأساسية محاربة الفقر.

✓ تعزيز الكفاءة المهنية لتحقيق نتائج دائمة.

✓ مساعدة الناس حول العالم لتحسين وضعهم المعيشي والاقتصادي، من خلال تقديم الموارد، تبادل المعرفة، بناء القدرات، إقامة شراكات في القطاعين العام والخاص.

حدد البنك الدولي في عام 2013 هدفين لخفض معدل الفقر المدقع إلى ما لا يزيد عن ثلاثة في المائة بحلول عام 2030، وتعزيز الرخاء المشترك وتشجيع المساواة والإنصاف في العالم النامي، من خلال تعزيز دخل الأسرة بنسبة أربعين في المئة بحلول عام 2030.

حيث وضع البنك الدولي هذه الأهداف لأنه على الرغم من الانخفاض السريع الذي شهده العالم في مستويات الفقر على مدى العقود الثلاثة الماضية؛ فإن البشرية لا تزال تواجه تحديات ملحة ومعقدة، حيث ما يزال أكثر من مليار شخص يعيشون في فقر مدقع، وهو أمر غير مقبول أخلاقياً على ضوء الموارد والتكنولوجيا المتاحة لدينا اليوم.

وظائف البنك الدولي: لتحقيق أهدافه يقوم بعدة وظائف على غرار عمليات الإقراض وضمان القروض نذكر منها:⁵⁴

⁵⁴ أنظر كل من:

✓ تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية والمحافظة على توازن موازين المدفوعات وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء وكذلك المساعدة في رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في هذه الدول؛

✓ تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية وكيفية إعدادها وتقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى الدول الأعضاء، ويستعين البنك في هذه الدراسات بالصندوق النقدي الدولي ومنظمات دولية وإقليمية؛ كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية... إلخ؛

✓ تقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمساعدتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك، واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية ويقوم في ذلك الخبراء والمتخصصون في المجالات المختلفة بعمل الدراسات عن الأزمات؛

✓ إدارة وتوجيه المشكلات الاقتصادية للدول النامية ومحاولة تشخيصها وفقا للرؤى الخاصة بهذه المؤسسات من أجل التوصل إلى حلول وتقديم التوصيات والمقترحات لعلاج المشاكل الاقتصادية لهذه الدول؛

✓ تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص وبما يساعد على إيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال الأعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي لدعم نشاط التنمية؛

✓ تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة العلمية وسياسات الإدارة الاقتصادية الحديثة في دورات تكوينية مع قيامه بإجراء بحوث ودراسات اقتصادية بشأن القضايا العامة؛ مثل الفقر والبيئة والتجارة للدول الأعضاء، حيث يقوم بتقييم الافاق الاقتصادية لكل بلد أو مجموعة اقتصادية من خلال دراسة الأنظمة المصرفية وأسواق المال والبيئة... إلخ.

المطلب 3: مؤسسات البنك الدولي

يتألف البنك الدولي من خمس مؤسسات، هي:

-
- زواوي فضيلة، مرجع سابق، ص 32.
 - بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، عمان، دار حامد للنشر والتوزيع، 2009، ص ص، 89، 90.

1- البنك الدولي للإنشاء والتعمير⁵⁵ (Développement) and International Bank for Reconstruction

مقره في العاصمة الأمريكية واشنطن، أنشئ في شهر تموز/يوليو من عام 1944، ودخلت الاتفاقية التي نصت على إنشائه حيز التنفيذ في السابع والعشرين من شهر كانون الأول/ديسمبر عام 1945 وبدأ العمل سنة 1946، وهو لا يستهدف تعظيم الربح، كما يركز على منح قروض للدول ذات الدخل المتوسط والدول الأقل دخلاً والقادرة على التسديد.

من أهدافه: من أهم أهدافه نجد:⁵⁶

- ✓ المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء الدول الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية؛ مثل فرنسا، بريطانيا والعمل على تقدمها الاقتصادي بتوفير رؤوس الأموال لأغراض الإنشاء وتشجيع النشاط الاقتصادي بإنشاء المشروعات التي من شأنها تنمية المرافق الإنتاجية في مختلف البلدان؛
- ✓ تشجيع عمليات الاستثمار الخارجي المباشر عن طريق ضمان هذه الاستثمارات المباشرة، خاصة إذا تقدر على الدولة الحصول على قروض بشروط مناسبة من مصادر أخرى؛
- ✓ تقديم التسهيلات المالية بشروط مناسبة قصد تحقيق أهداف إنتاجية حقيقية مع التأكد بأن الأموال الممنوحة تستخدم لأغراض طويلة الأجل؛
- ✓ أصبح مؤخرًا يهتم بتحقيق أهداف جديدة على غرار محاربة الفقر ...
- ✓ تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للدول الأعضاء،
- ✓ إعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديم قروض تنموية منتجة، أي تقديم تسهيلات للمستثمرين الجانِب للاستثمار في هذا البلد أو ذاك وعدم حصر الاستثمارات بالمستثمرين المحليين.
- ✓ المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية، من خلال تشجيع تخفيض التعرفة الجمركية بين الدول لضمان سهولة تدفق السلع إلى الأسواق.
- ✓ المحافظة على ميزان مدفوعات الدول الأعضاء، من خلال المحافظة على سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية؛
- ✓ تشجيع الاستثمارات الدولية، كاستثمار الشركات النفطية المتعددة الجنسيات للنفط في بلد معين، كالعراق.

⁵⁵ محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 150.

⁵⁶ سعيد موسى مطر وآخرون، التمويل الدولي، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2008، ص 169.

2- مؤسسة التمويل الدولية (IFC) International Finance Corporation

مؤسسة عالمية للاستثمار وتقديم المشورة، أنشئت في عام 1956 تستهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة والفردية وهي ملتزمة بتشجيع المشاريع المستدامة في البلدان النامية الأعضاء بها، تلك المشاريع التي تتميز؛ بفائدتها الاقتصادية، سلامتها المالية والتجارية، استدامتها بيئيا واجتماعيا، من خلال:

- ✓ دخول المخاطر المدروسة التي لا يستطيع القطاع الخاص خوضها بمفرده؛ كإقامة السدود أو التنقيب عن النفط؛
- ✓ إتاحة الفرص للبلدان والقطاعات الجديدة لتعزيز الأثر الإيجابي لمشاريع مؤسسة التمويل الدولية؛
- ✓ الابتكار من خلال تنمية أدوات وخدمات جديدة تلبى احتياجات العملاء بصورة أفضل على سبيل المثال بطاقة الائتمان ؛
- ✓ تقديم المشورة جيدة النوعية عندما لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها؛ كالمشورة لتحسين أداء القطاع العام على سبيل المثال تشجيع الخصخصة، أو اقتراح تخفيض الأجور للخروج من الأزمات الاقتصادية؛
- ✓ تبادل المعارف من أجل تعزيز الاستثمار الناجح للقطاع الخاص، وروح المبادرة بالأعمال الخاصة، وتعزيز بيئات الأعمال التجارية؛
- ✓ دمج المشاريع المتشابهة ولاسيما التي تحقق أهدافا متعددة في وقت واحد، فعلى سبيل المثال بناء سد على نهر يحافظ على مياه النهر وتسمح بإقامة مناطق زراعية على ضفافه وبالتالي توفير فرص عمل جديدة، وبذلك يكون قدم هذا المشروع هدفين بيئي واجتماعي؛
- ✓ الاستجابة لاحتياجات تلك البلدان والقطاعات الخاصة المتعاملة مع المؤسسة، في التوقيت الملائم؛

3- المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) The International Development Association أنشئت في عام

1960 بهدف مساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم، على تخفيض أعداد الفقراء لديها، من خلال:

- ✓ تقديم قروض بدون فائدة للدول الأشد فقرا؛
- ✓ تقديم منح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي؛ كمشاريع التنمية الريفية في أفغانستان التي مولتها المؤسسة في عام 2007، الأمر الذي ساهم في تمسك الأفغان بأرضهم واستمرارهم في زراعتها ما انعكس إيجابا على النمو الاقتصادي في البلاد؛

✓ تخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة بين الجنسين، حيث مؤلت المؤسسة على سبيل المثال مشاريع لتعليم الطلبة والطالبات في أفغانستان في عام 2001 بعد تعرض البلد للاحتلال الأمريكي؛

✓ تحسين الأحوال المعيشية للشعوب؛ مثل مشروع حماية السدود الذي مؤلته المؤسسة في إرمينا في عامي 1999، 2004، وهدف المشروع لإنقاذ السدود المهددة بالانهيار في هذا البلد؛

لذا تعتبر كمصدر للتمويل الرخيص والطويل الأجل (سعر الفائدة 0.75% ولفترات تصل إلى ثلاثين أو أربعين سنة وفترة سماح تصل إلى عشر سنوات)، وهي تعتبر المصدر الوحيد متعدد الأطراف الذي يمنح مساعداته بشروط ميسرة؛ إلا أن مواردها تبقى دون المستوى المطلوب الذي يمكنها من تدعيم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر في البلدان الأشد فقرا في العالم.⁵⁷

4- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (International Investîmes Garante Agency)

أنشأت عام 1985 بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية والتي تقدم الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون فيها (كالاضطرابات السياسية، الحرائق أو الفيضانات التي قد تلحق أضرارا بالاستثمارات الأجنبية) وتقوم هذه الوكالة بمجموعة من الوظائف منها:⁵⁸

✓ تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية في الدولة المستثمر فيها؛

✓ تقديم الخدمات الاستشارية للدول الأعضاء والعمل على تقديم المساعدة لتهيئة المناخ الجاذب للاستثمار مما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول؛

5- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (International Centre for Settlement of Investîmes Disputes)

تأسس في عام 1966، بهدف تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الأجانب والبلدان المستضيفة، كما يقدم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

⁵⁷ علي النور بلال، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية السياسية في العالم العربي، عمان، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2012، ص78.

⁵⁸ علي النور بلال، مرجع سابق، ص77.

المبحث الثالث: مصادر تمويل البنك الدولي

تتفرع مصادر تمويله إلى:⁵⁹

المطلب 1: رأس مال البنك الدولي

1) رأس مال البنك الدولي: رأس مال البنك مستمد من اكتتاب أعضائه موزعة على حسب نسبة الموارد الاقتصادية للدولة العضو، ولا بد للدولة المشتركة بالبنك أن تكون عضوا في الصندوق النقدي الدولي يتكون رأس مال البنك من مساهمة الأعضاء ويدفع كل عضو 20% من قيمة حصته نقدا والباقي يعتبر ضمان للقروض التي يحصل عليها البنك، وتحدد قدرة كل دولة عضوفي البنك على التصويت وفقا لحصتها في رأس ماله.

2) -تتمثل مصادر أموال البنك فيما يلي:

أ) الاكتتاب: وهي مجموع حصص الدول الأعضاء والتي تشكل رأس مال البنك؛ إلا أن هذه المساهمة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من أموال البنك القابلة للإقراض، وتحدد حصة الدولة العضواستنادا لحصة الدولة في الصندوق وتسدد وفقا لصيغة محددة (2% تدفع ذهباً، 18% تدفع بالعملات الأساسية وغالباً بالدولار الأمريكي، 80% تدفع بالعملة المحلية تبقى لدى البلد العضوويمكن للبنك أن يستعملها وقت الحاجة)⁶⁰؛

ب) التمويل المشترك: وهي مساهمات الهيئات والمنظمات المالية الدولية؛ مثل البنك الأمريكي للتنمية وبنك التنمية الآسيوي وغيرها من خلال اقناعها بالإسهام برأسمالها في المشروعات التي يقوم البنك بتقييمها وإعدادها للتمويل، إذ تسعى هذه المؤسسات والمنظمات والوكالات إلى استثمار أموالها في مشروعات يتولى البنك الإشراف عليها وذلك لعدة أسباب أهمها أن البنك يتشدد في دراسته للمشاريع لضمان نجاحها؛⁶¹

ج) البنوك التجارية والمؤسسات المالية؛

د) مساهمات الحكومات المقترضة.

إذن موارد البنك تتلخص في حصة كل بلد عضو(تحدد وفقا لحصته في الصندوق النقدي الدولي) ومن الاقتراض من الأسواق الدولية، بالإضافة إلى متحصلات بيع المستندات التي يصدرها أو يضمنها، أيضا الدخل الصافي الناتج من

⁵⁹ رشاد العصار، عليان الشريف، المالية الدولية، البلد دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2000، ص 171

⁶⁰ كنعان علي، مرجع سابق، ص 423.

⁶¹ قبيلان بشار محمود، أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية والسياسية، عمان، عماد الدين للنشر والتوزيع، 2008، ص 23.

مختلف عملياته من تسديد فوائد القروض التي يمنحها والعمولات المختلفة المرتبطة بمخصص الدول الأعضاء في رأسمال البنك.

المطلب 2: القروض والمنح⁶²

يقدم البنك الدولي من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية قروض ومنح، وأول قرض قدم لفرنسا عام 1947 بقيمة 250 مليون دولار، من أجل إعادة إعمار فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. وافق البنك الدولي على تقديم قروض بقيمة 11.8 مليار دولار في المنطقة لتنفيذ 145 مشروعاً في السنة المالية 2017، بما في ذلك 1.2 مليار دولار من قروض البنك الدولي لإنشاء وإل تعمير 10.7 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، منها 2.3 مليار دولار من برنامج التسهيلات الموسعة التابع للمؤسسة. وأبرم أيضاً سبعة اتفاقات لخدمات استشارية مستردة التكاليف مع ستة بلدان بمبلغ إجمالي قدره 12.3 مليون دولار. وتتيح هذه الاتفاقات المشورة الفنية بشأن مسائل؛ مثل الحوكمة والتجارة والقدرة التنافسية والتمويل والأسواق. وقدم البنك الدولي أيضاً مساهمات ضخمة في جمع البيانات بالمنطقة. وتعمل مبادرة الاستماع إلى أفريقيا مع المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات غير الحكومية على تجريب استخدام الهواتف المحمولة لجمع المعلومات بانتظام عن ظروف المعيشة. ويجمع هذا النهج بين الاستقراءات المباشرة وبين إجراء مقابلات عبر الهاتف المحمول للمتابعة لجمع البيانات وهو ما يسمح برصد مستويات الرفاهة. وتعمل المبادرة حالياً في ستة بلدان هي مدغشقر وملاوي ومالي والسنغال وتنزانيا وتوغو حيث يوجد طلب قوي على البيانات وقدرات على التنفيذ وتغطية كافية للشبكات. وتشمل مجالات التركيز الرئيسية زيادة الإنتاجية الزراعية، وبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ، وزيادة فرص الحصول على الطاقة بأسعار ميسورة وبشكل منتظم، وتعزيز جودة التعليم، ودعم الاستقرار في الأماكن الهشة والمتأثرة بالصراعات.

ومن أنواع القروض التي يقدمها البنك الدولي:

أولاً: قروض البرامج: وهذه القروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد وتعتبر هذه القروض قروض طوارئ يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية وفي العادة تقدم هذه القروض من دون شروط.

⁶² موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، مرجع سبق ذكره، ص 168.

ثانيا: قروض المشروعات: وهذه القروض تمنح لتمويل مشروع ري أو محطة توليد كهرباء... الخ وتستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك الدولي ويشترط البنك الدولي عند منح هذه القروض على تحقيق المشروع العائد على رأس المال لا يقل عن نسبة معينة وكذلك يشترط على إدارة المشروع تنفيذه بطريقة حسنة.

ثالثا: قروض التكيف الهيكلي: وتمنح هذه القروض لتسوية الخلل في موازين مدفوعات الدول ولزيادة قدرتها على تسديد ديونها ويمنح هذا النوع من القروض بشروط مشددة تتضمن تعديل السياسات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى تصحيحات هيكلية في بنية الاقتصاد وهي لا تقدم إلا للبلدان التي توافق على برنامج تصحيحي مع الصندوق النقدي الدولي وتلتزم بذلك لمدة معينة، وقد عرفت مابعد ثمانينيات القرن الماضي موجة غير مسبقة من تلك البرامج في عديد الدول التي عرفت صعوبات اقتصادية كبيرة هددت كيان بقائها، وقد لاقت رفضا شعبيا كبيرا وحتى حكوميا في بعض الحالات لما خلفته من صعوبات اجتماعية في الأساس الأول بالإضافة إلى نجاحات اقتصادية قليلة وهشة.⁶³

رابعا: قروض التكيف القطاعي: تمنح هذه القروض لتمويل قطاع معين؛ كالزراعة أو الصناعة وذلك لتعديل وتصحيح مسار هذا القطاع المراد تمويله، وهي تختلف عن القروض السابقة في كونها مرتبطة بالقطاع المراد تمويله وليس اقتصاد البلد كله.

المبحث الرابع: تقييم البنك الدولي وعلاقة الجزائر به

يتم ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب 1: انجازات البنك الدولي⁶⁴

نلخصها فيما يلي:

- البنك الدولي أكبر مول خارجي للتعليم في العالم.
- البنك الدولي في طليعة مناهضي الفساد في مختلف مناطق العالم.
- يعمل البنك الدولي في اطار الشراكة اكثر من أي وقت مضى.

⁶³ أنظر في هذا الصدد العديد من الدراسات التي أجريت سواء من الهيئات المالية الدولية نفسها أو من طرف العديد من الخبراء والباحثين المهتمين بالموضوع.

⁶⁴ - التقرير السنوي للبنك الدولي، 2017، ص70-71.

- كما يعمل البنك الدولي مع الصندوق العالمي للأحياء البرية في حماية الغابات: وهو أيضاً يرفع بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية CGIAR التي تقوم بتعبئة وحشد أفضل وأحدث الخبرات العلمية من أجل: تخفيض أعداد الجوع والفقر، وتحسين تغذية وصحة البشر، وحماية البيئة.
- كما يعمل البنك الدولي من خلال المجموعة الاستشارية لمساعدة: أشد البلدان فقراً مع 27 منظمة دولية وجهة مانحة لإتاحة القدرة للفقراء على الحصول على الخدمات المالية (كالقروض والادخار)
- البنك الدولي يساعد في إتاحة المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل للفقراء: بينما يعتبر معظم الناس في بلدان العالم المتقدمة وجود البنية الأساسية (على سبيل المثال، المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل)
- تزايد دور المجتمع المدني في عمل البنك الدولي: اعتبر نمو حركة المجتمع المدني في السنوات العشرين الماضية من بين أكثر الاتجاهات أهمية في عملية التنمية على الصعيد الدولي فمنظمات المجتمع المدني التي تضم مجموعات لا تتبع الحكومة أو القطاع الخاص ومنها: نقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية.
- البنك الدولي يساعد البلدان الخارجة من الصراعات:
- يعمل البنك الدولي حالياً في 35 بلداً متأثراً بصراعات. وهو يعمل مع الحكومة المعنية ومع الشركاء من بين المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية) بهدف مساعدة الناس المتضررين من الحروب، واستئناف عملية التنمية السلمية، ومنع نشوب العنف مرة أخرى.
- كما قام البنك الدولي بتطوير أدوات وإجراء بحوث بهدف: تحسين تحليل وفهم مصادر الصراع، وتشجيع نمو الاقتصاد، وتقليل الفقر بطريقة تؤدي إلى تخفيض مخاطر نشوب الصراعات في المستقبل.

المطلب 2: إخفاقات البنك الدولي⁶⁵

وبالرغم من هذه الإنجازات إلا أنه هناك العديد من الانتقادات توجه إلى البنك نذكر منها:

- شدة حرص البنك في تقديم القروض
- لقد انقضى على البنك سنوات ومع ذلك عدم التوازن والاختلال بين موازين المدفوعات لمعظم دول العالم مازال قائماً.

⁶⁵ مرجع سبق ذكره ، ص 160.

- معظم قروض البنك كانت لمشاريع القوى الكهربائية، ولوسائل النقل المختلفة مما يؤدي إلى حرمان القطاعات العديدة الأخرى من مساهمة البنك في اقامتها.

المنظمة العالمية للتجارة

سيتم أولا التطرق إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ثم سنتطرق للمنظمة العالمية للتجارة.

المبحث الأول: ماهية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة

يتم ذلك من خلال المطالب الموالية:

المطلب 1: النشأة والتعريف

1- النشأة: بتأسيس الصندوق النقدي الدولي في 25 سبتمبر 1945 طبقا لاتفاقية بريتون وودز كمنظمة مسؤولة عن إدارة وحفظ النظام النقدي الدولي بوضع الآليات والقواعد التي على الدول الالتزام بها قصد ضمان استقرار لأسعار الصرف وسياسات ميزان المدفوعات وكيفية علاج العجز فيه وتجنب الاضطرابات النقدية، وبعدها تم تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير عام 1946، وفقا لمقررات إتفاقية بريتون وودز، قصد إعادة إعمار أوروبا والمساعدة على تحقيق التنمية لمختلف الدول العضوة فيه، جاء التفكير في إكمال مثلث النظام المالي والنقدي الدولي ليتم طرح فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، بناء على المقترح الأمريكي، الذي أوصى بعقد مؤتمر دولي للتجارة والتوظيف في لندن عام 1946 والذي انعقد في ذلك الوقت واستكملت أعماله في هافانا عاصمة كوبا في 1948 ليتم وضع مايعرف بميثاق هافانا والذي يعد تمهيدا لإنشاء منظمة التجارة الدولية الموقعة من 53 بلد من أصل 56 بلد شارك في المؤتمر، إلا أن هذه المنظمة لم تتجسد على الواقع لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصادق على الميثاق نتيجة رفض الكونغرس الأمريكي ذلك حماية للمصالح التجارية لبلدهم .

وفي هذه الأثناء وإلى جانب المفاوضات لتشكيل منظمة التجارة الدولية تمت مفاوضات جانبية لإنشاء اتفاقية متعددة الاطراف لتخفيض التعريفات الجمركية، كان نتائجها قيام اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة (الجات GATT)، وقد وقعت 23 دولة منها 11 من الدول النامية على هذه الاتفاقية وهذا في 15 نوفمبر 1947 على أن يتم بدأ العمل بها في 1948 وقد أصبحت هذه الاتفاقية أساسا لنظام التجارة الدولية على مدى 47 سنة.

2) تعريف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) :

لا تكتسب صفة المنظمة وذلك لكونها مجرد إطار غير رسمي للتفاوض حول تحرير التجارة الدولية لذا تعتبر مجرد اتفاق بين الدول المتعاقدة يقوم هذا الاتفاق على مراعاة عدد من القواعد والضوابط في العلاقات المتبادلة بين هذه الأطراف، وهو بشكل خاص آلية للتفاوض والمساومة بين الدول الأعضاء لتوفير مزايا متقابلة فيما بينها مع احترام عدد من القواعد، وظلت في شكل سكرتارية تدعو إلى عقد جولات حول تحرير التجارة الدولية إلى أن أعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية في أول جانفي 1995 بمراكش المغربية عندها وقعت 117 دولة على ذلك وتتخذ من جنيف بسويسرا مقرا لها.⁶⁶

ومن المنظور الاقتصادي فهي اتفاقية دولية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية والتي يطلق عليها القيود غير التعريفية.⁶⁷

المطلب 2: مبادئ وأهداف الجات

قامت الجات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها والالتزام بها من قبل الدول الأعضاء من أجل تحقيق هدفها الرئيسي:⁶⁸

- ✓ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويشير إلى ضرورة عدم التمييز في المعاملات التجارية الدولية أي ميزة تجارية تمنحها إحدى الدول إلى أي دولة أخرى يجب أن تستفيد منها تلقائيا ومن دون شروط كل الأطراف المتعاقدة تحقيقا للعدالة والإنصاف، وتسري على هذا المبدأ استثناءات عدة هي:
- استثناءات لاجابة لموافقة الأعضاء عليها: وتتمثل في إقامة منطقة تجارية حرة أو اتحادات جمركية بين الدول دون السوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي، كما أن التفضيلات التي تتمتع بها الدول النامية تكون مستثناة من شرط الدولة الأكثر رعاية بعد جولة طوكيو في أبريل 1979؛

⁶⁶ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية - من أوروغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005، ص 18-23.

⁶⁷ عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية - من أوروغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

⁶⁸ عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، الجزائر، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، دون سنة النشر، ص 52، 53. أنظر كذلك: عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية - من أوروغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، مرجع سبق ذكره، ص 20-23.

- استثناءات تحتاج إلى موافقة أعضاء المنظمة عليها: تخص التكتلات الاقتصادية والتي تمت الموافقة عليها في المادة 25 من الاتفاقية رقم: 05 والتي تخص وجوب إخطار المنظمة قبل نية الدخول في مفاوضات التكتلات الاقتصادية؛
 - ✓ **مبدأ المعاملة الوطنية:** ويعنى التزام كافة الدول الأعضاء بمنح المنتج أو السلعة الأجنبية المستوردة المعاملة نفسها الممنوحة للسلع المنتجة محليا سواء في مجال التداول أو التوزيع والضرائب دون تمييز ضد سلع دولة دون أخرى؛
 - ✓ **الالتزامات والتخفيضات الجمركية المتبادلة:** الهدف الأساسي للنظام التجاري المتعدد الأطراف في ظل الجات هو تحرير التجارة في السلع المصنوعة، وذلك بالدخول في مفاوضات للتوصل إلى إجراء تخفيضات جمركية متبادلة على واردات الدول الأعضاء، مع الالتزام بعدم اللجوء إلى القيود الكمية أو نظام الحصص، أو وسائل أخرى من شأنها إعاقا التجارة الدولية؛
 - ✓ **مبدأ الشفافية:** يقضي هذا المبدأ بتعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات الشائعة التي قد تعرقل تجارة الخدمات والسلع؛
 - ✓ **مبدأ التفاوض في إطار الجات:** يتم اعتبار الجات الإطار التفاوضي المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات؛
 - ✓ **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:** مضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية علاقات تجارية تفضيلية مع الدول المتقدمة وذلك بهدف دعم خططها في التنمية الاقتصادية وزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية؛
 - ✓ **مبدأ محاربة سياسة الإغراق:** نقصد بالإغراق عندما يكون سعر تصدير السلعة يقل عن تكاليف إنتاجها أو يكون سعرها يقل عن قيمتها المعتادة وهو مامن شأنه إحداث ضرر للأطراف المنافسة فأقر محاربته.
- أهداف الجات:**

يمكن تلخيص أهم أهدافها فيمايلي:⁶⁹

- رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء؛
- العمل على تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الأعضاء؛
- تنشيط الطلب الفعال؛
- رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي؛
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية؛

⁶⁹ بن عيسى شافية، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، الجزائر، جامعة الجزائر3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة ماجستير غير منشورة، في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، 2011، ص10. يمكن تغيير المرجع بكتاب

- تشجيع حركة الإنتاج ورؤوس الأموال والاستثمارات؛
- سهولة الوصول للأسواق ومصادر المواد الأولية؛
- خفض الحواجز الكمية والجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية؛
- إقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية.

المطلب 3: جولات الجات

لقد استغرقت عملية الانتقال من الاتفاقية إلى غاية إنشاء المنظمة ما يقارب نصف قرن من جنيف إلى مراكش، وفيما يلي الجولات التي تمت:⁷⁰

الجولة الأولى: جولة جنيف 1947: شاركت فيها 23 دولة، وهي الجولة الأساسية التي انتهت إلى التوصل للاطار العام للاتفاقية واقتصرت على تبادل التنازلات الجمركية فقط، وسمحت للدول العمل ببعض الاتفاقيات دون الأخرى، وقد تم الاتفاق على 45 ألف امتياز جمركي بقيمة 10 مليار دولار من التجارة بين الدول المتفاوضة وأصبحت الاتفاقية لازمة في يناير 1948.

الجولة الثانية: جولة آنسي Annecy في فرنسا: 1949: وتعتبر من الناحية العملية أول جولة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات حضرها 13 دولة فقط تناولت المزيد من التنازلات الجمركية؛

الجولة الثالثة: جولة توركا في إنجلترا 1950-1951: وقد شاركت في هذه الجولة 38 دولة، كما يلاحظ أن أغلب هذه الدول هي دول متقدمة وقد دارت في الإطار نفسه للجولات السابقة وهو السعي لتحقيق المزيد من التخفيضات الجمركية؛

الجولة الرابعة: جولة جنيف 1954-1957: شاركت فيها 26 دولة فقط؛

الجولة الخامسة: جولة ديلون 1960-1961: وبلغ عدد الدول المشاركة فيها 26 دولة واقتصرت كسابقتها على تبادل التنازلات الجمركية؛

كما أنه يمكن تصنيف هذه الجولات الخمس في مجموعة واحدة ذلك لأنها دارت كلها في إطار نصوص الاتفاقية الأصلية، وتركزت جميعا في تحقيق المزيد من التخفيضات في التعريفات الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فيما يخص التجارة بالسلع الصناعية فقط المهمة بالنسبة للدول المتطورة دون مراعات مشاكل النظام التجاري الدولي ومصالح الدول النامية لذا أطلق على الجات نادي الأغنياء⁽¹⁾.

- الجولة السادسة: جولة كينيدي 1964-1967: عقدت هذه الجولة بجنيف بدعوى من الرئيس الأمريكي السابق "جون كينيدي"، حضرها 62 دولة وتعد نقطة تحول في مسار المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حيث واكبت هذه الجولة العديد من التطورات الاقتصادية العالمية الهامة (إنشاء المجموعة الأوروبية ذات التعريف الموحدة، تعديل قانون التجارة الأمريكي القائم على المعاملة بالمثل ليحل محله قانون توسيع التجارة). في هذا

⁷⁰ أنظر:

- عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله، المرجع السابق، ص 53-55.

- عبد المطلب عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية - من أوروغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، مرجع سبق ذكره، ص 23-30.

الإطار تم الاتفاق على وضع الأسس التي يجب أن تدار المفاوضات على أساسها في الجولة السادسة وإحلال قاعدة التخفيض الجمركي بنسبة معينة على المجموعات السلعية المختلفة محل أسلوب التفاوض على كل سلعة على حدة.

وقد أسفرت الجولة عن تخفيض جمركي عام بنسبة 50%؛ أي ما يعادل 40 مليون دولار من حجم التجارة الدولية، كما شهدت هذه الجولة التوصل لمكافحة الإغراق؛

الجولة السابعة: جولة طوكيو 1973-1979: لقد شاركت في هذه الجولة 102 دولة وتعد أضخم الجولات وأهمها نظرا لتناولها موضوعات لم يسبق التطرق إليها ونتج عنها تخفيض آلاف التعريفات، كما تم ولأول مرة التوصل إلى اتفاقيات تساهم في تخفيض القيود غير التعريفية على الواردات؛

جولة الأوروغواي 1986-1994: جاءت جولة الأوروغواي سنة 1986 مختلفة كل الاختلاف عن كل الدورات السابقة من حيث اتساع الرقعة التي حاولت تغطيتها أو من حيث تصديها لقضايا جديدة لم تكن من قبل محل للمفاوضات متعددة الأطراف، وقد حضرها 125 دولة ووقعت 117 منها فقط.

وباختصار فقد تمخضت أهم التحديات التي جاءت بها جولة الأوروغواي لتحرير التجارة العالمية عن الاتفاقيات الثلاثة التالية:⁷¹

- الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية؛
- الاتفاقية العامة حول تحرير التجارة في الخدمات؛
- الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية.

المبحث الثاني: ماهية منظمة التجارة العالمية

يتم عرضها فيما يلي من المطالب:

المطلب 1 : تعريف المنظمة

تأسست المنظمة العالمية للتجارة في 1995/01/01 كنتيجة لآخر جولة من جولات الجات جولة الأوروغواي من 1986 إلى 1994، حيث تم امضاء اتفاقية تأسيسها في مراكش وهي الإطار العالمي الذي ينظم التجارة العالمية وظيفتها الأساسية ضمان التدفق الحر والمستقر للتجارة العالمية، كذلك حل النزاعات التجارية الدولية، حيث يمكن اعتبارها الطرف الثالث في النظام الاقتصادي العالمي.

⁷¹ عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، بيروت، الدار الجامعية، 1998، ص 338.

هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري العالمي، وتقف على قدم المساواة مع الصندوق النقدي الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.⁷²

المطلب 2 : الهيكل التنظيمي للمنظمة

يحتوي الهيكل التنظيمي للمنظمة على عدة أجهزة وآليات ولجان، وهذا لضمان سير المنظمة وقيامها بالأعمال المنوطة بها وتحقيق أهدافها، ويمكن تلخيصه في ما يلي:⁷³

1- **المؤتمر الوزاري:** يعتبر أعلى سلطة في المنظمة، حيث تقع على عاتقه مهمة اتخاذ القرارات في جميع المسائل المنصوص عليها؛ كتحديد المدير العام وتحديد واجباته وسلطاته...، يجتمع كل عامين ممثل من جميع الدول الأعضاء في المنظمة وتمتع كل دولة عضو بصوت واحد؛

2- **المجلس العام:** يتكون من دبلوماسيين على مستوى السفراء ويجتمعون في العادة مرة كل شهرين وتقع عليه مسؤولية الإدارة اليومية للمنظمة يقوم بمهام المؤتمر الوزاري في الفترة بين اجتماعاته، ويقوم بالمهام المنوطة به في اتفاقيات المنظمة، وينعقد للقيام بمهام جهاز تسوية النزاعات وجهاز مراجعة السياسات التجارية؛

3- **المجالس المتخصصة ، لجان ومجموعات عمل:** وهي مجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات، اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ويولي هذه المجالس عدة لجان (لجنة التجارة والتنمية، لجنة القيود على ميزان المدفوعات، لجنة الموازنة والتمويل والإدارة) تقوم بمساعدة المؤتمر الوزاري والمجلس العام في تنفيذ مهامهم؛

4- **هيئة مراجعة السياسة التجارية:** تقوم هذه الهيئة بتنفيذ القواعد والإجراءات التي يحددها المجلس العام، حيث تدرس كل مايتعلق بالسياسات والممارسات التجارية وتحديد مدى تأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي؛

5- **هيئة تسوية المنازعات:** تنظر في مختلف المنازعات التي تحدث بين الدول الأعضاء؛

6- **اللجان المنفصلة:** هي تتبع للمجلس العام الذي يحدد مهامها في حين ينشأها المؤتمر الوزاري وهي: لجنة التجارة والتنمية، لجنة الموازنة، لجنة التجارة والبيئة، لجنة قيود ميزان المدفوعات؛

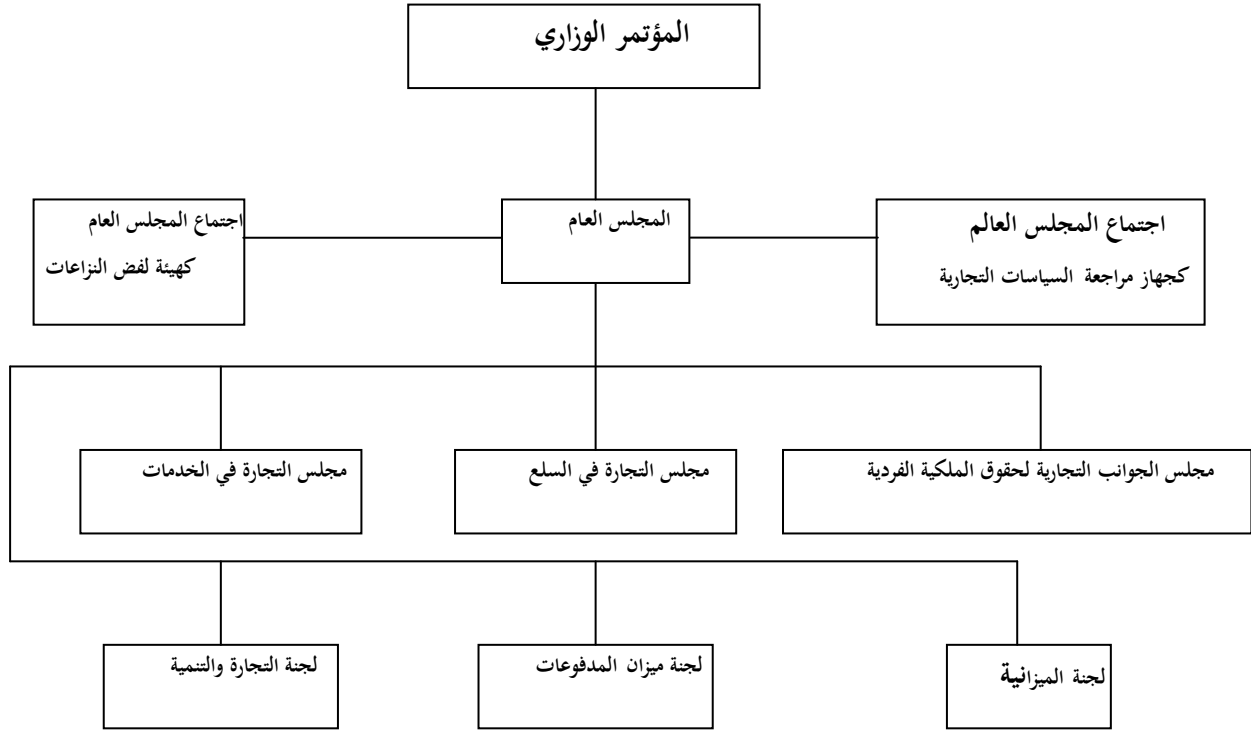
⁷² عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مصر، مجموعة النيل العربية، 2003، ص104.

⁷³ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تسوية النزاعات، جنيف، 2003، ص14- 18 .

7- أمانة المنظمة: تقوم بجميع المسائل الإدارية للمنظمة وهي تساعد هيئة تسوية المنازعات وتقدم لها الدعم الفني والمشورة.

تهدف المنظمة لتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

الشكل رقم (2): هيكل المنظمة العالمية للتجارة



المطلب 3: أهداف ومبادئ المنظمة

يمكن تفصيل ذلك كما يلي:

1 أهداف المنظمة: تهدف المنظمة إلى:

ضمان استقرار التجارة الدولية وضمان التدفق وانسياب التجارة بين الدول وذلك برفع الحواجز التجارية بين الدول هذا ما يؤدي إلى ازدهار والرفق للدول المنطوية تحت المنظمة وتقوم المنظمة بتحقيق ذلك عن طريق إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة . فض المنازعات المتعلقة بالتجارة؛ مثل ما حدث بين الولايات المتحدة والدول الأوربية حول إنتاج لحوم البقر باستعمال هورمونات مضرّة صحيا مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة . معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب . التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .

تهدف المنظمة لتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:⁷⁴

⁷⁴ أنظر كل من:

- ✓ خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛
- ✓ تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والتجارة في السلع والخدمات مما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك؛
- ✓ توسيع الإنتاج وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق التجارة العالمية؛
- ✓ التعاون مع الهيئات المالية الدولية؛ كالصندوق والبنك الدوليين بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي شاملا جوانبه المالية والنقدية والتجارية، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون؛

✓ تعظيم الدخل الوطني العالمي ورفع مستوى المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

اختصاصات منظمة التجارة العالمية: بشكل عام الاختصاص الرئيسي للمنظمة هو:⁷⁵

- ✓ تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية؛
- ✓ منتدى خاص بمفاوضات التجارة؛
- ✓ تسوية النزاعات؛
- ✓ مراقبة السياسة التجارية؛
- ✓ التعاون مع المنظمات الأخرى.

2 المبادئ الأساسية للمنظمة:

لا تختلف مبادئ المنظمة كثيرا على مبادئ الجات ويمكن تلخيصها في:⁷⁶

- ✓ **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** أي عدم معاملة أي دولة معاملة تفضيلية على حساب الدول الأخرى فجميع الدول تتساوى في الالتزامات والحقوق في التجارة الدولية وإن كان تميز فولصالح الدول النامية ويقع تحت هذا المبدأ أن أي تخفيض جمركي تستفيد منه أي دولة يستفيد منه جميع الأعضاء وفي إطار عدم التمييز بين المنتجات الوطنية والمنتجات الأجنبية؛ باستثناء الدول التي تنتمي إلى إقليم اقتصادي معين والدول الأعضاء في الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة، وكذلك ماتستفيد منه الدول النامية لحماية صناعيتها الناشئة

- عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 106.

- دادي عدون ناصر، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، الجزائر، دار المحمدية، 2003، ص 63.

- دادي عدون ناصر، متناوي محمد، انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 3، 2004، ص 68.

⁷⁵ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، تسوية النزاعات، مرجع سبق ذكره، ص 8-12.

⁷⁶ سعداوي يوسف، دراسات في التجارة الدولية، الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 63.

✓ **زيادة درجة التغلغل في الاسواق :** ويتأتى هذا عن طريق إلغاء القيود الكمية وغير التعريفية ويقع تحت هذا المبدأ التزام الدول الأعضاء بالقواعد التجارة الدولية؛

✓ **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:** وينص على منح الدول المتقدمة امتيازات إلى الدول النامية دون المطالبة بالمثل وهذا لتوفير الظروف الملائمة للتنمية في هذه البلدان وهذا نفس مبدأ الجات الذي تم إضافته في جولة كيندي إضافة إلى هذا وفي الإطار نفسه تحقق للدول النامية عدة امتيازات في ظل المنظمة يمكن تلخيصها في:

أ- تتمتع الدول النامية بفترات زمنية أطول من حيث الإلتزامات المتعلقة بالتخفيضات الجمركية

ب- تخفيض حدة تصاعد الضريبة الجمركية وفقا لدرجة التصنيع وهذا لتشجيع الدول النامية على إضافة عمليات صناعية على المواد الخام

ج- تحرير التجارة في المنسوجات والمنتجات الزراعية المهمة بالنسبة للدول النامية

4 **معيار الوفاية:** تتمثل في احقية الدولة في فرض قيود كمية على واردتها لحماية ميزان مدفوعاتها من الازالة بعجز كما اعطت الدول النامية احقية اللجوء إلى فرض القيود الكمية لحماية الصناعات الوطنية بها، في هذا الصدد أوضحت اتفاقية مكافحة الإغراق أن الدولة التي تصاب بضرر ملموس نتيجة الإغراق يمكنها فرض ضريبة جمركية على الواردات من الدول المغرقة

5 **إمكانية إعادة التفاوض:** ينص على إمكانية إعادة التفاوض حول الإلتزامات السابق تقديمها والموافقة عليها أو حل الاحكام الواردة في الاتفاقيات

المطلب 4: الانضمام إلى المنظمة

الانضمام إلى المنظمة عملية معقدة وطويلة، حيث منذ نشأة المنظمة سنة 1995 انضمت 41 دولة وهناك 21 دولة في مفاوضات للانضمام، وطبقا لقوانين المنظمة يحق لأي دولة لها الاستقلالية التامة في إدارة سياساتها التجارية الانضمام إلى المنظمة وفق شروط يتم الاتفاق عليها بين الدولة والمنظمة وعلى أي دولة تبدي رغبة في الانضمام ان تتبع الخطوات التالية⁽¹⁾.

المرحلة الأولى: تتقدم الدولة الراغبة في الانضمام إلى المنظمة طلبا رسميا للأمين العام للمنظمة.

المرحلة الثانية: يتم عرض طلب الانضمام على المجلس العام للمنظمة وفي حالة الموافقة يتم تشكيل فريق عمل يمثل المنظمة في المفاوضات مع الدولة الراغبة في الانضمام.

المرحلة الثالثة: تقوم الدولة الراغبة في الانضمام بتقديم مذكرة حول نظام التجارة لديها تقوم المنظمة بتعميمها على الدول الأعضاء..

المرحلة الرابعة : يتم تقديم الأسئلة من طرف أعضاء المنظمة حول المذكرة وانتظار الإجابة من طرف الدولة المقدمة لطلب الانضمام يمكن ان تتكرر هذه المرحلة عدة مرات مع نهاية هذه المرحلة فريق العمل يقوم بإصدار مسودة تقرير تتضمن المذكرة الاسئلة والاجوبة ونقاشات فريق العمل، ثم يتم اختيار رئيس لفريق العمل الخاص. مما لاشك فيه أن المال من الاحتياجات الأساسية في الحياة اليومية مثل غيرها من الحاجات التي تتمثل في سلعة أو خدمة، ولعله لا يغيب عن الذهن أن المال هو عصب الحياة لأي منظمة أعمال باعتباره المحرك الأساسي للوظائف والمهام داخل هذه المنظمة ومن ثم لا بد أن يتوفر المال في الوقت المناسب وأيضاً بالقدر المناسب، ولتلبية هذه الحاجة لابد من توفر الأسواق المالية، والنقدية المختلفة.

الأسواق المالية

المبحث الأول : ماهية الأسواق المالية

الربط

المطلب 1 : مفهوم السوق المالي ومكوناته

عادة ما ينصرف سوق المال إذا أطلق بدون تحديث إلى سوق الأوراق المالية؛ أي الأسهم والسندات وهذا هو المفهوم الضيق لسوق المال ويطلق عليه مصطلح البورصات، وهناك مفهوم آخر يشمل المؤسسات المالية التي تتعامل في الإقراض الطويل الأجل فقط، غير أن المفهوم المقبول لسوق المال هو الذي يتضمن أيضاً جميع الوسطاء، والمؤسسات المالية المختلفة بالإضافة إلى سوق النقد. وهذا يعني أن سوق المال يتكون من شقين أساسيين هما: أسواق رأس المال وسوق النقد.

أولاً : تعاريف الأسواق المالية

للسوق المالية عدة تعاريف بحسب اختصاص كل عون من الأعوان الاقتصاديين وهي:

✓ التعريف الاقتصادي :

يعتبر سوق المال المكان الذي يلتقي فيه الطلب والعرض لرؤوس الأموال الطويلة الأجل لتمويل جزء من الاقتصاد بمعنى آخر هي طريقة لتعبئة وتحويل الادخار الوطنية المجمعة لاستثمارها في مشاريع اقتصادية مختلفة.

✓ التعريف المالي :

هو سوق رؤوس الأموال الطويلة الأجل تتمثل في العارضين والطالبين لرؤوس الأموال من أجل الاكتتاب لرؤوس الأموال الاجتماعية للشركات وللتوظيفات ذات الأمد الطويل.

✓ **التعريف القانوني :** قد عرف المشرع الفرنسي في المادة الأولى من القانون رقم 98/08 المتعلق باللجنة المشرفة عن تنظيم عملية البورصة ما يلي يمثل هذا السوق إجمالي الصفقات المتعلقة بالقيم المنقولة، عقود التفاوض أو المنتجات المقبولة من طرف لجنة البورصة أو لجنة السوق الآجلة.

والشائع أنها وسيلة التي يلتقي من خلالها المشترون والبائعون والوسطاء والمتعاملون الآخرون من ذوي الاهتمامات (المالية والنقدية) بالأدوات الرأسمالية والنقدية أو بالصرف الأجنبي بغرض تداول الأصول المختلفة (المالية، الحقيقية، النقدية) لفترات متباينة اعتمادا على قوانين وأنظمة وتعليمات وكذلك عادات وتقاليد وأعراف معتمدة محليا أو دوليا.⁷⁷

ثانيا : مكونات الأسواق المالية: توجد تقسيمات مختلفة للأسواق المالية يمكن إيجازها بالآتي:

1/ **سوق رأس المال :** وهي أسواق التداول بالأوراق المالية وفيها تنتقل الأموال من الأفراد والشركات والمدخرات إلى الشركات المستثمرة من خلال أدوات مالية طويلة الأجل أهمها الأسهم والسندات.

يمثل سوق رأس المال المكان الذي تلتقي فيه قوى العرض والطلب للمتاجرة برؤوس الأموال؛ كالأوراق المالية، القروض بأنواعها...، فهو بالتالي فضاء يلتقي فيه الأعوان الاقتصاديون ذوي العجز المالي والذين هم في حاجة للأموال، ومن ثم يتم التعامل على أساس الثروة التي يتفقون عليها والتي تخص عائد كل من الطرفين.⁷⁸

2/ **سوق النقد :** وهو السوق الذي تنتقل فيها الأموال من خلال أدوات مالية قصيرة الأجل ذات سيولة عالية؛ مثل الودائع القابلة للتداول والقبولات المصرفية والأوراق التجارية وغيرها ومن أهم المنشآت المالية التي تعمل في سوق النقد البنوك التجارية، ويرتكز سوق النقد على عامل أساسي ومهم هو سعر الفائدة بناء على العرض والطلب، ويعتبر رفدا هاما لتمويل القصير الأجل إذا أنه يوفر الفرصة للمقترضين للحصول على الأموال اللازمة بالأجل القصير.

السوق النقدي هو الآلية التي يتم من خلالها إصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، حيث فيها يتركز عرض وطلب الأموال القابلة للإقراض لفترة تقل عن عام، فيقوم أصحاب الأموال (العارضين) الراغبين في توظيف مدخراتهم عن طريق التخلي عن منافع نقودهم لفترة قصيرة مقابل الحصول على عائد منها، وفي المقابل يقوم الطالبين الراغبين في الحصول على منافع نقود الغير لفترة قصيرة مقابل دفع فائدة ما.⁷⁹

ويمكن تحديد الأطراف المتعاملة فيه إلى:

⁷⁷ هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، الأردن، دار صفاء، 2003، ص58.

⁷⁸ نقلا على بوكساني ص42

⁷⁹ يونس محمود، مبارك عبد المنعم، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص133.

- ✓ العارضون للأموال (أصحاب الفوائض) وهم المقرضون أصحاب الفائض النقدي؛ كالأفراد والمؤسسات؛
- ✓ الطالبون للأموال (أصحاب العجز) وهم المقترضون أصحاب العجز النقدي؛ كالأفراد والمؤسسات؛
- ✓ المؤسسات الوسيطة والتي تتلقى الفوائض المالية وتقرضها لأصحاب العجز؛ وتتمثل هذه المؤسسات في البنك المركزي، البنوك التجارية، شركات التأمين،...

المطلب 2: شروط تكوين الأسواق المالية

نذكر منها على الأساس:

1/ زيادة عدد وكفاءة المؤسسات المالية لدى الدولة: حاول بعض الاقتصاديين تحليل العلاقة الموجودة بين زيادة

عدد المؤسسات المالية للدولة النامية وعملية تطوير التنمية الاقتصادية. وقد اعتمد العديد من الباحثين في تحليل ذلك على تطوير الادخار بهدف الاستثمار وعلى هذا فإن الرغبة في تطوير سياسة التمويل في المشروعات لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يعتبر عنصر هام بالنسبة للدولة النامية وهكذا فالموضوع الخاص بتكوين السوق المالي يقتضي بتشجيع الادخار في القطاع الخاص وهذه المشكلة لها أهمية واضحة خصوصا لو علم إن الادخارات المنظمة تساعد على زيادة عملية التنمية والدفع إلى الأمام.

2/ تحويل المدخرات المجمعة إلى الاستثمارات : يجب أن يكون الهدف النهائي من تجميع المدخرات هو

توجيهها نحو الاستثمار. ويعتبر سوق المالي سوق استثمار أموال الأفراد والمؤسسات والبنوك في شراء الأوراق التي تمثل حصص في رأس المال الخاص بالمؤسسات الصناعية أو التجارية أو قروض تتمثل في السندات وتتسم الأوراق المالية بالمرونة إذ ينقل المستثمر أمواله من مشروعات قائمة ويشتري أسهم في مؤسسات أخرى في طور الانجاز أو قائمة تسعى إلى التوسيع ومن ثم فإن الأسواق المالية تسعى إلى تنمية الادخار وتشجيعه إلى التنمية الاقتصادية. والمشكلة الرئيسية في البلدان النامية ليست في زيادة الادخار فحسب ولكن في تغير الطريقة المستعملة في حفظه وهي الاكتناز فالعمل الرئيسي والمؤكد في الدول النامية هو تفجير طاقة هذا الادخار البدائي ليصرف مع الاستثمارات المنتجة.

3/ إنشاء بورصة الأوراق المالية : تعتبر بورصة الأوراق المالية من أجهزة الادخار والاستثمار للدولة ذات

الاقتصاد الحر أو الاقتصاد المختلط حيث يلعب كل من القطاع العام والخاص دورا في هذا الشأن فالبورصات هي أسواق لاستثمار أموال الأفراد والبنوك التجارية وشركات التأمين وصناديق الادخار وعندما تكون سوق الأوراق المالية منظمة ويكون التعامل فيها واسع النطاق فإنها تهتم بالمرونة كما تقوم بتحويل الأوراق المدخرة حديثا إلى أموال مستثمرة في مشروعات طويلة الأجل أو إلى أموال سائلة عند الحاجة.

4/ الاهتمام بوسائل الادخار ومراقبتها : إن تكوين الشركات أوطرح السندات في البورصة لابد أن يصحبه إعلان مناسب ويكون على المستوى الوطن ولذلك حتى تتاح الفرصة لكل مستثمر أو مدخر أن يوظف أمواله. وللمحافظة على صغار المدخرين فلا بد من مصدر البيان من المراجعة والوقوف على البيانات الواردة في إعلانها.

5/ ضرورة توفير الاستقرار السياسي : تعتبر هذه النقطة من أهم العوامل في جلب رؤوس الأموال وتحويلها من الادخارات الخاصة إلى الاستثمار المتوسط والطويل الأجل وأن كان هذا العامل مهما للمستثمر العادي المقيم في دولته، فهو أكثر أهمية بالنسبة للمستثمر الأجنبي لان له الحق في تحويل صافي أرباحه من الداخل إلى الخارج كما تؤمن له الدولة انتقال رؤوس أمواله إلى وطنه بعد نهاية كل استثمار. كما أن استقرار العملة في الدولة ما، ومحاولة السيطرة على التضخم، يعتبران من العوامل المشبعة على تنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.

المطلب 3 : تطوير الأسواق المالية

يتم التطوير إما في جانب العرض وذلك بتشجيع إنشاء شركات الأموال وخلق أدوات جديدة أو من جانب الطلب وذلك بتوفير المناخ الملائم اقتصاديا وسياسيا ونشر الوعي الادخاري لدى الأفراد وتوفير المعلومات الكافية عن قطاعات الأعمال المختلفة ونشاطها. وفي البلاد المتقدمة يكفي التطوير من أحد، حيث أن النسق الاجتماعي والاقتصادي السائد يتكفل لتطوير الجانب الآخر من الاستجابة التلقائية. أما في البلاد المتخلفة والنامية فإن التطوير لابد أن يشمل الشقين معا، وليس هناك جدول من زيادة العرض دون أن يكون هناك طلبا كافيا. وهذا نجد أن هذه البلاد تسعى لزيادة المدخرات حيث أنها تمثل أهم الموارد الحقيقية للأموال اللازمة لأغراض التنمية ومن المعروف أن هذه المدخرات عادة ما تكون مدينة في هذه البلاد، ومن هنا يظهر دور المؤسسات المالية التي يتكون منها سوق المال والتي ينبغي أن تقوم بدور فعال في تجميع المزيد من المدخرات وما يتبع ذلك من تنشيط سوق المال بصفة عامة والأوراق المالية بصفة خاصة.

المطلب 4: العوامل المؤثر في الأسواق المالية

يمكن أن تتعرض الأسواق المالية لعدة مؤثرات، بإمكانها أن تؤدي بالسوق إلى التألق والنجاح، وذلك في حالة ما إذا كانت هذه المؤثرات، ايجابية أما إذا كانت هذه الأخيرة سلبية فإنها ستؤدي حتما إلى فشل وظائف السوق وهي في الآتي:

1/ العوامل الايجابية : لقيام سوق مالي لدولة ما، لابد من توفر الشروط الأساسية المذكورة سابقا إلا أن لنجاح هذه السوق يتطلب عدة عوامل إلى جانب هذه الشروط وهي :

✓ خلق جومن الثقة بين المتعاملين بالأوراق المالية المتدأولة بالسوق المالي وذلك بوضع نظم كفيلة يتم التعامل بها، وكذا تحديد الشروط الواجب توفرها في المتعاملين وهذا لضمان حماية وسلامة المستثمرين في السوق المالي وتنمية الوعي الاستثماري لدى الموظفين.

✓ جعل الادخار والاستثمار اختياريين وليس إجباريين وهذا لتحسيس الأشخاص والمودعين أوالمستثمرين أن لديهم الحرية التامة في اتخاذ القرار.

✓ توفير الخبرات والكفاءات القادرة على إدارة الأسواق المالية والسمسرة وذلك بقيام الدولة بعملية تكوين أي تكوين الخبرات والكفاءات...الخ.

2/ **العوامل السلبية :** إن العوامل التي تلعب دورا هاما في تقلبات أسعار البورصة، ليست ذات طبيعة مماثلة لقوانين الفيزياء والكيمياء، ولا يمكن لأي كان، ومهما كان أن يتوقع مسبقا اتجاه أسعار البورصة ولا معرفة اتجاه الأسواق المالية بشكل دقيق، وأن يحدد درجة هبوطها أوارتفاعها.ومن أهم هذه العوامل المؤثرة سلبا على الأسواق المالية كما يلي:

✓ **العوامل الاقتصادية :** هي اعتماد العملاء بتمويل جانب واحد من الاقتصاد،وقد تقع حادثة ما تؤدي بهم إلى الإفلاس وبالتالي تدهور قيمة السوق المالي الذي كانت تتدأول فيه هذه الورقة.

✓ **العوامل المالية :** تخضع البورصة لقانون العرض والطلب فكلما زادت كمية رؤوس الأموال الموضوعة في التدأول كلما تحسنت أسعار أوراق البورصة واتجهت نحوالصعود كذلك كلما قلت كمية رؤوس الأموال المعروضة كلما اتجهت أسعار البورصة نحوالهبوط.

ومن أهم الأسباب التي تؤثر على عرض وطلب رؤوس الأموال :

✓ **الادخار :** وهوالتوفير في إنفاق الدخل على السلع الاستهلاكية وهذا ما حدث في فترة ما بعد الحرب العالمية إذ أن الناس كانوا ينفقون مدخراتهم إلا في الأموال الضرورية كالأكل والشرب والبناء...الخ ويؤثر هذا النقص في الأموال أوانعدامها سلبا في السوق.

✓ **السياسة الائتمانية :** يجب على الدولة أن تراعي إلى جانب الأسواق المالية أثناء إصدارها للقوانين توجه سياستها المالية.فالسياسة المالية التقليدية تؤدي إلى انخفاض الأموال المدخرة مما يؤثر مباشرة على السوق الخاصة بتلك الشركة.وهذا ما يؤدي بالشركة إلى تقليل من نشاطها داخل الأسواق المالية.

✓ **العوامل الأمنية :** قد تحدث عملية تغير اتجاه رؤوس الأموال من بلد إلى آخر نتيجة الحروب أوالأزمات السياسية، وهذا راجع إلى خوف العملاء على أموالهم مما يؤدي إلى تدهور السوق في تلك المنظمة.

✓ **العوامل النفسية :** تتمثل هذه العوامل في الإشاعات الزائفة التي تحدث اضطرابا على مستوى الأسواق المالية، كما يمكن أن يكون أن يحدث أزمة داخل البورصات. فمثلا عندما يقوم العملاء ببيع أوراقهم المالية في وقت واحد فإنهم يتخلون عن السوق.

المبحث الثاني : سوق الأوراق المالية

المطلب 1 : تعريف سوق الأوراق المالية ومكوناته

أولا: تعريف سوق الأوراق المالية

وهي سوق مستمرة ثابتة في مكان تقام في مراكز التجارة والمال في مواعيد محددة يغلب أن تكون يومية، يجتمع فيها أصحاب رؤوس الأموال والسماصرة للتعامل في الأوراق المالية وفقا لنظم ثابتة ولوائح محددة وتتسم سوق الأوراق المالية بحساسية شديدة فهي أول من يتأثر بالكساد والرواج وفي جميع الأحوال العادية يتحدد سعر الأوراق المالية بعوامل العرض والطلب شأنها في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

وهناك تعريف آخر لسوق الأوراق المالية بأنه عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق وأصل مالي معين وتمكن المشتريين من بيع وشراء عدد من الأسهم والسندات داخل البورصة عن طريق السماصرة أو الشركات العاملة في هذا المجال.

ثانيا : مكونات سوق الأوراق المالية:

تتكون من:

✓ **سوق إصدار الأوراق المالية (السوق الأولية):** يتم في نطاقها التعامل مع الأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة؛ وذلك عن طريق ما يسمى بالاككتاب، سواء تعلق ذلك بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركات الجديدة أو عند زيادة رأسمالها بعد التأسيس، أو بإصدار السندات عند الحاجة إلى قروض طويلة الأجل. والاككتاب في الأسهم قد يكون خاصا (مغلقا) أي مقصورا على المؤسسين وحدهم وقد يكون عاما؛ وذلك عن طريق طرح كل أو بعض أسهم الشركة على الجمهور للاكتتاب فيها. أما الاكتتاب في السندات فغالبا ما يكون عاما، حيث يتم اللجوء إلى الجمهور للاكتتاب في السندات.

✓ **سوق تداول الأوراق المالية (السوق الثانوية) :** يتم في نطاقها التعامل على الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية وتم الاكتتاب فيها. ويشمل تداول هذه الأوراق المالية بالسوق الثانوية البيع والشراء بين حاملها وأي مستثمر آخر؛ لذا فالملاحظ في هذه السوق أن متحصلات بيع الأوراق المالية لا تذهب إلى الجهة التي أصدرتها بل تذهب إلى حاملي هذه الأوراق الذين يحصلون على ناتج عملية البيع؛ فهم يتحملون الخسائر

(في حالة نقص سعر بيع الورقة عن سعر شرائهم لها)، كما أنهم يجنون الأرباح (في حالة زيادة سعر بيع الورقة عن سعر شرائهم لها).

المطلب 2: خصائص ووظائف أسواق الأوراق المالية

سيتم تفصيل كل منها كما يلي:

أولاً: خصائص أسواق الأوراق المالية

وهي أسواق بيع وشراء الأوراق المالية يتم تداولها في السوق النقدي لسوق رأس المال فقد قام على أساس كون الموجودات المالية التي تناولها في كل منها طويلة أو قصيرة الأجل، فإذا اسمينا هذا التمييز على سوق العملات الأجنبية، فإن هذا يدخله على نطاق السوق النقدي، فإذا كانت الموجودات طويلة الأجل فإن معظم المؤلفات تشير إلى سوق الأوراق المالية على أنه السوق الذي يتم تداول الأوراق المالية فيه سواء كانت طويلة أم قصيرة الأجل وهناك تداول الأوراق المالية لأول مرة. وفي سوق الأوراق المالية الثانوية يتم تداول الأوراق المالية المصدرة سابقاً أي التي سبق وأن بقيت في الأسواق الأولى.

أما سوق الأوراق المالية تقسم (كما هو الحال في سوق العملات الأجنبية) وسوف تباع بسوق موازي (غير

نظامي) في السوق النظامي يتم تداول أسهم وسندات الشركات المسجلة وفق نظام السوق

1- أنها توفر المعلومات الضرورية للمستثمرين. وفي هذا السوق غير النظامي (الموازي) يتم تداول الأوراق المالية لمؤسسات غير المسجلة في قوائم السوق. لذلك معظم البلدان هناك أدوات مستقلة ذات صلاحيات تدير العمليات في السوق المالي وتوفر للمتعاملين المعلومات الضرورية.

2- التداول في سوق الأوراق المالية يوفر المناخ الملائم والمنافسة التامة وبالتالي تحديد الأسعار العادلة على أساس العرض والطلب.

3- التداول في سوق الأوراق المالية خصوصاً في الأسواق الثانوية يتم من خلال الوسطاء أو السماسرة أو من ذوي الخبرة في الشؤون المالية بالإضافة إلى الكفاية المالية التي يجب أن تتوفر فيهم.

4- نظراً للمرونة التي تتميز بها الأسواق المالية وإمكانية الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات فإن ذلك يعطي خاصية للأوراق المالية بكونها تتميز عن غيرها من أسواق السلع بأنها أسواق واسعة تتم صفقات كبيرة ومتعددة قد يتسع نطاقها يشمل أجزاء عديدة من العالم في نفس الوقت.

5- أسواق الأوراق المالية تتصف بأنها متطورة مما يتيح مجالات واسعة للاستفادة من أمام فئات المستثمرين في مختلف أرجاء العالم.

6- الاستثمار في الأسواق المالية يتطلب معرفة المعلومات السوقية واتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة. وبالتالي فإن الاستثمار في الأوراق المالية ذات المخاطر العادية قد يكون ذو أبعاد سلبية، الأمر الذي يستدعي في بعض الأحيان من الحكومات التدخل لمنع بعض المعلومات الضارة للمجتمع والأفراد.

ثانيا : وظائف أسواق الأوراق المالية

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- 1- إيجاد حلقة فعالة بين البائعين والمشتريين الأمر الذي ييسر الاستثمار التمويل للإقراض؛
- 2- تشجيع الادخار وذلك بفتح مجالات واسعة أمام صغار المدخرين لإيجاد فرص استثمار ملائمة؛
- 3- توجيه الادخار نحو الاستثمارات الأكثر كفاءة وإنتاجية الأمر الذي يولد عائد ملائم للمستثمر ويعود بالنفع العام على مستوى الاقتصاد الوطني؛
- 4- وجود سوق يساعد السياسة النقدية والمالية على تحقيق أهداف تلك السياسات في العملة الاقتصادية؛
- 5- توفير المعلومات والبيانات التي تمكن المستثمر من حسن الاختيار للوسائل الاستثمارية وتمكنه من إعادة النظر من استثماراته مما يعود عليه بالنفع والفائدة؛

المبحث الثالث: الأوراق المالية محل التعامل في الأسواق المالية ومخاطرها

الأوراق المالية هي صكوك الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات والمصارف والهيئات العامة وغيرها، وهي صكوك طويلة الأجل تصدر لمدة حياة الشركة فيما يتعلق بالأسهم أو لمدة عدد من السنوات فيما يتعلق بالسندات مما يجعلها عرضة لتقلب الأسعار في السوق حسب التغيرات الظروف الاقتصادية. ومن خلال هذا سنتطرق إلى تعريف وخصائص وأنواع كل من الأسهم والسندات من خلال المطالب المالية.

المطلب 1: السندات

تعد السندات أحد أشكال الاستثمار في الأصول المالية ويعرف السند بأنه : هو صك مديونية بمقتضاه يتعهد مصدر السند برد القيمة المدونة على السند بالإضافة إلى الفوائد لمالك السند وذلك من خلال فترة زمنية متفق عليها. نستنتج أن السند يعتبر بمثابة اتفاق بين المنشآت والمستثمر، والسند يكون لحامله، وهو بذلك ورقة مالية قابلة للتداول بالبيع أو الشراء التنازل وقد يكون اسمي، وبشبه دائنية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها.

أولا : خصائص السندات : تتمثل خصائص السندات فيما يلي :

- السند وثيقة قرض تثبت أن حامله دائن اتجاه المؤسسة التي أصدرته.

- يستفيد حامل السند من دخل ثابت ومعروف مسبق يتمثل في الفائدة ويحصل عليه طول عمر السند.

-من خصائص السندات التدأول في بورصة الأوراق المالية.

-حامل السند ليس له أي حق في التدخل في شؤون تسيير المؤسسة.

-في حالة تصفية المؤسسة أو إفلاسها تمنح الأولوية لحملة السندات على حملة الأسهم في استرجاع رأسمال الموظف باعتبارهم دائنين للمؤسسة بالإضافة إلى هذه الخصائص هناك أخرى جوهرية تتمثل في :
وهي تدلنا على العوامل التي تميز السند عن غيره من السندات وكذلك الورقة المالية وتشمل
أ . الكوبون : وهو عبارة عن الدخل الذي يحصل عليه حامل السند ويتحدد بمعدل بأسعار الفائدة السائدة في السوق لسندات والتي لها نفس درجة المخاطرة.

ب . تاريخ الاستحقاق : يشير إلى الفترة التي يحصل فيها حامل السند على القيمة الاسمية للسند، وهناك نوعين تاريخ الاستحقاق فعلي وأصلي.

ج . القيمة الاسمية : وهي القيمة المدونة على السند والتي يتعهد مصدر السند بردها إلى حامل السند في تاريخ الاستحقاق.

د . شروط نقل الملكية : لا يتم نقل الملكية السند القابل للتدأول إلا من خلال إجراءات معينة لنقل القيد من سجلات الشركة.

ثانيا : أنواع السندات :

1 . السندات الدائمة : وهي سندات ليس لها تاريخ استحقاق محدد والوسيلة الوحيدة لتخلص من هذا السند

هو بيعه لشخص آخر، وهذا لا يمنع المنشأة المصدرة من كراء السندات التي أصدرتها من السوق مباشرة.

2 . السندات ذات تاريخ الاستحقاق المحدد : هي سندات التي لها تاريخ استحقاق وفي هذا التاريخ يتقدم

حامل السند إلى المنشأة المصدرة لكي يسترد القيمة الاسمية للسند.

3 . السندات القابلة للاستدعاء : وهي سندات تعطي للجهة المصدرة الحق في سداد السندات قبل تاريخ

استحقاقها، وتقوم المنشأة المصدرة بممارسة حق الاستدعاء اعتمادا على سعر الفائدة السائدة في السوق.

4 . السندات ذات العائد الصفري : هذا النوع من السندات لا يمنح المستثمر فوائد دورية وإنما يحصل

المستثمر على فوائد عند تاريخ الاستحقاق أو عند بيع السند، وتتمثل الفائدة على هذا النوع من السندات في

الفرق بين القيمة التي اشترى بها المستثمر والقيمة الاسمية التي يبيع بها السند.

5 . السندات ذات معدل الفائدة المتحرك : يتم في تعديل معدل الكربون بصورة دورية لكي يعكس أثر

التضخم، لأن التضخم يجعل الفائدة المتفق عليها غير كافية لتعويض المستثمر.

6 السندات الرديئة : يقصد بها تلك السندات التي يرفع مقدار المخاطرة المرتبطة بالعائد المتحقق.

7 . السندات القابلة للتحويل: يعني أن السندات المصدرة يمكن تحويلها إلى أسهم عادية. إما اختيارية أي برغبة حامل السند، أو إجبارية عن طريق استدعاء حملة تلك السندات.

المطلب 2: الأسهم

هي نوع آخر من أنواع الأوراق المالية المتداولة في بورصة الأوراق المالية ولها عدة مفاهيم نذكر منها :
- السهم هو عبارة عن حصة متساوية من رأسمال شركة مساهمة، ويتم تقديم الحصة من طرف الشريك لأي شخص مكتتب مقابل الحصول على وثيقة تسمى السهم وتحصيل قيمة الاسمية.
- السهم هو عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزا في جزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحصل كل الأعباء التي تنتج عن امتلاك هذه الورقة.
ونستخلص مما سبق أن : السهم هو ورقة تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس المال في حدود قيمته الاسمية، وعليه فحامل السهم هو شريك في المؤسسة، وللأسهم خصائص وأنواع نذكرها فيما يلي :

أولا : خصائص الأسهم :

للأسهم عدة خصائص وهي :

- يسمح السهم لصاحبه بالاستفادة من عائد هوربح السهم أو الحصة وكذلك يتحمل جزء من الخسارة في حالة تحقيق المؤسسة لخسائر؛

- الدخل الذي يدره السهم هو دخل متغير، وهو مرتبط بالنتائج التي تحققها المؤسسة بالأفق الاقتصادي لهذه المؤسسة.

- السهم هو ورقة مالية غير محددة الأجل، وأجله النظري هو حياة المؤسسة ذاتها، فالسهم يعتبر بالنسبة للمؤسسة مصدر تمويل دائم.

- صاحب السهم له الحق في المشاركة في تسيير المؤسسة وذلك عن طريق المشاركة في عملية التصويت المتخذة؛

- يشكل السهم موضوعا للمضاربة في البورصة؛

- في حالة تصفية المؤسسة، أصحاب الأسهم هم آخر من يستوف حقوقهم باعتبارهم شركاء؛

- من خصائص الأسهم إنها قابلة للتداول ببورصة الأوراق المالية؛

ثانيا : أنواع الأسهم :

تنقسم الأسهم إلى أربع فئات :

من حيث الشكل الذي تظهر به :

1- **أسهم اسمية** : وهي الأسهم التي تسجل عليها معلومات منها اسم مالكيها والقيمة الاسمية للسهم بجانب بيانات عن الشركة المصدرة لها ولا يجوز التنازل عنها أو نقل ملكيتها عن طريق البيع في البورصات الأوراق المالية إلا بعد توقيع عضوين من أعضاء مجلس الإدارة وإثبات ذلك في دفاتر الشركة.

2- **الأسهم لحاملها** : وهي أسهم لا يذكر فيها اسم المساهم، ويعتبر حاملها مالكا كما يمكن التنازل عنه من شخص لآخر ولا تلتزم الشركة إلا بمالك واحد فقط للحصول على حقوقه، وهو الحائز حتى ولو حصل عليه بطرق غير قانونية.

3- **الأسهم لأمر** : الشركة تصدر أسهمها لأمر، وتشتترط أن تكون كاملة الوفاء أي دفع كل قيمتها الاسمية إذ أن الشركة لا تستطيع أن تتعقب تداول السهم، ولا تستطيع أن تعرف على المساهم الأخير الملزم برصيد القيمة التي لم تدفع من قيمة السهم.

من حيث نوع الحصة التي يدفعها :

1. **الأسهم النقدية** : وهي أسهم يجب دفع قيمتها نقداً، ولا يصبح السهم قابلاً للتداول بالطرق التجارية، إلا بتحديد الشكّة بصفة نهائية وصدور المرسوم المرخص بتأسيسها.

2. **الأسهم العينية** : وهي التي تمثل حصة عينية من رأسمال الشركات كعقار أو مصنع... الخ مقدرة ومصادق عليها من الجمعية العامة التأسيسية ولا تسلم هذه الأسهم لأصحابها، إلا بعد تسليم المقدمات التي تقابلها وتعتبر قيمة مدفوعة بالكامل، وقد منع القانون تداول الأسهم العينية إلا بعد سنتين من إصدارها.

3. **الأسهم المختلطة** : وهي التي يدفع بعض قيمتها عينا والباقي يدفع نقداً.

من حيث الحقوق التي يخولها السهم :

1. **أسهم ممتازة** : تخص دون غيرها من الأسهم ببعض الامتيازات كما يطلق عليه اسم أولوية وأفضلية، ويتخذ هذا الامتياز الممنوح أحد الصور التالية :

- الأولوية في الحصول على الأرباح أو في قسمة ناتج التصفية؛

- منح حامله أصواتاً في مداولات الجمعية العامة، سمي السهم بالصوت المتعدد؛

- منح حامله حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الشركة عند تقرير زيادة رأسماله؛

2. **أسهم عادية** : وهي أكثر أنواع الأسهم انتشاراً لأنها تمثل الأهل ولا تعطي أصحابها أي امتيازات.

والسهم العادي هو صك وله ثلاثة قيم، قيمة اسمية، ودفترية، وقيمة سوقية والقيمة السوقية تعتبر هي التقدم

الحقيقي للسهم وهي تتوقف على العائد المتوقع من نتيجة الأرباح الرأسمالية والتوزيعات التي يحصل عليها

المستثمر.

3. من حيث علاقتها برأس المال : وهي أسهم رأس مال، أسهم تتمتع :

-إن أسهم رأس المال هي الأسهم التي لم تستهلك قيمتها.

-أسهم التمتع وهي الأسهم التي استهلكت قيمتها، ويقصد باستهلاك السهم الشركة بدفع القيمة الاسمية للمساهم أثناء حياة الشركة ودون انتظار لإنهاء أجلها وتصفيتها، وذلك بسبب تعلق نشاط الشركة في استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية، أو مرفق من المرافق العامة ممنوح لمدة محدودة أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك بالاسـتعمال أو بـزول بـعد فـترة مـعينة وهـكذا فـإن الأـسـهم والسندات هما يتداولان في بورصة الأوراق المالية وذلك بالاكـتـاب، وسوف نقارن بين الأسهم والسندات :

المطلب 3 : المخاطر التي تتعرض لها الأوراق المالية

1. مخاطر سعر الفائدة: هي التغيرات التي تحدث في العائد على ورقة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة، حيث أن العلاقة بين أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة عكسية.

2. مخاطر السوق: هي التغيرات التي تحدث في العوائد على الأوراق المالية نتيجة للتغيرات في السوق ككل كالركود الاقتصادي أو الحروب.

3. مخاطر التضخم: ففي حالة التضخم، يتأثر العائد الحقيقي حتى ولو كان العائد الاسمي مضمون (مثل في حالة السندات الحكومية).

4. مخاطر الأعمال: هي المخاطر الناتجة عن التعامل في صناعة معينة. على سبيل المثال، يمكن أن تواجه شركة محلية لصنع السيارات منافسة قوية من منتجين أجنب.

5. المخاطر المالية: هي المخاطر المرتبطة بنسبة الديون المستخدمة في هيكل رأسمال الشركة.

6. مخاطر السيولة: هي مدى صعوبة بيع وشراء هذه الأوراق المالية في السوق الثانوي.

7. مخاطر سعر الصرف : هي المخاطر المرتبطة بالتغيرات في أسعار الصرف ولا سيما بالمستثمرين الذين يستثمرون في الأسواق العالمية.

8. المخاطر السياسية: تؤثر هذه المخاطر على قرار كل من المستثمر المحلي والأجنبي ويمكن أيضاً وضع تلك المخاطر ضمن إطارين: المخاطرة المنتظمة والمخاطرة غير المنتظمة:

أ. المخاطرة المنتظمة أو المخاطرة غير القابلة للتنوع : هي ذلك الجزء من المخاطرة الذي تسببه عناصر تؤثر على السوق ككل، وبالتالي لا يمكن التخلص منه من خلال التنوع لأنه يؤثر على كل الشركات في نفس الوقت. ومن بين هذه العناصر هناك التضخم وأسعار الفائدة والسياسات المالية والنقدية.

ب. المخاطرة غير المنتظمة أو المخاطرة القابلة للتنويع : المخاطرة التي تسببها عناصر خاصة بالشركة، وبالتالي يمكن التخفيض من حدتها من خلال التنويع لأن أي تأثيرات سلبية على شركة قد تقابلها تأثيرات إيجابية على شركة أخرى. ومن بين هذه العناصر هناك إضراب العمال، سوء إدارة الشركة وارتفاع مستوى الديون.

المطلب 4: معلومات إضافية للأسواق المالية:

سوق إصدار الأوراق المالية (السوق الأولية) يتم في نطاقها التعامل مع الأوراق المالية عند إصدارها لأول مرة؛ وذلك عن طريق ما يسمى بالاككتاب، سواء تعلق ذلك بإصدار الأسهم عند تأسيس الشركات الجديدة أو عند زيادة رأسمالها بعد التأسيس، أو بإصدار السندات عند الحاجة إلى قروض طويلة الأجل. والاككتاب في الأسهم قد يكون خاصا (مغلقا) أي مقصورا على المؤسسين وحدهم وقد يكون عاما؛ وذلك عن طريق طرح كل أوبعض أسهم الشركة على الجمهور للاكتتاب فيها.

أما الاككتاب في السندات فغالبا ما يكون عاما، حيث يتم اللجوء إلى الجمهور للاكتتاب في السندات. تعريف لمصطلحات البورصة يتم في نطاقها التعامل على الأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية وتم الاككتاب فيها. ويشمل تداول هذه الأوراق المالية بالسوق الثانوية البيع والشراء بين حاملها وأي مستثمر آخر؛ لذا فالملاحظ في هذه السوق أن متحصلات بيع الأوراق المالية لا تذهب إلى الجهة التي أصدرتها؛ بل تذهب إلى حاملي هذه الأوراق الذين يحصلون على ناتج عملية البيع؛ فهم يتحملون الخسائر (في حالة نقص سعر بيع الورقة عن سعر شرائهم لها)، كما أنهم يجنون الأرباح (في حالة زيادة سعر بيع الورقة عن سعر شرائهم لها).

أهمية : تعتبر أسواق الأوراق المالية بحكم وظيفتها الاقتصادية صلة الوصول بين المشاريع ومدخرات الأفراد، كما أنها تعد سوقا منظمة لتداول الأسهم والسندات حيث يتم بيع وشراء الأوراق المالية فيها من خلال السماسرة المرخص لهم، وحيث يلعب فيها العرض والطلب دور الرئيسي في تحديد الأسعار فيما يوفر الحماية للمستثمرين من الغش والتدليس من خلال القواعد التي تلزم بها أعضائها من السماسرة في معاملاتهم مع المستثمرين بالإضافة إلى ما توفره السوق من العلانية للمستثمر عن وضعية الشركات المالية... وتلعب سوق الأوراق المالية دورا هاما في توزيع مدخرات الأفراد على مختلف المشاريع الاقتصادية وتنشيط كافة قطاعات النشاط الاقتصادي بما ينعكس أثره في النهاية على معدل التنمية الاقتصادية للبلاد، وهي بذلك تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي للبلاد في أوقات الكساد والرواج.

1. **السوق الثانوي :** ويختص هذا السوق بالتعامل بالأوراق المالية التي تم إصدارها أو طرحها من قبل؛ أي بعد توزيعها سواء مباشرة أو بواسطة أحد المؤسسات المالية المتخصصة يطلق على هذا السوق بالبورصة.

2. **السوق الأولي** : يختص هذا السوق بالتعامل في الإصدارات الجديدة سواء لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع في مشروع قائم، وذلك من خلال زيادة رأسمالها وهذا يعني أن المنشآت التي تحتاج إلى أموال يمكنها إصدار عدد من الأوراق المالية، وطرحها للاكتتاب سواء في الاكتتاب العام أو الخاص. وهذا يعطي فرصة لجميع الأفراد والهيئات المختلفة المشاركة عن طريق مدخراتهم في توفير الأموال.

إذن هذا السوق ما هو إلا أداة لتجميع المدخرات وتقديمها للمشروعات، وتنشأ نتيجة لذلك علاقة بين مقدمي الأموال (المكتتبين) وبين تلك المشروعات. وقد يتم إصدار وتصرف هذه الأوراق إما بطريقة مباشرة حيث تقوم الجهة المصدرة بالاتصال بعدد من كبار المستثمرين سواء أفراد أو مؤسسات مالية لكي تبيع لها الأسهم والسندات التي أصدرتها. وإما أن يتم ذلك بطريقة غير مباشرة وهو قيام مؤسسة متخصصة - عادة مؤسسة مالية - بإصدار هذه الأوراق وهو الأسلوب الأكثر شيوعا.

سعر وسوق الصرف

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

يتم في هذا المبحث تقديم مفاهيم عامة حول سعر الصرف، وقد قسم إلى ثلاث مطالب كالتالي:

المطلب 1: مفهوم سعر الصرف

قبل تعريف سعر الصرف يتم أولا التطرق إلى تعريف كل من الصرف وسوق الصرف

أولا : تعريف الصرف

الصرف هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها فكل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية، وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية (عملات الدول الأخرى) عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارجه، حيث تحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد السلع المستوردة، وتضطر لذلك بالذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر كي تتم هذه العملية، وهذا لعدم وجود وحدة نقدية مشتركة تتمتع بقوة إبراء قانونية في الوفاء بالتزامات.⁸⁰

ثانيا: تعريف سوق الصرف

⁸⁰ برنه عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تجارة ومالية دولية، جامعة ورقلة، 2016، ص 03. **الكلية**

هو مكان تلاقي عروض وطلبات مختلف العملات، ومن خلاله يتم تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى. وهو أيضا الوعاء الذي تتم فيه كل الصفقات العالمية. وأسواق الصرف غير محددة بمكان، بل تتوزع على كل المراكز المالية عبر الشبكات المعلوماتية والبنوك والمؤسسات المالية.

ثالثا: تعريف سعر الصرف.

التعريف الأول: يعرف سعر الصرف بأنه سعر عملة بعملة أخرى، أو هو مبادلة عملتين، فأحد العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنًا لها.

التعريف الثاني: سعر الصرف هو كأي سعر آخر يمكن التعامل معه في نظرية الأثمان، حيث تعد إحدى العملتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة، وهناك طريقتين في النظر لأي من العملتين كسلعة، فإحدهما ترى أن العملة الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية وهي الطريقة المباشرة، والطريقة الأخرى تعد السلعة هي العملة المحلية وتقاس وحدتها بالعملة الأجنبية وهي الطريقة غير المباشرة.⁸¹

إضافة للتعريفين السابقين لسعر الصرف يمكن تقديم التعريف التالي:

هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها.⁸² وتتغير أسعار الصرف يوميا استجابة للتغيرات في ظروف العرض والطلب في أسواق الصرف وما يمكن استنباطه من مفهوم سعر الصرف انه يشمل على أربعة عناصر هامة هي:⁸³

- العملية: وهي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.
- المكان: يقصد به سوق الصرف.
- الهدف: وهو تسوية المدفوعات الدولية.
- السعر: وهو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية.

81 مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2006، ص 129

82 دوحة سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2015، ص 4.

83 نفس المرجع السابق ص 4.

المطلب 2: أنواع سعر الصرف

لسعر الصرف عدة أنواع نذكر من أهمها الأشكال التالية:

1. سعر الصرف الاسمي (الجاري):

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي بأنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويؤدي التعادل بين عنصري العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات.⁸⁴

2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، أو العكس ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر جيد لقياس القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي، ارتفاع في القدرة التنافسية المحلية ومن ناحية أخرى فإن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهوراً في القدرة التنافسية الدولية للدولة.⁸⁵

3. سعر الصرف الفعلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما.⁸⁶

4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر صرف اسمي انه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح

84 خلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للأثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت-لبنان، 2010 ص120.

85 أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت-لبنان، 2013، ص24.

86 عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005، ص105.

بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، بمعنى آخر سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر الصرف الفعلي الاسمي معدلا بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية.⁸⁷

5. سعر الصرف التوازي:

هو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي.⁸⁸

6. أسعار الصرف المتقاطعة:

يمكن تعريف السعر المتقاطع بأنه سعر عملة مقابل عملة أخرى من خلال علاقة من هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة.⁸⁹

المطلب 3: أهمية سعر الصرف ووظائفه

أولا: أهمية سعر الصرف⁹⁰

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك النشاط تجاري أو استثماري، كون أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات بالنهاية.

- يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة الوطنية حيث تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا، وترتفع أسعار السلع المستوردة.

- يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة النقدية حيث يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر، واستخدام سعر صرف النقد كهدف تجاه العملات الأخرى قد يكون عاملا لتخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية.

ثانيا: وظائف سعر الصرف:

لسعر الصرف وظائف متعددة سنتطرق إليها فيما يلي:⁹¹

1. وظيفة قياسية:

⁸⁷ برنه عبد العزيز، مرجع سابق، ص 5-6.

⁸⁸ لولو موسى بوحاري، مرجع سابق، ص 121

⁸⁹ برنه عبد العزيز، مرجع سابق، ص 7.

⁹⁰ لولو موسى بوحاري، مرجع سابق، ص 121-122.

⁹¹ برنه عبد العزيز، مرجع سابق، ص 7

حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (سعر سلعة محلية معينة مع أسعار السوق العالمية).

2. وظيفة تطويرية:

أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات مناطق معينة إلى مناطق أخرى من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يمكن أن يؤدي إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة، أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية.

3. وظيفة توزيعية:

وذلك من خلال ارتباطه بالتجارة الخارجية بحيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم، وإن تخفيض أوزيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغير في سعر صرفها ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود كرصيد لدى البنوك المركزية في الدول الأخرى.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها وفيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات:¹

المطلب 1 : نظرية تعادل القوة الشرائية.

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها مما أدى إلى حدوث اضطرابات في أسعار الصرف، وتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل، حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى « نظرية تعادل القوة الشرائية »

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 31.

والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل .

وبخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين كاسل في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

بالرغم من منطقية نظرية تعادل القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الاقتصاديين على اعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية، إلى أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات نلخصها فيمايلي:

يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني ولا تؤثر في سعر الصرف كون هذه السلع والخدمات لا يتم تبادلها دوليا ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية.

قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث أن الزيادة في السلع المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية .

إن القدرة التنافسية العالمية لا تتوقف على عنصر السعر لوحده، وإنما تتدخل فيها عناصر أخرى منها جودة السلع، وخدمات ما بعد البيع ودقة مواعيد التسليم.

أهملت النظرية تحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم في تحديد أسعار الصرف.

وضح الاقتصادي كينز أن النظرية تجاهلت تماما نفقات نقل السلع بين الدول، كما تجاهلت أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وماله من تأثير قوي على حجم الصادرات والواردات.

تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف كون بنود هذا الحساب يعبر بدقة على القدرة التنافسية للدولة، حيث إذا تحقق فائض في الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين سعر العملة والعكس في حالة العجز.

تعتمد النظرية على تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملة مع القوة الشرائية الخارجية للعملة، في حين يمكن للدولة منح إعانات لإنتاج بعض المواد الغذائية وبالتالي تمكئها من تخفيض مستوى الأسعار كما يمكن للدولة أيضا أن تعمل على تقييد التبادل التجاري مع الخارج وفي هذه الحالة لا تكون حقيقية. رغم كل هذه

الانتقادات إلا أن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تزال مرجع للكثير من الاقتصاديين، حيث حاولت تقديم تفسير لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل خاصة في حالة اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول المتخلفة بدرجة كبيرة، كما أوضحت النظرية العلاقة بين الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.

المطلب 2 : نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم)

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهمها أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية. تعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف المنتظرة أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف. فالقاعدة العامة تقول " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح" ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوائد، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها يكون على المدى الطويل.

المطلب 3 : نظرية الأرصدة

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهوما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته اتجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح في حالة العجز. نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

المطلب 4: نظرية كفاءة السوق

قدم الاقتصادي Eujène Fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات، فالسوق الكفاء أوالفعال هوذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

فحسب هذه النظرية يتمكن كل المتعاملين في السوق من الوصول إلى معلومات حالية كانت أوماضية كإعلان عجز أوفائض في ميزان المدفوعات أومعدلات التضخم، كما تفيد نظرية كفاءة السوق أن سعرالصرف الآجل يعكس جميع المعلومات حول توقعات سعر الصرف.

خلاصة القول فإن نظرية كفاءة السوق تمكن من معرفة سوق الصرف الجاري في السوق المستقبلي دون تحمل عبئ وتكاليف المعاملات، كما توفر أيضا المعلومات التي تقيد في عمليات الصرف الأجنبي وأيضا ميزان المدفوعات للدولة المعنية التي يتحدد من خلاله اتجاه المتعاملين في سوق الصرف من خلال العرض والطلب على العملة المحلية.

المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

يعالج هذا المبحث أنظمة أسعار الصرف وذلك بالتطرق إلى التطور التاريخي لهذه الأنظمة ومحدداتها مع الإشارة إلى مزايا وعيوب كل نظام بالإضافة إلى أنواعها والعوامل المؤثرة في أسعار الصرف.

المطلب 1: التطور التاريخي لأنظمة سعر الصرف

نلخصها فيما يلي:

أولا : أسعار الصرف الثابتة في ظل قاعدة الذهب (1870-1914):

كان النظام النقدي الدولي يستند إلى ما يعرف بقاعدة الذهب، ويقصد بها أن كل دولة تقوم بتغطية عملتها الوطنية المحلية بقيمة ثابتة من الذهب، وهكذا أصبحت كل عملة ذات قيمة تبادلية ثابتة. غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين:

- الشرط الأول: أن يكون سعر شراء وبيع الذهب واحد في كل دولة.

- أما الشرط الثاني : أن تكون حرية في انتقال الذهب بدون قيود⁹³.

ثانيا: أسعار الصرف في نظام الذهب المدار (1914-1922 و 1929-1932) :

بعد نشوب الحرب العالمية الأولى سادت حالة من الفوضى والاضطراب في النظام النقدي الدولي وأخذت الحكومات تتدخل في نظام قاعدة الذهب بما يتلاءم مع مصالحها الوطنية وهذا ما يطلق عليه اسم نظام الذهب المدار أوالمقنن أين تم استبدال أسعار الصرف الثابتة بنظام الصرف المرن وبسبب السياسات التضخمية التي اتبعتها بعض الدول في محاولاتها لإعادة بناء اقتصاداتها وانتهاج سياسة التسابق والتنافس على تخفيض قيمة العملات المحلية (التخفيض التنافسي للعملة) أدى إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929 والتي قادت إلى التخلي عن الالتزام بقاعدة الذهب⁹⁴.

ثالثا: أسعار الصرف في ظل اتفاقيات بريتون وودز (1944-1971) :

قام هذا النظام على ارتباط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب، ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون عملة الاحتياط الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، لكن بمرور الوقت استعادت

⁹³ زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 9004، ص 42 .

⁹⁴ هيثم صاحب عجم، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 199 - 201.

الدول الأوروبية عافيتها المفقودة في الحرب وأصبحت تتمتع بفوائض مستمرة في موازين مدفوعاتها، هذا ما أدى إلى زيادة الطلب على ذهب الولايات المتحدة الأمريكية وتشكيل ضغط على احتياطاتها الذهبية، ونظرا لرغبة الولايات المتحدة في عدم فقدان هذه الاحتياطيات أعلن الرئيس نيكسون عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتمثل هذه الخطوة البداية الحقيقية لنظام التعويم.⁹⁵

المطلب 2: أنواع انظمة سعر الصرف الحالية (1971- إلى الآن)

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وإنتهت اليوم إلى النظام العائم، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات م أكانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت: أوقية = 35 \$.

وكانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار، إلا أن الأمر سرعان ما تم تجاوزه بإعلان الرئيس نيكسون في أوت 1971م منع تحويل الدولار إلى ذهب، غير أن النظام تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو في تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لإعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية الداخلية في كل دولة ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين إنحيار بريتون وودز ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف انماط أساسية.⁹⁶

- نظام سعر الصرف الثابت.

- نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)

- نظام الصرف المرن.

أولا : نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين، وذلك دون أن تعطي أهمية

⁹⁵ أيمن محمد إبراهيم هندي، نظام الصرف الأجنبي وآلية التوازن التلقائي، الأسبوع التاسع للعلاقات النقدية والتمويل الدولي، مصر، 2006، ص.04

⁹⁶ د/ عبد المجيد قدي - المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2003/2004 ص115

كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الاستقرار ويتم تثبيت سعر الصرف العملة إلى:

1. **عملة واحدة** : تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الإقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة بدون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.

2. **سلة عملات** : وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حاليا باليورو باعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996 م.

3. **ضمن هوامش معينة** : سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

ثانيا : نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لابد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر صرف محدد.

ثالثا : نظام الصرف المرن.⁹⁷

97 عبد المجيد قادي - المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2004/2003، ص 116

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها، المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت ونظام الرقابة على الصرف نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن إسم " نظام تعويم العملات، ورغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية، إلا أن الدول لا يمكن أن تترك مصير استقرارها الاقتصادي مرهون بتقلبات قوى العرض والطلب، لهذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياساتها النقدية وفقا لما تراه مناسبا تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها ومن هذه الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه)، وسنوضح الفرق فيمايلي:

1. **التعويم المدار:** ضمن هذا النظام المتطور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الإحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
2. **التعويم الحر:** هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملات أن تتغير صعودا وهبوطا حسب السوق ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لأن تشكل قيда.

المطلب 3: العوامل المؤثرة في سعر الصرف⁹⁸

توجد هناك مجموعة عوامل رئيسية تؤثر في سعر الصرف هي مستويات الأسعار النسبية، التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع الأجنبية على المحلية والإنتاجية. وسنبين كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف مع إفتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

وسنفترض أن أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية يؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سوف يستمر بيعها بطريقة جيدة حتى عندما تكون قيمة العملة المحلية مرتفعة

⁹⁸ لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص55

وبالمثل أي شيء يؤدي إلى زيادة الطلب على السلعة الأجنبية بالنسبة للسلع المحلية يؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية لأن السلع المحلية سيستمر بيعها بطريقة جيدة فقط إذا كانت قيمة العملة المحلية منخفضة.

1. ناتج حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات:

أي وضع الصادرات والواردات من السلع والخدمات، فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري يرتفع الطلب على العملة وبذلك يرتفع سعر صرفها ويحدث العكس في حالة حدوث عجز أين ينخفض سعر الصرف.

2. ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:

ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج منها، فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى يزيد حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال

3. نشاط البنوك المركزية:

وذلك عندما تتدخل في السوق يباع أو شراء لدعم قيمة العملة أو لخفضها.

4. معدلات التضخم في البلد:

إن ارتفاع معدل التضخم في البلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية ومالية بواسطة سلطاته النقدية، وفي حالة غياب هذه الإجراءات فإن الأمر يتطلب تخفيض العملة والعكس بالعكس، كذلك الحال إذا مرت الدولة بفترة كساد أو كساد تضخمي، فان الدولة تلجأ إلى تخفيض عملتها لكي تصبح منتجاتها رخيصة وتعطيها قدرة تنافسية أكبر.

5. مدى الاستقرار السياسي :

يتأثر سعر الصرف بالاضطرابات السياسية فمن منطلق المقولة التي تقول أن رأس المال جبان فان أي اضطراب سيؤثر على تدفقات رأس المال من وإلى الدولة، وتتحجم رؤوس الأموال عن التوجه إلى المناطق التي يشوبها الاضطراب وعدم الاستقرار.

6. مستويات الأسعار النسبية :

حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الإنخفاض حيث يمكن الإستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا إرتفعت أسعار السلع الأجنبية بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية ينخفض فإن الطلب على السلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الإرتفاع لأن السلع المحلية سيستمر بيعها بطريقة جيدة حتى مع إرتفاع قيمة العملة المحلية وفي الفترة الطويلة، فإن إرتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى

مستوى السعر الأجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في إرتفاع قيمة عملتها.⁹⁹

7. التعريفات الجمركية والحصص:

إن الحواجز على التجارة الحرة مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلاً) والحصص (القيود على كمية السلع التي يمكن إستيرادها) يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

8. تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية:

ان الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في إرتفاع عملتها في الفترة الطويلة، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات تسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية (الوطنية).

9. الإنتاجية :

إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فان منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية، بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحاً، والنتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية وميل سعر العملة المحلية إلى الإرتفاع لأن السلع المحلية ستستمر تباع بطريقة جيدة عن القيمة المرتفعة للعملة، ومع ذلك فإذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة للدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبياً غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة ما بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها.

وآخر ما نصل إليه أنه إذ أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية، فإن العملة المحلية ستزداد قيمتها وإذا أدى أي عامل منها إلى انخفاض الطلب النسبي على السلع المحلية، فإن العملة المحلية ستتنخفض قيمتها.

الديون السيادية والمخاطر السيادية

99د/ محمود حميدات - مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2005 ص 111.

المبحث الأول: ماهية الديون السيادية والمخاطر السيادية وأسباب نشأتها

الحكومات ذات السيادة قليلا ما ترتب عليها الديون وتتخذ أغلب هذه الديون في شكل سندات المخاطر السيادية فهي احد أنواع الائتمان وإمكانية سداد ديونه المضمونة من قبله والتي تصدر على اغلب بهيئة سندات حكومة.

المطلب 1: تعريف الديون السيادية والمخاطر السيادية

إن المؤسسة المالية التي لا تقوم بإيجاد توافق بين حجم وتواريخ استحقاق أموالها وخصوصا، الأجنبية التي تعتبر معرضة بخطر العملية الأجنبية وأيضا نجد أن احتفاظها بأصول في بلد أجنبي يدعى بالمخاطر السيادية وهو مختلف عن خطر الائتمان التي تواجهه المؤسسة المالية التي تشتري أصول محلية كسندات وقرض الشركات المحلية فعلى سبيل المثال : إذا كانت الشركات المحلية غير قادرة أو غير راغبة بسداد القرض فتستطيع المؤسسة المالية اللجوء إلى المحكمة وتسترد على الأقل جزء من المبلغ الاستثمار الأصلي عندما يتم بالمقابل. نجد أن الشركة الأجنبية ربما تكون غير قادرة على سداد المبلغ الأصلي وفوائد القرض حتى ولو كانت تريد ذلك فحكومة البلد الذي يوجد فيه المركز الرئيسي نقص أوعجز في العملية الأجنبية أو إحداث سياسة معادية.

وقياس مثل هذا النوع من المخاطر يتضمن تحليل قضايا الاقتصاد الكلي مثل سياسة المجادلة، الوضع المالي للبلد. وتعرف الديون السيادية بأنها تلك الديون المترتبة على الحكومات ذات السيادة وتتخذ أغلب هذه الديون بشكل مستمر سندات وعندما تقوم الحكومات بإصدار سندات فإنها تسلك سبلين لا ثالث لهما أن تطرح الحكومات سندات بعملتها المحلية وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين المحليين وفي هذه الحالة يسمى الدين دين حكوميا أو تقوم بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية وغالبا ما تكون عملتها المحلية وغالبا ما تكون عملة دولية مثل الدولار أو اليورو وفي هذه الحالة يطلق على الدين دينا سياديا.

المطلب 2: أسباب نشأة الديون السيادية

تنشأ الديون السيادية عندما تقوم الحكومات بإصدار سندات وتباع وتباع هذه السندات إما جهات محلية مثل المواطنين أو المؤسسات المالية المحلية مثل هيئات التأمين والمعاشات إلى جهات حكومية محلية ويطلق على هذا الدين دين مابين الحكومة ويمثل هذا من الدين ما يطلق عليه الدين المحلي أو أن تباع السندات إلى جانب وهو يطلق عليه الدين الخارجي هذه التفرقة بين الدين المحلي والدين الخارجي تعد أمرا مهما ذلك أن المشكلة الدين الخارجي هي أن

المدفوعات خدمة هذا الدين تذهب خارج الدولة وتختلف نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الدين العام بصورة واضحة بين دول وأخرى.

أولاً: أسباب نشوء المخاطر السيادية :

✓ محاولة دول العال إنقاذ المالية الوطنية الأمر الذي أدى إلى تحويل الديون الخاصة بالمؤسسات المالية إلى دين عام على الدول؛

✓ برامج التحفيز المالي الذي طبقتها دول العالم المختلفة للحيلولة دون انتشار الفساد ومحاولة الخروج منه على النحو السريع؛

✓ تراجع الإيرادات العامة للدول نتيجة انخفاض مستويات الدخل وضعف مستويات النشاط الاقتصادي؛

✓ انخفاض معدلات الفائدة في ظل مناخ الأزمة وهوما أخرها الدول المدينة على الإفراط في الإقراض ما تحتاج إليه بمعدلات فائدة متدنية على الأول في المرحلة الأولى من الأزمة

وعلى سبيل المثال لتوضيح أكثر نذكر مشكلة الدين السيادي اليوناني فإن أكثر من 80% من الدين السيادي

ملوك بواسطة الأجانب أما الدين السيادي الايطالي لا تزيد الملكية الأجنبية في الدين عن 20%

ومن أبرز عوامل نشأة الديون السيادية:

● محاولة الدول إنقاذ المؤسسات المالية الوطنية الأمر الذي أدى تحويل الديون السيادية الخاصة لدى المؤسسات المالية إلى دين عام على الدول؛

● برامج التحفيز المالي التي طبقتها دول العالم المختلفة للحيلولة دون انتشار الكساد ومحاولة الخروج منه على النحو المريع؛

● انخفاض معدلات الفائدة في ظل مناخ الأزمة؛

● تراجع الإيرادات العامة للدول نتيجة انخفاض مستويات الدخل وضعف مستويات النشاط الاقتصادي.

ثانياً: حل مشكلة الديون السيادية :

حل المشكلة الديون سيتطلب جهداً جماعياً ولن يقتصر فقط على الجهود الفردية للدول المدينة في التعامل مع أن منها قد يتطلب دخلاً دولياً على نطاق مكثف للمساعدة على التخفيف من مخاطر الديون السيادية ومثلاً على

ذلك في الوقت الحالي مثل العين على الدول النفطية في الشرق الأوسط يكون لها إسهام محسوس في معالجة مشكلة الديون السيادية للدول الأوروبية.

المبحث الثاني : مخاطر الديون السيادية والمخاطر السيادية

يتم تقسيمه إلى:

المطلب 1: مخاطر الديون السيادية

من بين أهم المخاطر نجد:

- ✓ فقدان المصدقية والاستجابة للمعايير الدولية للحصول على قروض وهي مرتبطة أساسا ترتيب داتة الدولة ويؤدي بلوغها مستوى متدنيا إلى احتمال عجز الحكومة المعنية بالموضوع عن الاستدانة مستقبلا؛
- ✓ التهديد الذي تتعرض له المصارف بسبب خسائر على السندات السيادية؛
- ✓ استمرار النمو البطيء ولوجود الحكومات للإجراءات التحفيز المالي مما يزيد من ديون القطاع العام المرتفعة جدا؛
- ✓ زيادة المخاطر السياسية والجيوسياسية وتعرض الاقتصاديات العائدة لمزيد من الخروج رأس المال أكثر من تدفقها.

المطلب 2: المخاطر السيادية

المؤسسة المالية التي لا تقوم بإيجاد توافق بين حجم وتواريخ استحقاق أموالها وخصوصا، الأجنبية التي تعتبر معرضة بخطر العملية الأجنبية وأيضا نجد إن احتفاظها بأصول في بلد أجنبي يدعى بالمخاطر السيادية وهو مختلف عن خطر الائتمان التي تواجهه المؤسسة المالية التي تشتري أصول محلية كسندات وقرض الشركات المحلية

فحل الأزمة (الديون السيادية) في العالم يستغرق وقتا طويلا وفي أوروبا يستغرق وقتا طويلا وبها أكثر من حلقات الديون السيادية خطورة في العالم وأنه لا يتوقف مع نهاية العقد الثاني من القرن أن تصل معدلات الديون السيادية إلى الناتج الإجمالي المحلي لهذه الدول إلى مستويات معقولة نسبيا حتى وفق لأفضل السيناريوهات المتاحة حاليا.

الخاتمة:

جاءت هذه المطبوعة بعدة فصول حسب ماحدد في البرنامج المقرر للطلبة، حيث شملت مجموعة من الفصول بما يسمح للطلاب من الاطلاع ولو باختصار حول المالية الدولية، فحأولنا في المحور الأول التطرق إلى التمويل الدولي

وكيف ينظر للتدفقات الدولية مع التطرق إلى أشكال التمويل الدولي وماآثاره على الدول صاحبت الفائض والدول صاحبت العجز.

ثم جاء المحور الثاني المعنون بالمؤسسات المالية الدولية في عدة فصول، أولها مايتعلق بالصندوق النقدي الدولي ومدى مساهمته في التمويل الدولي بإعتباره أهم مؤسسة مالية دولية بالإضافة إلى دوره في الدول النامية. وثانيهما البنك الدولي كمؤسسة مالية أنشأت لأجل إعادة إعمار أوروبا ثم أوكلت له مهام الإشراف على الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها الدول العاجزة.

وحتى تكمل الليبرالية تحكمها في النظام الاقتصادي الدولي تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة بعد مفاوضات ماراطونية وطويلة وفي 1995 وبمراكش المغربية أعلن عن بدايتها الفعلية لتقوم بتنظيم التجارة الدولية.

ثم عرجنا على الأسواق المالية والتي تعتبر إحدى أهم مصادر التمويل الدولي، خصوصا في ظل التطور الهائل الذي عرفته إلى جانب حجم ونوع التعاملات التي تتم فيها، كما تم التطرق إلى سعر وسوق الصرف والتي تكون أحد أسباب تدفقات رؤوس الأموال دخولا وخروجا ربحا للفرق في السعر.

وفي الأخير تم تخصيص جانب من المطبوعة لدراسة الديون السيادية والتي تعتبر من أهم مشاكل العديد من الدول المستدانة ومحأولة التعرف على أسبابها.

قائمة المراجع:

1. احمد فرحات, مقال عن صندوق النقد الدولي ودوره في تحديد سياسات الدول, ب س, ب ب.
2. اسامة محمد ابراهيم احمد, صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل, جامعة الاسكندرية
3. أمين صيد, سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات, مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت-لبنان, 2013.
4. أبمن محمد إبراهيم هندي, نظام الصرف الأجنبي وآلية التوازن التلقائي, الأسبوع التاسع للعلاقات النقدية والتمويل الدولي, مصر, 2006 .
5. برنه عبد العزيز, تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري, دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014), مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية, فرع تجارة ومالية دولية, جامعة ورقلة, 2016.
6. بيان من موقع صندوق النقد الدولي بتصرف.
7. التقرير السنوي للبنك الدولي, 2017.
8. الجابري محي الدين أكبر عمر, التمويل الدولي, الأكاديمية العربية المفتوحة في دغمارك, 2009.
9. حسين عباس حسين الشمري, كلية الادارة والاقتصاد, العراق, مرحلة تحليل نظام بريتن وودزومرحلة النظام المالي الحديث, (موقع الكلية)
10. دوحة سلمى, أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها, دراسة حالة الجزائر, أطروحة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية, تخصص تجارة دولية, جامعة بسكرة, 2015.
11. رشاد العصار, عليان الشريف, المالية الدولية, دار المسيرة للنشر والتوزيع, 2000.

12. زايدي عبد العزيز، "تأثير المؤسسات المالية الدولية على الوضع الاجتماعي في الجزائر من 1989-2005"، رسالة ماجستير غير منشورة (مقدمة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة الجزائر، 2006).
13. زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية والنقدية والدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 9004 .
14. شلال عبد الهادي عمار، التمويل الدولي والعمليات الاقراضية للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1974-2009)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 7، العراق، 2011
15. شنتوف خيرة، تقييم التمويل العمومي للرياضة في الجزائر دراسة حالة فريق وداد أمال تلمسان، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المالية العامة، 2011-2012.
16. عباس الفياض، كلية التجارة جامعة الأزهر، مصر 2010.
17. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.
18. فرحان أحمد خالد، محاضرات عن التمويل الدولي، العراق، كلية دجلة الجامعة، نظام المحاضرات الإلكترونية، متاح على الإنترنت.
19. كريمة محمد الزكي، " آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
20. لعلوموسى بوحاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع بيروت-لبنان، 2010.
21. ماجدة ملوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الزاهنة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة 2002/2003.
22. مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2006.
23. محمد ربيع، مجلة شبابك، صندوق النقد الدولي <http://shbabek.com/show/101103>
24. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، جامعة الإسكندرية، القاهرة 2001.
25. محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة 2000.
26. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي - ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر 2005.
27. مفتاح صالح، مطبوعة في مقياس المالية الدولية، الجزائر، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم الاقتصاد، 2005-2006.
28. من المادة الأولى في اتفاقية تأسيس الصندوق النقدي الدولي، الموقع الرسمي ل: ص.ن.د
29. المؤسسات المالية الدولية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : ورقة للمنظمات غير الحكومية. بنك مركز المعلومات
30. موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
31. نجاة مشمس، فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر 1986-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004.
32. هيثم صاحب عجم، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

